المِنَح الفِكْرِيَّة

شرح

المقدّمة الجَزَرِيَّة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

٦٢

المنح الفكرية

شرح

المقدمة الجزرية

تأليف

ملا علي بن سلطان محمد القاري

وبهامشها شرح

شيخ الإسلام أبي يحيي زكريا الأنصاري

على

المقدمة الجزرية

لأبي الخير محمد الجزري

نفع الله بهم المسلمين آمين

الطبعة الأخيرة

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

(بسم الله الرحمن الرحيم) قال شيخ الإسلام والمسلمين زين الملة والدين أبو يحيى زكريا الأنصارى الشافعى تغمده الله برحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته فى الدنيا والآخرة بمحمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وعترته : بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبى ونعم الوكيل **الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابه وأجزل لمن جوّده وعمل به ثوابه وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .**

وبعد : فإن المقدمة المنظومة فى تجويد القرآن لشيخ الإمام والحبر الهمام شيخ الإسلام حافظ عصره أبى الخير محمد بن محمد الجزرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه : لما اعتنى بها ذوو الجد والاجتهاد وكانت محتاجة إلى بيان المراد وحوت مع صغر الحجم وحسن الاختصار مالم يحوه فى هذا الفن كثير من الكتب الكبار رأيت أن أضع عليها شرحا يحل ألفاظها ويبين مرادها ويبرز دقائقها ويقيد مطلقها ويفتح مغلقها وسميته [بالدقائق المحكمة فى شرح المقدمة] وعدة أبياتها مائة وسبعة على ما فى أقلها . قال ناظمها رحمه الله تعالى ؛

(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أبتدىء أو ابتدائى وابتدأ رحمه الله تعالى بها وبالحمدلة كما يأتى اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » وفى رواية بالحمد لله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ولا تعارض بين الروايتين لأن الابتداء حقيقى وإضافى فبالبسملة حصل الحقيقى وبالحمدلة حصل الإضافى أى بالإضافة إلى غيرهما وقدم البسملة عملا بالكتاب والإجماع . والله علم على الذات الواجب المستحق لجميع المحامد . والرحمن الرحيم وصفان يشير نبيا من الرحمة للمبالغة وقدم الرحمن لأنه الأبلغ لأن فيه زيادة المعنى كما فى قطع وقطّع ومن ثم أطلق جماعة الرحمن على مفيض جلائل النعم والرحيم على مفيض دقائقها (يقول راجى عفو رب) أى مؤمل صفح مالك (سامع) لرجائه وغيره فيجيبه لما رجاه (محمد) عطف بيان على راجى أو بدل منه (ابن) محمد بن محمد (الجزرى) نسبة إلى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق (الشافعى) نسبة إلى الشافعى إمام الأئمة وسلطان الأمة محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم ابن المطلب بن عبد مناف جد النبى صلى الله عليه وسلم .

[وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً]

(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أودع جواهر المعانى الضيائية ، فى قوالب زواهر المبانى من الحروف الهجائية ، وأبدع المكونات لظهور حقيقة ذاته العلية فى مرآة صفاته الجلية ، وأنزل القرآن بلسانه عربىّ مبين ، مع وساطة الروح الأمين ، على رسوله خاتم النبيين وسابق الأولين ، الذى أشار إلى صفاء صدقه سورة صاد ، وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد ، وأظهر المغيبات مما أدغم وأخفى وقلب على قلب أهل العناد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المقربين إليه والمرضيين لديه ، التالين على سبيل الترتيل لكتابه والمجوّدين لأداء آدابه ، الواقفين على عتبة بابه ، الواصلين إلى حضرة جنابه ، المترسمين على وفق خطابه حيث شموا رائحة فاتحة الكتاب وراموا فيما قاموا لائحة لامعة خاتمة الكتاب .

أما بعد : فيقول الملتجى إلى حرم كرم ربه البارى ، على بن سلطان محمد القارى ، عاملهما الله بلطفه الخفى وكرمه الوفى : إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا ممن أولانا الشيخ أبى الخير شمس الدين محمد ابن محمد بن محمد الجزرى قدس الله سره السرى ، ما رأيت لها شرحا كاملا يبين بيانا شاملا يكون لتحقيق الحقائق كافلا فسنح ببالى أن أضع عليها شرحا معتدلا لا مختصراً مخلا ولا مطولا مملا .

فأقول وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق ان قوله : (يقول راجى عفو رب سامع) باشباع كسرة العين للوزن ، وفى نسخة بإثبات ياء الإضافة (محمد بن الجزرى الشافعى)

يشير إلى أن العبارة المقولة إذا كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغى أن تنسب إلى قائلها لتكون سندا لناقلها وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال ليشعر أن الخطبة متقدمة على أصل المقدمة ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه آخر أيضا هنالك بأن حمل على حكاية الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم بقال فى أوائل التصانيف المرضية وأغرب شارح حيث قال وهو أولى من تعبيره فى طيبته بقال لان المقول لم يقع ولا يقال انه ألف الكتاب ثم بعد فراغه قال هذا القول لانه خلاف الظاهر أقول بل هو المتبادر بناء على حسن الظن بالأكابر. والراجى اسم فاعل من المعتل اللام الواوى وأبدل واوه ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ثم استثقال الضمة باعث لحذفها وجر عفو لكونه مضافا اليه بالنسبة إلى سابقه وان كان مضافا من جهة لاحقه وتوهم بعضهم فجوز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناء على أنه من قبيل والمقيمى الصلاة حيث قرئ فى الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هنالك كان الأولى أن يجعله نظيرا لقوله تعالى انكم لذائقوا العذاب على رواية شاذة فى القراءة وفيه ضعف فى العربية الا أن نصب عفو مع تنوين راج لايصح رواية ولادراية وكذا لايجوز تنوين راج ونصب عفو لما ذكر مع مخالفته للرسم وسطر نعم عمل اسم الفاعل المضاف إذا كان معرفا نصب مفعوله تخفيفا معتبر فى العربية وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرحوا به وان قرئ قوله انكم لذائقوا العذاب بالنصب فلا يقاس عليه سيما مع مخالفته الرسم لديه . والرب بمعنى المربى على الأظهر من جملة معانية للمناسبة فى مبانيه وأما قول ابن المصنف لايقال له رب بمعنى الصاحب لانه ليس من أسمائه ففيه نظر لورود اللهم أنت الصاحب فى السفر مع أنه لايلزمه من عدم كون الصاحب من أسمائه وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق الرب بمعنى الصاحب عليه فتأمل فيما يتوجه اليه ثم قول المصنف سامع باشباع كسر العين على مافى الاصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ لكن سميع أبلغ ففى العبارة مناقشة كما أن فى الاطلاق مساهحة فان أسماء الله تعالى توقيفية ولا يجوز تغيير ماورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصف الأبلغية حتى قيل فى الصفة السلبية قد تأتى بصيغة المبالغة للاشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للمريد ثم من المعلوم أنه لم يرد سامع فى السامع بحسب اطلاقه وان جاء فى بعض الروايات السامع خلقه نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصلى سمع الله لمن حمده قال عصام الدين أى ممن حمده وهو بعيد مبنى ومعنى أما أولا فلان اللام بمعنى من غير معروفة وأما ثانيا فلأن تحته ليس افادة تامة لان صفة سماعه بمعنى ادراكه عامة فيحمل على معنى القبول والاجابة لتمام الافادة وأما قول ابن المصنف معناه قبل حمد من حمده وأجاب من حمده إلى ما طلب منه فمستقيم من جهة المعنى الا أنه يحتاج إلى القول بزيادة اللام فى المبنى فالأظهر أن يقال ان سمع بمعنى استجاب فانه يتعدى بنفسه كما فى القاموس وباللام كما فى الكتاب وأما قول ابن المصنف وهذا المعنى هو المراد به هنا يعنى فى هذا البيت ففيه نظر ظاهر من جهة حصر الأرادة إذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو ملائم لقوله يقول نعم الأولى أن يحمل عليه لما سبق من الإشارة اليه وقد جمع الشيخ زكريا بين ارادة الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين على ما أجازه الشافعى فقال فى المسلتين أى سامع لرجائه وغيره فيجيبه بما رجاه ولا يخفى أن قوله مؤمل صفح مالك تفسير بما هو أخفى فالأولى أن يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما فى ذكر الرب من الاستعطاف والايماء الى عادته سبحانه فى الكرم والعطاء وسائر الألطاف المستفاد من قوله سامع أى سماع اجابة وقبول كما قيل فى قوله تعالى واسمعوا وحينئذ يكون الاجابة والقبول قيدا فى السماع لأنه معنى مستقل مضموم اليه ولايبعد أن يكون سامعى بياء الاضافة على الالتفات من الغيبة إلى التكلم وحينئذ اما أن يكون خبراً بتقدير كان

(الحمد لله) مقول القول وأل فيه للاستغراق أوللجنس أوللعهد وعلى كل منها يفيد اختصاص الحمد بالله أما على الاستغراق فظاهر وأما على الجنس فلأن لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره والالم يكن مختصا به وأما على العهد فعلى معنى أن الحمد الذى حمدالله به نفسه وحمده به أنبياؤه وأولياؤه مختص بالله تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ومثله المدح لكن بحذف الاختيارى تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه ولاتقول حمدته على حسنه بل مدحته. والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر أوغيره قولا وعملا واعتقادا فهو أعم منهما موردا وأخص متعلقاً وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد مطلقا وعطف على الحمد الله قوله (وصلى الله) وسلم والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء بخير وكان ينبغى له ذكر السلام لان إفراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لاقترانهما فى قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره لفظا (على نبيه) بالهمز من النبأ أى الخبر لان النبى مخبر عن الله وبلاهمز وهو الأكثر قيل انه مخفف المهموز قلبت همزته ياء وقيل إنه الاصل من النبوة أى الرفعة لأن النبى صلى الله عليه وسلم مرفوع الرتبة على سائر الخلق، وهو انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه. والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبى أعم منه مطلقاً (ومصطفاه) من الصفوة بتثليث الصاد وهى الخلوص أى مختاره روى الشيخان خبر: أنا سيد ولد آدم ولا فخر وروى مسلم خبر فهو

أو بتقدير هو على أن الجملة معترضة وأخطأ الشارح حيث قال السميع والسامع صفتان مشتقان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع صفة مبالغة من السمع والادراك للمسموعات ومنه قوله تعالى وهو السميع البصير ثم يرفع محمد على أنه بدل أو عطف بيان للراجى ويجوز نصبه بتقدير أعنى أو يعنى وأبعد من جعله فاعلا وجعل راجى عفو حالا. والجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق كذا ذكره ابن المصنف وتبعه من بعده فى اجماله وفى القاموس بلد شمال الموصل تحيط به دجلة مثل الهلال والله أعلم بالحال والمراد بابن عمر الذى نسب اليه هو عبد العزيز بن عمر وهو رجل من أهل برقعيد من عمل الموصل بناها فنسبت اليه نص على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشحنة الحنفى فى تاريخه روضة المناظر فى علم الأوائل والأواخر فليس بصحابى كما توهمه بعضهم والشافعى نسبة إلى الامام محمد بن إدريس بن شافع القرشى المطلبى كذا قال الشراح وقال ابن المصنف نسبة إلى مذهب الإمام وهو أقرب إلى المرام وأنسب فى هذا المقام وإلا فالتحقيق أن الشافعى نسبة للامام إلى جده شافع وأن القياس فى النسبة إلى مذهب الشافعى تكرير النسبة وأنه اكتفى بواحد منهما تخفيفا. وهنا لطيفة خفية وهى أن نسبة الحنفية حقيقية ونسبة الشافعية مجازية ثم الشافعى صفة لمحمد فهو مرفوع أو للجزرى فهو مجرور والثانى أقرب والأول أنسب وسكن الياء وخففه للضرورة .

(الحمد لله وصلى الله على نبيه ومصطفاه)

بالاشباع فيهما والجملتان مع مابعدهما من الأبيات إلى آخر الكتاب مقول القول والجملة الأولى اسمية مفيدة للدوام والثبوت الأزلية والأبدية وهى فى المبنى انشائية والجملة الثانية خبرية وفى المعنى فعلية ماضوية مفيدة للتجدد فى كل حالة وقضية وهى خبرية لفظاً ودعائية معنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر ألفاظ مترادفة والمحققون على أنها حقائق مختلفة فإن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ومثله حد للمدح لكن بحذف الاختيارى منه فيقال حمدت زيدا على حلمه وكرمه ولايقال حمدته على حسنه بل مدحته. والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر أو غيره قولا وعملا واعتقادا وفعلا فهو أعم منهما موردا وأخص مطلقاً وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد مطلقاً ثم أل فيه للاستغراق عند أهل السنة خلافا للمعتزلة بناء على خلافهم فى مسئلة خلق الأفعال إذ المعنى كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى أو مختص به دون من عداه فإن حمد المصنوع راجع إلى حمد الصانع سواء علم بذلك أو جهل فيما هنالك أو للجنس وهو يفيد فى هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق فى عموم المرام فإن لام لله للاختصاص فلافرد منه لغيره والالم يكن مختصا به أو للعهد. يعنى الحمد الذى حمدالله به نفسه فى أزاله وأظهره على لسان أنبيائه وأصفيائه مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلافرد منه لغيره وقد يقال فى المعنى ان صفة الحامدية والمحمودية ثابتة له تعالى فهو الحامد وهو المحمود ليس فى الدار ديار سوى الله تعالى وما فى الوجود إلا الله والله اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التى من جملتها الكرم والجود والقول الأتم أنه الاسم الاعظم لكن بشرط أن تقول الله وليس فى قلبك سواه . واختلف هل هو مشتق أو لا وقد ذكرنا بعض مايتعلق به لغة وإعلالا فى بعض الرسائل بحسب ماظهر لنا من الوسائل ليكون مقنعا لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد واقتفاء بحديث النبى الحميد ﷺ كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أى مقطوع البركة وفى رواية فهو أقطع وفى أخرى

فهو أبتر والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه وحسنه ابن الصلاح وغيره وورد أيضا عنه مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية عنه أيضا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليّ فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة والمراد بذي بال صاحب شأن في حال أو مآل فتحصل من مجموع الأحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة وأن الابتدائية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية فتعين تأخير الصلاة المحمدية عن الجملة الحمدية لنقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية وأما تقديم الشاطبي رحمه الله الجملة الصلاتية فلعله أراد بأن البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل مقام الإيمان فيناسب أن يقع بعده الحمد لله على ذلك الاحسان ثم إن الشاطبي رحمة الله عليه تكلف وأتى بأجزاء البسملة منظومة لكنها متفرقة منفصلة ولم يسع الناظم هنا أن يأتي بتلك الطريقة فاكتفى بالحمدلة كما يدل عليه حديث كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع الرافع للنزاع في أن الابتداء يكون حقيقة واضافة . والحاصل أن المقصود من الأحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حال الغفلة ليفيد الاخلاص لله تعالى والاختصاص به وينفي الرياء والسمعة وليحصل له ببركة الابتداء توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الأثناء سواء يكون ذكر الله في ضمن البسملة، أو الحمدلة أو التصلية أو غيرها ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزءا من الكتابة وأما الشرح للشيخ زكريا فهو يشير إلى أن البسملة في أولها قبل الشروع فهي موجودة بحسب الكتابة لكنه مخالف لما عليه الأصول مع أنها لا تدخل تحت المقول ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف بدأ بالحمد تأسيا بالقرآن وبحديث الحمد في كل أمر ذي شأن وأغرب شارح مصري هنا حيث قال الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام اه وهو كلام ناقص كما سيأتي حله في محله وكذا في قوله يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام إلى الدال على الاتباع فانه لا نقل في ذلك بل اتباع مجرد هنالك كما قرىء شاذا بالكسر والضم في الحمد لله ثم النبي اما مهموز من النبأ وهو الخبر فعيل بمعنى الفاعل وهو الاظهر لأنه مخبر عن الله تعالى وإما غير مهموز وهو الأكثر فقيل إنه مخفف المهموز فأبدلت همزته ياء وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله :

وجمعا وفردا في النبيء وفي النبو ءة الهمز كل غير نافع أبدلا

وأغرب الشارح بقوله هو مأخوذ من الإنباء وقيل من النبأ اه وقيل إنه من النبوة بمعنى الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية وهو انسان أوحي إليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه . والرسول انسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه مطلقا . وأما قول ابن المصنف والفرق بينه وبين الرسول أن الرسول مأمور بتبليغ ما أنبئ به والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا فتفريع غير صحيح على قوله وهو قول جماعة لأنهما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قدمناه من أن الرسول أخص من النبي كالانسان بالنسبة إلى الحيوان والله المستعان ، ثم اختياره وصف النبوة لأنها أعم وفي الأحوال أتم ولأنه اذا كان بنعت النبوة يستحق الصلاة وانزال الرحمة فباعتبار وصف الرسالة أولى لا يخفى أو أراد بقوله ومصطفاه رسوله كما يشير إليه قوله تعالى : الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس . وهو لا ينافي حديث مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد إسمعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم . واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال وكان ينبغي له ذكر السلام لأن إفراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لاقترانهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره لفظا اه وهو مبني على ما قال النووي والمصنف ذهب إلى خلافه

إن الله اصطفى كنانة من ولد
إسمعيل واصطفى قريشا من
كنانة واصطفى من قريش
بني هاشم واصطفاني من بني
هاشم فأنا خيار من خيار
من خيار

(محمد) عطف بيان على نبيه ومصطفاه أوبدل منهما وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة يقال لمن كثرت خصاله الحميدة محمد وسماه جده عبد المطلب فى سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقيل له لم سميته محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمد فى السماء والأرض وقد حقق رجاءه (و) على (آله) وهم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب على الأصح وأصله أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة والهمزة ألفا وقيل أول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولا يستعمل الا فى الأشراف والعقلاء بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الأشراف (و) على (صحبه) بفتح الصاد ويجوز كسرها اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الأخفش والصحابى كل مسلم لقى النبى ﷺ ولو لحظة (و) على (مقرىء القرآن) العامل به (مع محبه) أى القرآن أو مقرئه وتجوز الصلاة على غير الأنبياء بلا كراهة تبعا وبها استقلالا لأنها حينئذ شعار أهل البدع وأما صلاته ﷺ على آل أبى أوفى فقيل من خصائصه وقيل لبيان الجواز (وبعد) أى وبعد البسملة والحمدلة والصلاة (إن هذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة وإلى معقول إن تقدمت عليه (مقدمه) بكسر الدال على الاشهر كقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه لاتقدموا بين

حيث قال فى مفتاح الحصن وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال ﷺ فهو الأولى والأفضل والأكمل ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى عليه جماعة من السلف منهم الإمام مسلم فى أول صحيحه وهلم جرا حتى الإمام ولى الله أبو القاسم الشاطبى فى قصيدته اللامية والرائية وهو قول النووى وقد نص العلماء على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم اه فليس ذلك بمتأكد فانى لا أعلم أحدا نص على ذلك من العلماء ولا من غيرهم أقول ولا دلالة فى الآية للجمع بينهما على وجه المعية وأما قول من قال يكره تركه ولو خطأ فخطأ ثم لا شك أن الاضافة فى نبيه ومصطفاه عهدية وهو الفرد الأكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله :

(محمد وآله وصحبه ومقرىء القرآن مع محبه)

بجر محمد على أنه بدل أو عطف بيان من نبيه وهو علم مأخوذ من حمد مبالغة حمد لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ثم نقل من الوصفية إلى الاسمية والمراد بآله أقاربه وأهل بيته أو جميع أتباعه من أمته فعطف صحبه من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف والتقدير وصحبه غير الآل ليقوى العطف معنى إذ الأصل فيه المغايرة لكن نقول يكفى فيه المغايرة الاعتبارية واختيار الآل مختص بذوى الشرف أما على المعنى الأول فبينهما عموم وخصوص من وجه فتأمل فان الصحب بفتح الصاد وبكسره اسم جمع كركب للراكب وهو اختيار سيبويه وقيل جمع صاحب وهو مختار الأخفش وضعف بأنه لا يجمع فاعل على فعل والصحيح فى حد الصحابى أنه من لقى النبى ﷺ مؤمنا به ومات على الإيمان من غير تخلل بالردة وقد حققنا هذا البحث فى شرحنا شرح النخبة والمراد بمقرىء القرآن معلم القرآن وهو يشمله ﷺ وآله وأصحابه وأتباعه ولا يدعى حينئذ توارد التصلية باعتبار الصفات المختلفة فلا يحتاج إلى تخصيص الاقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المصنف والضمير فى محبة راجع إلى القرآن وهو صادق بعموم أهل الإيمان فلا يحتاج إلى تقييده بالعامل به كما ذكره الشيخ زكريا أو إلى مقرئه وهو أبلغ فى مقام البرهان ثم هو أعم من أن يكون قارئا أو غيره لأن المرء مع من أحبه وقيل الضمير فى محبه راجع إلى النبى ﷺ وهو فى غاية من البعد وكذا قول الشارح الرومى أصله مقرئين سقط النون بالإضافة وفى الجمع بين الآل والصحابة ايماء إلى اعتقاد أهل السنة خلافا للخوارج والرافضة أبعدهم الله عن مرتبة المحبة [تنبيه] وقع اختلاف بين أكابر الأمة فى أن النبوة أفضل أم الرسالة ولكل وجهة إذ النبوة المجردة من حيث التوجه إلى الله تعالى وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى أولى من حيث التوجه إلى الخلق وايصال الفيض اليهم الا أن الرسول من حيث إنه كامل مكمل أفضل من النبى من حيث إنه كامل مع أن الرسالة لا تنافى الولاية فله المرتبة الجمعية المستفادة من صفة الاصطفائية فان الكامل الواصل إلى مرتبة جمع الجمع لا يحجبه الكثرة عن الواحد ولا الوحدة عن الكثرة وأما عبارة بعض الصوفية أن الولاية أفضل من النبوة فيعنون بها أن ولاية الرسول أفضل من النبوة كما سبق لا مطلقا لئلا يلزم منه أن يكون الولى افضل من النبى اذ لم يقل به أحد من أهل الاسلام وأما قول الحليمى يحصل الايمان بقول الكافر آمنت بمحمد النبى بخلاف محمد الرسول لأن النبى لا يكون الا نبيه والرسول قد يكون لغيره فمبنى على الاستعمال العرفى الا أن لفظ الايمان يمنع من حمله على المعنى العرفى كما لا يخفى على أهل الايقان وفى البيت إيماء إلى قوله عليه السلام اغد عالما أو متعلما أو مستمعا أو محبا ولا تكن الخامسة فتهلك رواه البزار والطبرانى عن أبى بكرة (وبعد فإن هذه مقدمه) أى بعد ماتقدم من الحمد والصلاة وهى كلمة يؤتى بها للانتقال من

غرض أوأسلوب إلى آخر ويستحب الإتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء بالنبى عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه الإتيان بأما بعد وهو مستحب بلاشبهة وإنما الكلام فى وبعد ولايبعد أن يقال مالا يدرك كله لايترك كله خصوصا فى ضرورة الكلام مع احتمال تقدير أما لتحصيل المرام . هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوى فى الأربعين بأسانيد عن أربعين صحابيا أنه عليه السلام كان يأتى بها فى خطبه وكتبه قال ابن المصنف وتقدير المضاف اليه محذوف فى هذا البيت وفيه أن التقدير مغن عن المحذوف وكذا عكسه والرواية بضم الدال وإن أجاز بن هشام فتحها لكن أنكره النحاس وأما تجويز الفراء رفعه منوّناً وكذا نصبه فليس هذا محله وأما ماذكره شارح عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين كونه فاعلا ليكن المقدرة فى قولهم مهما يكن من شىء بعد فما أبعده عن التحقيق والله ولى التوفيق وهذه إشارة إلى الرسالة الأرجوزة أوالقصيدة وهى إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية وإن تقدمت عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله ، وتلك الجنة. والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهى بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لاتقدموا بين يدى الله ورسوله أى لاتتقدموا وقيل فى الآية إن المفعول مقدر أى لاتقدموا أمراً وتكلف بعضهم هنا أيضاً وقال المعنى هذه مقدمة نفسها على غيرها ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرحل من قدم المتعدى واقتصر عليه بحرق فى شرحه . وأما قول جمع من الشراح إن هذه طائفة من علم التجويد فليس على ظاهره لأن التجويد أحد مسائلها كما سيأتى بيانه فى محلها اللهم إلا أن يقال تنسب اليه تغليباً لكونه المراد الأصلى منها وقول خالد ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع فيه بسببها يوهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معنيي المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغى الاهتمام بها والاعتناء بشأنها كما أشار اليه المصنف بقوله (فما على قارئه أن يعلمه) أى بيان مايجب على كل قارىء من قراء القرآن علمه وأبعد من قدر مضافاً قبل أن يعلمه وقال تعلم أن يعلمه وتجويز شارح كون ما مصدرية فى غاية غرابة من القواعد العربية وأما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية له عن غيرها فليس على إطلاقه . واعلم أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات (إذ واجب عليهم محتم) بإشباع ضمة الميمين (قبل الشروع أوّلا أن يعلموا) إذ تعليل للوجوب المقدر فى ضمن قوله فما على قارئه كما ذكره ابن المصنف وغيره وقال شارح للوجوب المفهوم من على لامن مقدر كما توهمه بعضهم بتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب . قلت لم يذكر صاحب المغنى ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام ثم الوجوب الشرعى مايثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفى مالابدّ منه فى فعله ولا يستحسن تركه فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحى وهو لاينافى الوجوب الشرعى فى بعض الصور من الفن العرفى ولايجوز حمله على المعنى الشرعى لأن معرفة جميع مافى هذه المقدمة ليس من هذا القبيل إلا إذا حمل على وجوب الكفاية فقول شارح أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعى وأما ماذكره بعضهم من أنه يراد به مالابدّ منه مطلقا وحمل عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلة وطبع عليه فلاشك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذى يعاقب على تركه وأما من لم يتصف بما ذكر فلابد فى حقه من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب الشرعى اه فمبنى على مايجوز عند الشافعى من الجمع بين الحقيقة والمجاز فى إطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله إذ واجب صناعة بمعنى مالابد منه مطلقا وشرعا بمعنى يأثم تاركه إذا أوهم خلل المعنى أواقتضى تغيير الإعراب والمبنى والتحقيق المرضى

يدى الله وبفتحها على قلة كمقدمة الرحل فى لغة من قدم المتعدى والمراد أن هذه أرجوزة لطيفة (فيما) يجب (على قارئه) أى القرآن (أن يعلمه) مما يعتبر فى تجويده (إذ واجب) صناعة بمعنى مالابد منه مطلقا وبمعنى مايأثم بتركه إذا أوهم خلل المعنى أو اقتضى تغيير الإعراب (عليهم) أى القراء (محتم) تأكيد لواجب (قبل الشروع) فى القراءة (أولا) تأكيد لما قبله (أن يعلمو

مخارج الحروف) **المجائية وهى تسعة وعشرون حرفا** وسيأتى عدة مخارجها **ومخرج الحرف موضع خروجه بواسطة صوت وهو هواء** يتموج بتصادم جسمين والحرف صوت يعتمد على مقطع محقق أومقدر ويختص بالانسان وضعا والحركة عرض يحله (و) أن يعلموا (الصفات) التى للحروف والمراد مشهورها وهو سبعة عشر كما يعلم مما يأتى (لينطقوا) وفى نسخة ليلفظوا (بأفصح اللغات) وهى لغة العرب التى نزل القرآن بها ولغة نبينا صلى الله عليه وسلم ولغة أهل الجنة فيها لخبر «أحب العرب لثلاث لأنى عربى والقرآن عربى ولسان أهل الجنة فى الجنة عربى» وأنزل القرآن بلغتهم رواه ابن الناظم فى شرحه للمقدمة المذكورة وقد يتفرع على ماذكر فروع بأن يتولد الحرف من حرفين ويتردد بين مخرجين بعضها فصيح وبعضها غير فصيح والوارد من الثانى فى القرآن خمسة : الألف الممالة ، والهمزة المسهلة ، واللام المفخمة ، والصاد كالزاى والنون المخفاة واللغات جمع لغة وهى الألفاظ الموضوعة من لغى بالكسر يلغى لغيا إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والهاء عوض عن المحذوف (محررى) أى واجب عليهم أن يعلموا ماذكر حالة كونهم محقق (التجويد) للقرآن (والمواقف) أى محال الوقف ومحال الابتداء (وما الذى رسم) أى كتب (فى المصاحف) العثمانية (من كل مقطوع وموصول بها) أى فيها (و) من كل (تاءأنثى لم تكن تكتب بها) بالقصر للوقف والتجويد لغة التحسين . واصطلاحا تلاوة القرآن بإعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفته كما سيأتى وطريقه الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطرق أداء القراءة بعد معرفة مايحتاج اليه القارىء من مخارج الحروف وصفتها والوقف والابتداء والرسم كما سيأتى بيانها وفى البيت الأخير الجناس اللفظى والخطى وهو الجمع بين متشابهين فى اللفظ والخط والطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين

عند الكل ماقدمناه مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة فى بيان التجويد فقط كما تقدم والله تعالى أعلم . قال ابن المصنف ضمير عليهم راجع إلى كل القدر فى قوله فيما على قارئه وتبعه خالد ولا يحتاج إلى ذلك فإن المراد به جنس قارئ القرآن وأغرب شارح فى قوله الضمير إلى القارىء . لأن لامه التى للاستغراق فى معنى كل قارىء ، ونبه على أنه كذا فى بعض النسخ اه ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى وقوله محتم تأكيد لقوله واجب إذ قد لا يكون الواجب فرضا لازما وقوله قبل الشروع ظرف لواجب وأكد بقوله أولا أى يجب عليهم قبل الشروع فى قراءة القرآن وفى ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا (مخارج الحروف والصفات) لاقبل أن يشرع فى أدائه على المشايخ كما قال بحرق فانه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم وأسماعهم (ليلفظوا بأفصح اللغات) وفى نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هى النسخة التى ضبطت على لفظ الناظم آخرا والمؤدى منهما واحد . إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للمركب ولو على سبيل الغالبية كما يشير اليه قوله تعالى مايلفظ من قول والمراد أفصح اللغات مطلقا أو أفصح من لغات سائر العرب العرباء فان المراد به لغة قريش وهم قومه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : وماأرسلنا من رسول إلا بلسان قومه . ولقوله عليه السلام «أحب العرب لثلاث : لأنى عربى ، والقرآن عربى ، ولسان أهل الجنة فى الجنة عربى» والحديث أخرجه الطبرانى والحاكم والضياء عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وسيأتى تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته فى محل المقصود به تفصيله فان هذا مقام إجمال ما فى هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ، ولذا قال فى هذا الباب :

(محررى التجويد والمواقف   وما الذى رسم فى المصاحف)

بإشباع كسرة الفاء إلى حد الياء ورسم بتشديد السين المكسورة وفى نسخة بتخفيفه أى كتب والمعنى حال كون علماء المخارج والصفات طالبى تحرير تجويد القرآن وإتقانه من تحسينه وإمعانه ومريدى معرفة المواقف والمبادى من الكلمات القرآنية ومعرفة مرسوم المصاحف العثمانية لأنه أحد أركان القرآن والركنان الآخران التواتر وموافقة العربية وحذف المبادى من باب الاكتفاء كقوله تعالى: سرابيل تقيكم الحر أى والبرد والمراد بالمواقف المواضع التى يحسن الوقف اليها فهو اسم مكان لا مصدر بمعنى الوقف كما قال خالد ولما لم يستوف المصنف جميع مايتعلق بالرسم على مااستوعبه الشاطبى رحمه الله فى قصيدته الرائية بل اكتفى بالمقدار المحتاج اليه فى القواعد الوفاقية بين مارسم بقوله (من كل مقطوع) أى ما يكتب مقطوعا منه الكلمات لا من الحروف كما قاله الرومى (وموصول بها) أى فيها والضمير يعود إلى المصاحف (وتاء أنثى لم تكن تكتب بها) أى بهاء وقصر كما هو قراءة حمزة فى الوقف على الهمزة لا كما قال ابن المصنف وتبعه غيره إنه للضرورة وتكتب فى الأصل مرفوع لأنه خبر كان وإنما أدغم على مذهب السوسى فى الإدغام الكبير والمعنى تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجرورة كما سيجىء تحقيقه وبيان فوائد كل منها فى محله وفى الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين وفيما بين بها وبهاء صنعة الجناس وهو الجمع بين المتشابهين فى اللفظ والخط وأغرب

شارح فى قوله ما استفهامية فانها إما أن تكون زائدة أوموصولة مؤكدة وعلى كل تقدير عطفت على التجويد لاعلى مفعول يعلموا كما قل الشارح فانه فى كمال البعد والله أعلم (مخارج الحروف) أى العربية الأصول (سبعة عشر) أى مخرجا وهوموضع الخروج فى الأصل لكنه هناعبارة عن الحيز المولد للحرف كذاقال جماعة من الشراح والأظهرأنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره ولذاقالوا فى تعريف الحرف: هوصوت معتمد على مقطع محقق وهوأن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة أومقطع مقدر وهواءالفم إذالألف لامعتمدله فى شىء من أجزاءالفم بحيث إنه ينقطع فى ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم المرادبالحرف حرف المبنى هنا الحروف الهجائية لاحرف المعنى مما هومذكورفى الكتب العربية وأصل الحرف معناه الطرف وانما سمى حرفا لأن حرف التهجى طرف الأصوات وبعض منها وحرف المعنى طرف أى جانب مقابل لمعنى الأسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهولايقع الافضلا فى المرام ومادة الصوت وحده هواء يتموج بتصادم جسمين ومن ثمة عم به ولم يخص بالانسان بخلاف الحرف فانه يختص بالانسان وضعا والحركة عرض تحله على خلاف فى ذلك يطول بحثه ولاطائل تحته . ثم الاصول فى الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا باتفاق البصريين الا المبرد فانه جعل الألف والهمزة واحدا محتجا بأن كل حرف يوجد مسماه فى أول اسمه والألف أوله همزة . وأجيب بلزوم أن الهمزة تكون هاء لأنها أول اسمها والتحقيق فى الفرق بينهما أن الألف لا تكون إلاساكنة ولا يتصورأن يوجد لها اسم يكون مسماه ساكناً والهمزة انماتكون متحركة أومجزومة فكان حقها أن يقال لهاأمزة لكنها أبدل منها هاء ولذاقيل دليل تعددهما إبدال أحدهما من الآخر كما حقق فى الآل والأهل وأراق وهراق والشىء لايبدل من نفسه . والحاصل أن الألف على نوعين لينة وغيرها فهو أعم لغة واعتبارا وإن كان مغايرا للهمزة اصطلاحا وأن مخرج الهمزة محقق ومخرج الألف مقدر هذا وقال سيبويه وتبعه الأكثر على مانقله الجعبرى أن مخارج الحروف ستة عشر فجعل الألف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبى والواو والياء الساكنين أعم من مخرج للمتحركين وقال الفراء وأتباعه أربعة عشر فجعل مخرج النون واللام والراء واحداً والجمهور على أن لكل واحد مخرجا كما سيأتى تحقيقه وقال الخليل وهوشيخ سيبويه وأتباعه من المحققين وهو الذى عليه الجمهور إنهاسبعة عشر كما أشار اليه المصنف بقوله (على الذى يختاره من اختبر) أى بناء على قول من اختار ذلك باختياره الأقوال وتمييزه بين الاحوال واختيار المضارع لحكاية الحال الماضية وأغرب شارح حيث قال أى على القول الذى يختاره منا من بين الأقوال من سبق اختباره للحروف ، وأعجب من هذا حيث أعجب بكلامه وقال هذا المعنى يغنى عن تأويل المضارع بالماضى كما جنح اليه ابن الناظم وغيره ، ويحصر هذه المخارج الحلق واللسان والشفة وزاد جماعة منهم الشاطبى والناظم الجوف والخيشوم ، هذا وإذا أردت أن تعرف مخرج حرف صريحا بعد تلفظك به صحيحا فسكنه أوشدده وهو الأظهر وأدخل عليه همزة وصل بأى حركة واصغ اليه السمع فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت فى الجملة كان مخرجه المقدر فتدبر. ثم إذا سئلت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكنا حكيته بهمزة وصل وان كان متحركا حكيته بهاء السكت لأنه لما سأل الخليل أصحابه كيف تلفظون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما لفظتم بالاسم لابالمسمى لكن قولوا جه وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبرى وابن الناظم فى قوليهما والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين فقال الذى عليه أهل السنة أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع خلافا للحكماء فى زعمهم أن الصوت كيفية

(مخارج الحروف سبعة عشر) مخرجا (على) القول (الذى يختاره من اختبر) ذلك من أهل المعرفة بها كالخليل بن أحمد وستة عشر على قول سيبويه باسقاط حرف الجوف ، وأربعة عشر على قول الفراء باسقاط ذلك وجعل مخرج النون واللام والراء مخرجا واحدا وحصرها فيماذكر تقريب وإلا فلكل حرف مخرج ويحصر أنواع المخارج الحلق واللسان والشفتان، ويعمها الفم وزاد جماعة منهم الناظم عليها الجوف والحياشيم وسيأتى بيان ذلك كله وإذا أردت معرفة مخرج الحرف فسكنه وأدخل علة همزة الوصل واصغ اليه فحيث انقطع صوته كان مخرجه

(فألف الجوف) أى فمخرج الألف الجوف وهو الخلاء الداخل فى الفم فلا حيز لها محقق (وأختاها) وهما الواو والياء الساكنتان المجانس لهما ماقبلهما بأن انضم ماقبل الواو وانكسر ماقبل الياء بخلافهما إذا تحركتا أوسكنتا ولم يجانسهما ماقبلهما فيصير لهما حيز محقق ومن ثم كان لهما مخرجان (١٠) (وهى) بكسر الهاء أى الألف وأختاها (حروف مد) ولين (للهواء) أى هواء الفم وهو الصوت أى عند انتهائه (تنتهى) حروف المد أى ترجع اليه فهى به أشبه وتتميز عنه بتصعد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو ونسبت إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجها وسميت حروف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب وكل حرف مساو لمخرجه إلا هى فلذلك قبلت الزيادة . واعلم أن كل مقدار له نهايتان أيتها فرضت أوله كان مقابلها آخره . ولما كان وضع الانسان على الانتصاب كان رأسه أوله ورجلاه آخره ومن ثم كان أول المخارج الشفتين وأولهما مما يلى البشرة وآخرهما مما يلى الأسنان وثانيها اللسان وأوله مما يلى الأسنان وآخره مما يلى الحلق وهو ثالثها وأوله مما يلى اللسان وآخره مما يلى الصدر ولو كان وضعه على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناظم كالجمهور الحروف باعتبار الصوت حيث قال فألف الجوف إلى آخر ما يأتى ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها حيث جعل الأبعد مما يلى الصدر والأقرب مقابلة فقال :

فى الهواء بسبب تموج إلى آخر ماذكر فإنه كلام غير محرر نشأ من غير تأمل وتدبر . والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لغير الله وأن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب لكن عند خلق الله إياها كما أنه سبحانه يخلق الشبع بسبب الأكل وهو قادر على أن يشبع من غير أكل وأن يجعل الأكل سببا لزيادة الجوع كما هو مشاهد فى المستسقى والمبتلى بجوع البقر . ثم اعلم أن الحروف المذكورة هى الأصول الأصلية وثمة حروف فرعية تكون ممتزجة بالأصلية للعلل المقتضية لها ليس هذا محلها وهى الهمزة المسهلة بينها وبين الألف والواو والياء وكذا الألف الممالة واللام المفخمة والصاد المشمة والنون المخفاة وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القراءة الصحيحة والروايات الصريحة وقول خالد والشين كالجيم فى نحو اجدق من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت فى القرآن وغيره من فصيح الكلام خطأ ظاهر فى مقام المرام وأما الكاف العجمية وكذا الزاى والباء الفارسية فليست من اللغات القرآنية وان كانت لغة لبعض العرب المصرية أو اليمانية . ثم اعلم أن شارحا ذكر هنا حديثا عن مشايخه فى حاشيته على الأزهرية مما تلوح لوائح الوضع عليه فى المرتبة الأظهرية ثم قال التحقيق أن لكل حرف مخرجا مخالفا المخرج الآخر وإلا لكان اياه فيكون الحكم تقريبا . قلت هذا التعليل بعيد من التحقيق فان الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجا واحدا بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار الذوات ولذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار .

(فألف الجوف وأختاها وهى حروف مد للهواء تنتهى)

ضبط الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف وبعده أو فمخرج ألف الجوف وبالجر على أنه من باب الاضافة إلى الظرف نحو صائم النهار وقائم الليل أو الإضافة لأدنى ملابسة وفى نسخة للجوف ألف وهو غير متزن ثم قوله وأختاها أى كذلك والمراد شبيهتاها بأن تكونا ساكنتين وحركة ماقبلهما من جنسهما بأن تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وجعلت الألف أصلا لأنها لا تختلف عن حالها أصلا لا وقفا ولا وصلا بخلاف غيرها فصح قوله وهى حروف مد أى حروف مدية لا يتحقق وجودها إلا بعدها قدر ألف ويسمى المد الأصلى والذاتى والطبيعى وقد يزاد بسبب من أسباب المد الفرعى كما سيأتى بيانه فى مقامه الوضعى ونسمى هذه الحروف أيضا لينية وان كانت اللينية مختصة بكونها ساكنة ولا تكون حركة ماقبلها من جنسها نحو خوف وغير والتحقيق أن هذه الحروف تسمى حرف العلة بالمعنى الأعم سواء تكون متحركة أو ساكنة حركة ماقبلها من جنسها أولا ثم حروف المد ثم اللين بالوجه الأخص وهو مختص بالواو والياء دون الألف كما سيأتى هذه الحروف تنتهى إلى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه ولذا يقال لهذه الحروف جوفية وهوائية وقول ابن المصنف مخرجهن من جوف الفم والحلق يريد أن مبدأها مبدأ الحلق ويمتد ويمر على كل جوف الفم وهو الخلاء الداخل فيه فانهن لا حيز لهن محقق تنتهى اليه بل تنتهى بانتهاء الهواء أعنى هواء الفم وهو الصوت ولهذا تقبل الزيادة والنقصان فى مراتبها وقول الشارح الرومى كل خال هواء ليس بخال عن قصور بل كل خال محل هواء ثم إنهن بالصوت المجرد أشبه منهن بالحروف ويتميزن عن الصوت المجرد بتصعد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو فنسبت إلى

الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجها وحيث لزمت الألف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة وحركة ماقبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها من أنها دائما تكون هوائية بخلاف أختيها فانهما إذا فارقاها في صفة المشابهة صار لهما حيز محقق ومن ثمة كان لهما مخرجان مخرج حال كونهما مديتين ومخرج حال كونهما متحركتين ثم كل حرف مساو لمخرجه أي لمقداره لايتجاوزه ولايتقاصر عنه إلا حروف المد فانها دون مخرجها ومن ثمة قبلت الزيادة في المد الى انقطاع الصوت وسميت حروف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ثم التحقيق أن معنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق ويمتد ويمر على جميع هواء الفم فيرتفع النزاع وهذا أيضا معنى قول مكي في الرعاية لكن الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في الخروج الى الحلق لأنه آخر خروجه إذ لامنافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق لأن المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم بل يبتدىء من الحلق وينتهي إلى الصوت الناشىء من الحلق وهذا معنى قول الداني لامعتمد للألف في شيء من أجزاء الفم على هذا وهو أن يكون مبدؤه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق يحمل جعل الشاطبي وغيره الألف حلقيا وينزل قوله مع غيرهم في هذه الحروف أعني الواو والياء على غير المدية هذا . وقال الناظم في النشر والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنهن أصوات لايعتمدن على مكان حتى يتصلن بخلاف الهمزة . ثم اعلم انه قدم حروف المد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جنب الجزء فيستدعي التقديم من هذه الحيثية وان كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر وماحيزه مقدر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق . ثم اعلم أن كل مقدار يكون منتصبا وله نهايتان أي طرفان وغايتان أيتهما فرضت أوله كان مقابله آخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب مخالفا لباقي الحيوان لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره فاذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولهما ممايلي البشرة وثانيها اللسان وأوله ممايلي الأسنان وآخره ممايلي الحلق وثالثها الحلق وأوله ممايلي اللسان وآخره ممايلي الصدر ولو كان وضع الإنسان على التنكيس لانعكس . ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الإنسان كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقا للجمهور حيث قال فألف الجوف ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الأصلي حيث جعل الأقصى وهو الأبعد ممايلي الصدر والأدنى وهو الأقرب لمقابله فقال (ثم لأقصى الحلق همز هاء) أي لأبعده من الفم حرفان وهي همز وهاء وحذف العاطف رعاية للوزن ومنهم من ضم الألف إليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي ونسب هذا القول إلى سيبويه ونقل عنه أيضا تقدم الالف على الهاء كما يفهم من كلام الجاربردي وقيل الهمزة والهاء في مرتبة واحدة وقيل الهمزة أولى (ثم لوسطه فعين حاء) وحقه أن يقال عين لحاء وغير للضرورة ووسط الشيء محركة مابين طرفيه كأوسطه فاذا سكنت كان ظرفا أوهما فيما هو مصمت كالحلقة فاذا كانت أجزاؤه متباينة فبالاسكان فقط أو كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والا فهو بالتحريك كذا في القاموس فقول شارح سين وسطه ساكنة في النظم على لغة ضعيفة ضعيف وفي نسخة ومن وسطه بالتحريك وفي نسخة وما لوسطه فعين حاء فلا إشكال في الفاء وتقدم العين على الحاء كلام سيبويه وهو قول مكي ونص أبو الحسن بن شريح على أن الحاء قبل العين وهو كلام المهدوي وغيره (أدناه غين خاؤها والقاف) أي أقرب الحلق إلى الفم وهو أوله من جانب الفم مخرج غين وخائها واضافة الخاء إليها لأدنى ملابسة وهي المشاركة في الحروف الهجائية أو في صفة

(ثم لأقصى الحلق) أي أبعده وهو آخره ممايلي الصدر حرفان (همز) ثم (هاء) ولم يذكر الألف معهما لما مر وذكرها الشاطبي وغيره معهما لأن مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل لكنه جعلها بعدهما وغيره جعلها بينهما لأن الثلاثة وان كانت من مخرج واحد فهي مرتبة فيه الهمزة ثم الألف ثم الهاء (ثم لوسطه) بإسكان السين لغة ضعيفة في فتحها عكس نحو جلست وسط القوم مما يصلح فيه بين (فعين حاء) أي ثم لوسط الحلق حرفان عين ثم حاء مهملتان (أدناه غين) أي ثم لأقرب الحلق وهو أوله حرفان الغين ثم (خاؤها) المعجمتان فمخارج الحلق ثلاثة وحروفه ستة أو سبعة وتسمى حلقية لخروجها من الحلق وأضاف الخاء إلى الغين لمشاركتها لها في صفاتها إلا في الجهر فانها مهموسة والغين مجهورة كما سيأتي . ثم لما فرغ من مخارج الحلق وحروفه أخذ في بيان مخارج اللسان وحروفه فقال (والقاف) أي مخرجها

(أقصى اللسان) أى آخره مما يلى الحلق (فوق) أى وما فوقه من الحنك الأعلى (ثم الكاف) أى مخرجها أقصى اللسان (أسفل) أى وما تحته من الحنك الأعلى ويسمى الحرفان لهويين لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة وهى اللحمة المشرفة على الحلق والجمع لهى ولهوات ولهيات (والوسط) باسكان السين مثل ماس (فجيم) بترك التنوين للوزن (الشين يا) بالقصر للوقف أى وسط اللسان مع مايحاذيه من وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم ثم الشين ثم الياء للثناة تحت وقدم بعضهم الشين على الجيم وتسمى الثلاثة شجرية لخروجها من شجر الفم وهو منفتح مابين اللحيين (والضاد من حافته إذ وليا) بألف الاطلاق (الاضراس) أصلها الأضراس نقلت حركة الهمزة إلى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل أى والضاد تخرج من طرف اللسان مستطيلة إلى مايلى الأضراس (من أيسر) أى أيسرها وهو أكثر وأيسر (أو) من (يمناها) وهو قليل وعسير أو منهما وهو أقل وأعسر. قيل كان عمر رضى الله عنه يخرجها منهما وبالجملة هى أصعب الحروف وأشدها على اللسان ولهذا قال ﷺ «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش» أى الذين هم أصل العرب وهم أفصح من نطق بها وأنا أفصح العرب وخصها بالذكر لعسرها على غير العرب وقوله بيد بمعنى من أجل وقيل بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم كقوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم   بهن فلول من قراع الكتائب

الحلقية أوفى الاتصاف بالمعجمة وتقديم الغين على الخاء هو مختار سيبويه أيضا وعليه الشاطبى وتبعه الناظم ونص مكى على تقديم الخاء على الغين وقال ابن خروف النحوى إن سيبويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد فهذه ثلاثة مخارج لستة أحرف وتسمى هذه الحروف حلقية لخروجها من الحلق فى الجملة وقوله والقاف بتقدير المضاف أى ومخرجها (أقصى اللسان فوق ثم الكاف) بضم قاف فوق على تقدير مضاف أى فوق الكاف لأن مايلى الحلق من اللسان يعد فوقا ومايقابله تحتا لما سبق من النكتة فى اعتبار مبدإ الصوت فى ترتيب المخارج أو المراد به أقصى اللسان ومافوقه من الحنك الأعلى ثم الكاف أى مخرجها أقصى اللسان (أسفل والوسط فجيم الشين يا) أى أسفل من القاف وهو مبنى على الضم مثل فوق ظرف للكاف السابق أى فى أسفل اللسان بالنسبة الى القاف أو أريد به ماتحته من الحنك الأعلى وهو أقرب إلى الفم من القاف ويقال لهما اللهوية لأنهما يخرجان من آخر اللسان واللهاة اللحمة المشرفة على الحلق وقيل اللهاة أقصى الفم واللسان واللام فى الوسط بدل من المضاف إليه أى وسط اللسان أى مع مايحاذيه من وسط الحنك الأعلى أو وسطهما مخرج الجيم والشين والياء وفى نسخة الجيم الشين يا بحذف تنوين الجيم وعطف الشين والياء ونكر وعرف بحسب مااستقام له الوزن فى هذا المقام وقصر ياوقفا لا ضرورة وقال المهدوى إن الشين تلى الكاف ثم الجيم والياء تليان الشين كما حكاه عنه الناظم وتسمى الحروف الثلاث شجرية لأنها تخرج من شجر اللسان ومايقابله والشجر مفتح الفم وقيل مجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية (والضاد من حافته إذ وليا) أى ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه اذا قرب الجانبان أى أحدهما فالتذكير باعتبار معنى الحافة وهو الجانب والطرف أولا كتسابه التذكير من الاضافة والألف للتثنية والحكم لكل واحد منهما على انفراده وقيل الألف للاطلاق أى إذا قرب جانب اللسان (الاضراس من أيسر أو يمناها) أصلها الأضراس فنقلت حركة الهمزة إلى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين فى أمثاله كما يستفاد من الشاطبية :

وتبدأ بهمز الوصل فى النقل كله   وان كنت معتدا بعارضه فلا

وأبعد شارح حيث قال الرواية فى الأضراس هو النصب على أنه مفعول وليا والفاعل مستتر عائد الى اللسان وبعده من وجهين لفظا ومعنى أما أولا فلأن الضمير رجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالبا وأما معنى فلأنهم اعتبروا الولاء بين الأضراس والحافة لا بين الأضراس وطرف اللسان ثم قال ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون المراد إذ وليه الأضراس لكان ملائما لعبارتهم . أقول لأنهم اعتبروا أيضا ولاء الأضراس بالحافة دون العكس اهـ ولايخفى ما فى قوله أيضا وقوله دون العكس من المناقضة مع أن القرب والميل انما هو من حافة اللسان إلى الأضراس دون العكس لبقائها فى محلها وأما ما أسند إليه صلى الله عليه وسلم تبعا للشيخ زكريا من قوله : أنا أفصح من نطق بالضاد فقد صرح الحفاظ منهم الناظم بانه موضوع والمعنى تخرج الضاد من طرف اللسان مستطيلة إلى مايلى الأضراس من الجانب الأيسر وهو الأيسر والأكثر ومن الأيمن وهو اليسير والعسير والمعتبر أو من الجانبين معا وهو من مختصات سيدنا عمر رضى الله عنه وهو معنى قول الشاطبى * وهو لديهما يعز وباليمنى يكون مقللا * وكان حق المصنف أن يقول من أيسر أو يمنى أو يسراها أو يمناها لكن غاير بينهما ضرورة والضمير فى يمناها إلى الأضراس أو الحافة وهما متلازمان ثم الحافة مخففة الفاء على ماذكر فى القاموس من مادة الأجوف وتوهم الجعبرى كونه من المضاعف فقال خفف للوزن . ثم اعلم أن الأسنان على أربعة أقسام منها أربعة تسمى ثنايا

ثنتان من فوق وثنتان من تحت من مقدمها ثم أربعة مما تليها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات ثم أربعة كذلك تسمى أنيابا ثم الباقى تسمى أضراسا منها أربعة تسمى ضواحك ثم تسمى اثناعشر طواحن ثم أربعة نواجذ ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل وقد لا توجد فى بعض أفراد الإنسان وأغرب شارح حيث قال سقطت همزة الوصل فى الأضراس والمراد بالأضراس الأسنان وشارح آخر قال أراد بها الطواحن اه فالتحقيق أن المراد بها الأضراس العليا من أحد الجانبين مبتدئا مما حاذى أوسط اللسان بقرينة ذكره بعده منتهيا إلى أول مخرج اللام والله أعلم بالمرام. (واللام أدناها لمنتهاها) أى ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها إلى نهايتها أو إلى منتهى طرفها كما قال الشاطبي: * وحرف بأدناها إلى منتهاه قد * يلى الحنك الأعلى أى حرف منها بأدنى الحافة واصلا إلى منتهى اللسان على ما ذكره الجعبرى فاللام بمعنى إلى وقيل اللام للاختصاص أى الأقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان ولا يخفى ما فيه من التكلف فى البيان ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة فى سمت الضاحك لا الثنية خلافا لسيبويه واللثة بضم فتخفيف مثلثة منبت الأسنان والثنية مقدم الأسنان والضاحك كل سن تبدو من مقدم الأضراس عند الضحك. والحاصل أن مخرج اللام مادون أول احدى حافتى اللسال وذلك لأن ابتداء مخرح اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد وينتهى إلى منتهى طرف الاسان وما يحاذى ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وليس فى الحروف أوسع مخرجا منه وأغرب شارح فى قوله أدنى حافة اللسان أى آخرها (والنون من طرفه تحت اجعلوا) بنصب النون على أنه مفعول لقوله اجعلوا وتحت مبنى على الضم وطرفه بفتحتين أى واجعلوا مخرج النون من طرف الاسان وهو رأسه وأوله مع ما يليه من اللثة مائلا إلى ما تحت اللام قليلا وقيل فوقها وهو أضيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير مخرج ومن طرفه خبره وتحت ظرف اجعلوا ومفعوله محذوف أى اجعلوا النون تحت اللام (والرا يدانيه لظهر أدخل) بقصر الراء ضرورة باشباع هاء يدانيه لغة أى ومخرج الراء يقارب مخرج النون لكنه إلى ظهر من اللسان أدخل وهذا معنى قول ابن المصنف والراء من ظهر رأس الاسلن ومحاذيه من لثة الثنيتين العليتين وقال المصنف فى النشر مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا غير أنها أدخل فى ظهر اللسان قليلا وقال الشاطبي *وحرف يدانيه إلى الظهر مدخل* قال أبو شامة يعنى يدانى النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنها أدخل فى ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه إلى اللام وقال ابن المصنف فى شرحه أى الراء أكثر انحرافا إلى ظهر اللسان من النون ثم المراد بالظهر ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن أن يكون التقدير والراء يقاربه مائلا إلى ظهر وهذا القول أدخل وأقرب إلى التحقيق فإنه مذهب الحذاق وأهل التدقيق كسيبويه ومن وافقه وقطرب والجرمى إلى أن اللام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه ثم هذه الثلاثة تسمى ذلقية وذولقية لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه وحده ثم أدخل مفرد يقرأ باشباع الضمة واوا وفى نسخة أدخلوا باثبات الواو بصيغة الجمع وهو يحتمل الأمر والمضى وأغرب بحرق فى قوله أى مخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتدا إلى منتهاها إلا أن اللام تخرج من أدناها والنون من طرف اللسان والراء يدانى مخرج النون داخلا إلى ظهر رأس اللسان فلا يكون حينئذ مقدما على مخرج النون

(والطاء والدال وتا منه ومن * عليا الثنايا والصفير مستكن)

بتخفيف النون مراعاة للوزن قال خالد المراد بالثنايا فى هذه المواضع الثنيتان وإنما عبر الناظم رحمه الله بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوما اه ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان والتحقيق أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة اثنان فوق واثنان تحت فالتقدير وعليا الأسنان الثنايا أى

(واللام أدناها لمنتهاها) أى واللام مخرجها من أول حافة اللسان مع ما يليها من الحنك الأعلى إلى آخرها قال سيبويه فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية (والنون) تخرج (من طرفه) أى اللسان مع ما ذكر (تحت اجعلوا) أى واجعلوها أيها القراء تحت اللام قليلا وقيل من فوقها قليلا (والرا) بالقصر للوزن مخرجها (يدانيه) أى يقارب مخرج النون (لظهر أدخل) أى وهو أدخل إلى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام وقضية هذا تقديم الراء على النون وجرى عليه بعضهم وما ذكره الناظم من تغاير مخارج الثلاثة مذهب سيبويه والحذاق وذهب يحيى والفراء وقطرب والجرمى إلى أن مخرجها واحد وهو طرف اللسان مع ما ذكر وتسمى الثلاثة ذلقية وذولقية لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه (والطاء والدال) المهملتان (وتا) بالقصر للوزن مثناة فوق تخرج (منه) أى من طرف اللسان (ومن) أصول (عليا الثنايا) أى مما بينها مصعدا إلى الحنك وتسمى الثلاثة نطعية لأنها من نطع غار الحنك الأعلى وهو سقفه والثنايا الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت (والصفير مستكن) أى وحروف الصفير الآتية وهى الصاد والزاى والسين مستقر خروجها

(منه) أى من طرف اللسان (ومن فوق الثنايا السفلى) وعبارة الشاطبي ومن بين الثنايا يعنى العليا ولامنافاة فهى من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى وتسمى الثلاثة أسلية لأنها من أسلة اللسان وهى مستدقه (والظاء والذال) المعجمتان (وثا) بالقصر للوزن مثلثة (للعليا من طرفيهما) يعنى تخرج من طرفى اللسان والثنايا العليا وتسمى الثلاثة لثوية نسبة إلى اللثة وهى اللحم النابت حول الأسنان فمخارج اللسان عشرة وحروفه ثمانية عشر. ثم أخذ فى بيان مخارج الشفتين وحروفهما فقال (ومن بطن الشفة ＊ فالفا) بالقصر للوزن وزيادة الفاء (مع اطراف) باسكان العين ونقل حركة الهمزة اليها أى والفاء تخرج من باطن الشفة السفلى مع أطرف (الثنايا المشرفة) أى العليا وأطلق الشفة ومراده السفلى كما تقدم لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا (للشفتين الواو باء ميم) أى الواو والباء الموحدة والميم تخرج من بين الشفتين لكن بانفتاحهما فى الأول وانطباقهما فى الآخرين وبعضهم قدم الباء على الواو والميم وبالجملة فمخارج الشفتين اثنان وحروفهما أربعة (وغنة) وهى صوت أغن لاعمل للسان فيه قيل شبيه بصوت الغزال إذا ضاع ولدها (مخرجها) أى مخرج محلها (الخيشوم) وهو أقصى الأنف ولهذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها ومحلها النون ولو تنوينا والميم إذا سكنتا ولم تظهر والتقييد بهذين أى ذكره كثير منهم الشاطبي وهو تقييد لكمال الغنة لا لأصلها كما ذكره الجعبرى وسيأتى إيضاحه فى الكلام على قول الناظم: وأظهر الغنة ＊ وللحروف صفات أى كيفيات بها تتميز الحروف المشتركة بعضها عن بعض كما يتميز غيرها بالمخارج إذ المخرج للحرف كالميزان تعرف به كميته والصفة له كالناقد تعرف بها كيفيته وقد أخذ فى بيان المشهور منها وهو سبعة عشر فقال:

العليا منها وإنما الاشكال إذا قيل التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف أى مخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعنى مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مصعدا إلى الحنك الأعلى ولامعنى لقول شارح يمانى إمامن أصولهما أو من وسطهما ويقال لهـذه الحروف الثلاثة نطعية لخروجها من نطع الغار الأعلى أى سقفه والغار داخل الحنك والتحقيق أنها إنما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى وهو سقفه لا لخروجها منه فتأمل يظهر لك وجه الخلل ثم أخبر أن حروف الصفير وهى الصاد والزاى والسين كما سيذكرها الناظم فى بيان الصفات مستقر خروجهن (منه ومن فوق الثنايا السفلى) أى من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى كذا قال ابن المصنف وفيه بحث لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذى هو تحت العليا بعينه ويريد به ما بينهما وهو لم يعتبر ذلك إذ طرف الشىء غير فوقه نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته إياه مجازا وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة أى وثلاثة منها من رأس اللسان ومن بين الثنايا السفلى قال الجعبرى وقال زكريا عبارة الشاطبي رحمه الله ومن بين الثنايا يعنى العليا ولامنافاة فهى من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى اهـ ويقال لهذه الثلاثة أسلية لخروجهن من أسلة اللسان وهو مستدقه (والطاء والذال وثا للعليا) أى مخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا (من طرفيهما) أى من طرفى اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لهذه الثلاثة لثوية لخروجها من اللثة وهى منبت الأسنان وبه تم مخارج اللسان وهى عشرة وحروفها ثمانية عشر حرفا وإنما قدم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعا لسيبويه ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختاها لأنها قبل أطراف الثنايا. ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله (ومن بطن الشفة) بفتح الشين ويكسر (فالفا مع اطراف الثنايا المشرفة) بكسر الراء والفاء زائدة فى الفاء لأنه مبتدأ والمعنى أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة وأطلق الناظم الشفة ومراده السفلى كما تقرر لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا ومع ساكنة على لغة ربيعة ثم نقلت حركة الهمزة إليها على لغة الجادة (للشفتين الواو باء ميم) أى مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى إلا أن الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغى تأخير الواو عنهما لذلك كما فعل مكى حيث قدم الباء وذكر الميم عقبها وختم بالواو والمراد بالواو غير المدية (وغنة مخرجها الخيشوم) أى أقصى الأنف وبرهان الغنة فى سد الأنف ولهذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها ثم الغنة من الصفات لأنها صوت أغن لاعمل للسان فيه فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مع مخارج الذوات قال ابن المصنف والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم المدغمتان والمخفاتان وقال الجعبرى الغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا أو سكنتا ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين وهذا معنى قول الدانى وأما الميم والنون فيجافى بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد وهى فى الساكن أكمل منها فى المتحرك وفى المخفى أكمل منها فى المظهر وفى المدغم أكمل منها فى المخفى عند مثبتها وقول الشاطبي:

وغنة تنوين ونون وميم ان ＊ سكن ولا إظهار فى الأنف يجتلا

أى إذا سكنا أو أخفيا أو أدغما وقول مكى الساكنان قيد لكمال الغنة لالأصلها لما تقدم والله أعلم اه ولذا قال بعضهم مخرج حرفها قال ابن المصنف وكان ينبغى أن يذكرهنا عوضا عنها مخرج النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهى حرف بخلاف الغنة . قلت ولهذا قال بعض الشراح أى مخرج محلها من النون والميم وفيه أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق وأن النون المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة فى تحصيل الكمالات وقد أغرب الشارح اليمانى حيث قال الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون حرفا وهى النون والميم المدغمتان والمخفاتان وهو مذهب المصنف اه وغرابته مما لايخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لايخلو عن إشكال فتدبر ثم رأيت المصنف ذكر فى النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة وهى تكون فى النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو مافى حكمه من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول فى هذه الحالة عن مخرجهما الأصلى على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه الى الجوف على الصواب وقال سيبويه ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريد به النون المظهرة اه وقد نص مكى فى الرعاية على أن الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخياشيم وهى تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة وهى التى تتحرك مرة وتسكن مرة وللتنوين والميم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لاعمل للسان فيها وقد صرح الجاربردى أن النون الساكنة المخفاة تسمى غنة وأنها من الحروف المتفرعة ثم بين ذلك بقوله فانك إذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلافها فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفاة نفسها من غير تكلف بقرينة أن الكلام فى الحروف لافى صفاتها وهذا بخلاف الغنة فى قوله وأظهر الغنة وغيره من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حتما ومما يؤيده قول أبى شامة نقلا عن أبى عمرو هذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التى مر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى

(صفاتها جهر ورخو مستفل منفتح مصمتة والضد قل)

الصفة ماقام بالشىء من المعانى كالعلم والسواد وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوى والمراد بها ههنا عوارض تعرض للاصوات الواقعة فى الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وأمثال ذلك فالمخرج للحرف كالميزان يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالمحك والناقد يعرف بها هيئته وكيفيته وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة فى المخرج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التى لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام وهذا معنى قول المازنى اذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التى من مخرج واحد وقال الرمانى وغيره لولا الاطباق لصارت الطاء دالا لانه ليس بينهما فرق الا الاطباق ولصارت الظاء ذالا ولصارت الصاد سينا فسبحان من دقت فى كل شىء حكمته روى أن الامام أبا حنيفة رحمه الله تعالى ناظر معتزليا فقال له قل با فقال با ثم قال قل خا فقال خا فقال له بين مخرجيهما فبينهما فقال ان كنت خالق فعلك فاخرج الباء من مخرج الخاء فبهت المعتزلى وصفات الحروف منها ماله ضد ومنها ماليس له ضد كما سيأتى بيانها وانما ذكر الشيخ رحمه الله ههنا صفاتها المشهورة اللائقة لمقدمته المختصرة والا فقد ذكر بعضهم أن لها أربعة وأربعين صفة وزاد بعضهم عليها كما فى الكتب المبسوطة فذكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعا: منها الجهر والرخوة

(صفاتها) أى المشهورة (جهر ورخو) بتثليث الراء والكسر أشهر و (مستفل) و (منفتح) و (مصمتة) المناسب التعبير بالاستفال والانفتاح والاصمات (والضد) لها (قل) وهو الهمس والشدة والاستعلاء والانطباق والانزلاق وقد أخذ فى بيانها مع بيان عدة حروفها المعلومة منه عدة حروف الخمسة الأولى فقال

والاستفال الانفتاح والاصمات بحسب مااتفق له من الوزن تارة بلفظ المصدر وأخرى بصيغة الوصف وستأتى ومعانيها مع أضدادها فى محلها اللائق بها وقوله والضد قل أى واذكر أضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال (مهموسها فحثه شخص سكت) فان الأشياء تتبين بأضدادها وبتعداد حروف بعض الأضداد تعرف سائر الأضداد من جهة الأعداد ولما كانت الحروف المهموسة وأمثالها قليلة قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينها وترك بيان أضدادها لما يعرف من مفهوم ماعينها . والحاصل أن الحروف المهموسة مجتمعة فى كلمات مركبة منها عبر عنها بقوله «فحثه شخص سكت» وهى عشرة الفاء والحاء المهملة والثاء المثلثة والهاء والشين والخاء المعجمتان والصاد والسين والكاف والتاء المثناة من فوق فالحث بمعنى الحض والشخص معروف وسكت فعل ماض من السكوت ثم الهمس فى اللغة الخفاء ومنه قوله تعالى « فلا تسمع إلا همسا » والمراد به حس مشى الأقدام إلى المحشر أو حس كلام أهله من هول ذلك المنظر ، ومما يناسب المعنى الأول قول الشاعر :

وهنّ يمشين بنا هميسا إنْ يصدق الطير ننك لميسا

وسميت مهموسة لجريان النفس معها لضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها المجهورة والجهر فى اللغة الصوت القوى الشديد وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره أن يجرى معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج ذلك بدفع الطبع يسمى نفسا بفتح الفاء وإن خرج بالإرادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى صوتا وإذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفا وإذا عرض للصوت كيفيات أخر عارضة بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات ثم إن النفس الخارج الذى هو صفة حرف إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وإن بقى بعضه بلا صوت يجرى مع الحرف كان ذلك الحرف مهموسا وأيضاً إذا انحصر صوت الحرف فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى جريا نامياً لا يسمى شديدا فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك راكدا محصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك وأما إذا جرى الصوت جريانا تاما ولا ينحصر أصلا يسمى رخوة كما فى الطش فإنك إذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جاريا بمدة إن شئت وأما إذا لم يتم الانحصار ولا يجرى يكون متوسطا بين الشدة والرخوة كما فى الظل فإنك إذا وقفت عليه وجدت الصوت لا يجرى مثل ذلك يعنى مثل جرى الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج على حد اعتدال بينهما فإذا عرفت ذلك تبين لك أيضاً معنى قوله (شديدها لفظ أجد قط بكت) فأجد أمر من الإجادة وقط منون مجرور مخفف بمعنى حسب وبكت مجرد التبكيت يقال بكته إذا غلبه بالحجة والمراد بها هنا أن الحروف المتصفة بالشدة مجموعة فى الكلمات الثلاث مركبة منها وهى الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء المهملة والباء الموحدة والكاف والتاء المثناة من فوق فما عداها وما عدا اللينة التى ذكرها فى قوله (وبين رخو والشديد) أى وما بينهما حروف خمسة يجمعها تركيب (لن عمر) كلها حروف رخوة والشدة فى اللغة القوة وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجرى معها لأنها قويت فى مواضعها فلزمته الشدة والرخوة مثلثة الراء والكسر أشهر والرخاوة فى اللغة اللين وسميت بذلك لجرى النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق بها وضعف الاعتماد عليها ثم الحروف التى بين الرخوة والشدة خمسة يجمعها قولك «لن عمر» بكسر اللام أمر من لان يلين وعمر منادى بحذف حرف النداء وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم فى لم نرع ومما وقع فى الشاطبية من قوله عمر نل مع ما فيه من خلوص المبنى وخلاصة المعنى كما لا يخفى وهى اللام والنون والعين المهملة والميم والراء وإنما وصفت بذلك لأن الرخوة إذا نطق بها فى نحو اجلس وافرش جرى معها الصوت والنفس

(مهموسها) عشرة أحرف يجمعها لفظ (فحثه شخص سكت) فحروف الجهر تسعة عشر وهى ماعدا هذه العشرة وإنما ذكر عدة المهموسة وأخواتها دون المجهورة وأخواتها لقلتها والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها وجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والجهر لغة الإعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أى الكثير أن يجرى معها لقوة الاعتماد عليها فى مخارجها (شديدها) ثمانية أحرف يجمعها (لفظ أجد قط بكت) فحروف غيره أحد وعشرون وهى ماعدا هذه الثمانية لكن حروف الرخو منها ستة عشر وحروف المتوسط بينه وبين الشديد خمسة كما ذكره بقوله (وبين) أى وما بين (رخو والشديد) خمسة أحرف يجمعها لفظ (لن عمر) والشدة لغة هى القوة وسميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفها رخوة لجريان النفس معها حتى كانت عند النطق بها

وسميت الخمسة المذكورة متوسطة بينها لأن النفس لم يحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها كجريانه مع الرخوة عند

(وسبع علو) بضم العين وكسرها أى والمستعلية سبعة أحرف يجمعها لفظ (خص ضغط قظ) ونبه على جمعها فى جملة بقوله (حصر) أى جمعها بعضهم فى هذه وحروف الاستفال اثنان وعشرون وهى ماعداهذه السبعة والاستعلاء من العلو وهو لغة الارتفاع سميت حروفه مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى والاستفال لغة الانخفاض سميت حروفه مستفلة لتسفلها وانخفاض اللسان عند النطق بها عن الحنك (وصاد) و(ضاد) و(طاء) بترك تنوين الأول والثالث للوزن و (ظاء) أربعتها (مطبقة) بفتح الباء وكسرها فالمنفتحة خمسة وعشرون حرفا وهى ماعدا هذه الأربعة. والانطباق لغة الالتصاق سميت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك عند النطق بها. والانفتاح لغة الافتراق سميت حروفه منفتحة لانفتاح مابين اللسان والحنك عند النطق بها. واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف وأقواها حروف الاطباق ومن ثم منعت الإمالة لاستحقاقها التفخيم المنافى للامالة (وفر من لب) بحذف التنوين للوزن واللب العقل أى و (الحروف المذلقة) بالمعجمة ستة يجمعها لفظ فر من لب أى هرب الجاهل من العاقل. والمصمتة ثلاثة وعشرون حرفا وهى ماعدا هذه الستة والذلق لغة الطرف سميت حروفه مذلقة لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة أى طرفها والإصمات من الصمت وهو لغة المنع سميت حروفه مصمتة لأنها ممنوعة من انفرادها أصولا فى بنات الأربعة والخمسة أى إن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصول لابد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة وإنما فعلوا ذلك لخفتها فعادلوا بها الثقيلة ولذلك قالوا إن عسجد اسم للذهب أعجمى لكونه من بنات الأربعة وليس فيه حرف من المذلقة

عند سكونها والشديدة إذا نطق بها فى نحو اضرب واقعد انحبس الصوت والنفس معها ولم يجريا والتى بين الرخوة والشدة إذا نطق بها فى نحو انعم واعمل لم يجر الصوت والنفس معها جريانهما مع الرخوة ولم ينحبس انحباسهما مع الشدة هذا وقد قال ابن الحاجب فى الشافية المجهورة ماينحصر أى ينقطع جرى النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها وخالف بعضهم لجعل الضاد والظاء والذال أى المعجمات والزاى والعين والغين والباء أى الموحدة من المهموسة والكاف والتاء أى المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة ورأى أن الشدة تؤكد الجهر والشديدة ماينحصر جرى صوته عند إسكانه فى مخرجه فلا يجرى قال شارحها النظامى: والجهر انحصار النفس مع تحركه فقد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والغين المعجمتين فظهر الفرق بينهما والله أعلم (وسبع علو) بضم العين وتكسر (خص ضغط قظ حصر) أى حصر سبع علو حروف خص ضغط قظ فقظ أمر من قاظ بالمكان إذا قام به فى الصيف والخص بضم الخاء المعجمة البيت من القصب والضغط الضيق والمعنى أقم فى وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط أى اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه واسلك طريق السلف الصالح وماوافقه فقد جاء عن أبى وائل شقيق بن سلمة وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبدالله بن مسعود رضى الله عنه نحو من ذلك قال عبد الملك ابن عمير كان لأبى وائل خص من قصب يكون فيه هو ودابته فإذا غزا نقضه وإذا رجع بناه كذا ذكره أبو شامة رحمه الله فقول الشارح خص فعل ماض مبنى للمفعول بمعنى اختص مصحف عليه والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت فى مركبات هذه الكلمات وهى الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والغين المعجمتان والقاف والظاء وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى وماعداها مستفلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها (وصاد ضاد طاء ظاء مطبقة) بفتح الباء ويجوز كسرها ويتزن البيت بتنوين الثانى والرابع وإنما لم يركب هذه الحروف الأربعة المطبقة على قياس سائرها لعدم حصول معنى فى تركيبها ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها. والحاصل أن حروف الاطباق أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء وهى من جملة الحروف المستعلية وأخص منها وسميت بها لإطباق مايحاذى اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو أبلغ من الاستعلاء وهو لغة الإلصاق وضدها المنفتحة وسميت بها لانفتاح مابين اللسان والحنك وخروج الحروف من بينهما عند النطق بها وهو لغة الافتراق ومن الغرائب أن قوله تعالى حصب جهنم قرىء بجميع حروف المطبقة ولم يجتمع فى كلمة غيرها (وفر من لب الحروف المذلقة) أى والحروف المذلقة مجموع حروف فر من لب وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن من حرف جر واللب الذى هو العقل بمعنى الفاعل والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن أن يكون المعنى فر من فر من الخلق من عقل به عرف الحق ففيه إيماء إلى قوله تعالى: ففروا إلى الله وقوله سبحانه: وتبتل إليه تبتيلا. والحاصل أن الفاء والراء والميم والنون واللام والباء الموحدة يقال لها المذلقة لخروجها من ذلق اللسان والشفة أى طرفيهما والمراد أن خروج بعضها من ذلق اللسان وهى الراء واللام والنون وبعضها من ذلق الشفة وهى الباء والفاء والميم وماعداها مصمتة لأنها من الصمت وهو المنع قال الأخفش لأن من صمت منع نفسه من الكلام والمراد بها هنا أنها ممنوعة

(صفيرها) أى حروف الصفير (صاد) مهملة (وزاى) و (سين) مهملة سميت بذلك لصوت يخرج معها بصفير يشبه صفير الطائر وفيها لأجل صفيرها قوة وأقواها فى ذلك الصاد للاطباق والاستعلاء وتليها الزاى للجهر ثم السين (قلقلة) أى وحروف القلقلة ويقال لها اللقلقة خمسة يجمعها لفظ (قطب جد) بتخفيف الدال والقلقلة واللقلقة لغة الحركة سميت حروفها بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل وتتلقلق عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها من الحروف (واللين) أى وحرفا اللين بلا مد (واو وياء سكنا وانفتحا) بألف الإطلاق أى وانفتح ما (قبلها) نحو خوف وبيت وسميا بذلك لأنهما يخرجان فى لين وعدم كلفة على اللسان كما مر وأجرى بعضهم حرفى اللين مجرى حروف المد واللين حتى إذا وقع بعدهما ساكن لوقف أو إدغام جاز المد والقصر والتوسط (والانحراف صححا) بألف الإطلاق أى صحح جمهور القراء ثبوته (فى اللام والرا) بترك الهمزة للوزن والانحراف لغة الميل سمى حرفاه منحرفين لانحرافهما إلى طرف اللسان إلا أن الراء فيها انحراف قليل (وبتكرير) له (جعل) أى وصف لأنها تتكرر فى نحو فروخ لا فى نحو نار وهو مراد قول ابن حيث
الناظم ومعنى قولهم الراء مكرر أن له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان عند التلفظ به كقولهم لإنسان غير ضاحك ضاحك ، وما قيل إنه مراد من قال إنه جرى مجرى حرفين فى أمور متعددة ليس كذلك بل هو لحن يجب التحفظ منه

من انفرادها أصولا فى بنات الأربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصولا لابد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من حروف الذلقة وإنما فعلوا ذلك لخفتها فلذلك عادلوا بها الثقيلة ولأجل ما ذكر حكموا بأن عسجداً اسم للذهب أعجمى لكونه من بنات الأربعة وليس فيه حرف من حروف الذلقة وقال مكى فى الرعاية إن الألف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لأنها هوائية لا مستقر لها فى المخرج وبهذا تمت أضداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع فى ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود أضدادها فقال (صفيرها صاد وزاى وسين) أى حروف الصفير ثلاثة صاد مهملة وزاى وسين مهملة ولم يركب كما سبق فى المطبق وجعل الرومى ضمير صفيرها إلى الصفات فيحتاج إلى تكلف فى صحة الحمل بأن يقال حروف صفيرها والمعنى أن هذه الحروف موصوفة بصفة الصفير وهو صوت زائد يخرج من بين النفس يصحب هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت به للبهائم ثم اعلم أن السين حرف مهموس من حروف الصفير ويمتاز عن الصاد بالإطباق وعن الزاى بالهمس كما فى القاموس (قلقلة قطب جد واللين) أى حروف القلقلة ويقال لها اللقلقة خمسة يجمعها قولك قطب جد وهى القاف والطاء المهملة والباء الموحدة والجيم والدال المهملة وإنما وصفت بذلك لأنها حين سكونها لاسيما إذا أوقفت عليها تقلقل المخرج حتى يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها وهى فى اللغة التحرك والاضطراب والقطب بتثليث القاف والضم أشهر وهو ما يدور عليه الأمر ومنه قطب الرحى والجد البخت والعظمة وخفف للوزن ثم قوله واللين أى حروفه اثنان (واو وياء سكنا وانفتحا) بألف الإطلاق أى وقع الفتح (قبلها والانحراف صححا) بصيغة المجهول والألف للاطلاق أى إن سكن الواو والياء وانفتح ما قبلهما يسمى لينا لقلة المد فيهما بالنسبة إلى حروف المد التى حركة ما قبلها من جنسها وذلك لأن فى حرف المد مداً أصليا وفى حرف اللين مداً يضبط بالمشافهة كل منهما كما ذكره الجعبرى ولذا أجرى حرفا اللين مجرى حروف المد حتى إذا وقع بعدهما ساكن بوقف أو إدغام جاز المد والتوسط والقصر إلا أن هذا الترتيب أولى فى المد وعكسه فى اللين وقد رجح قصر ورش فى نحو شىء وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا المعنى ووصف الانحراف صح ثبوته (فى اللام والرا) مقصورا (وبتكرير جعل) وإنما قيل اللام والراء منحرفان لأن اللام فيه انحراف وميل إلى طرف اللسان والراء فيه انحراف إلى طرف اللسان وميل قليل إلى جهة اللام ولذلك يجعلها الألثغ لاما والضمير فى جعل راجع إلى الراء والمعنى أن الراء يوصف بالتكرار أيضا كما وصف بالانحراف والتكرار إعادة الشىء وأقله مرة على الصحيح ومعنى قولهم إن الراء مكرر هو أن الراء له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ كقولهم لغير الضاحك إنسان ضاحك يعنى أنه قابل للضحك وفى الجعل إشارة إلى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب لما تحسه من شبه ترديد اللسان فى مخرجه وأما قوله ولذلك جرى مجرى حرفين فى أحكام متعددة فليس كذلك بل تكريره لحن فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ به وهذا كمعرفة السحر ليجتنب عن تضرره وليعرف وجه رفعه قال الجعبرى وطريقة السلامة أنه يلصق اللافظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكما مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء وقال مكى لابد فى القراءة من إخفاء التكرير وقال واجب على القارىء أن يخفى تكريره ومتى أظهر فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين اهـ ثم قول ابن الحاجب فى أحكام متعددة بينه أبو شامة

حيث قال فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن أسكان يقتلكم ويسمعكم وحسن ادغامهمثل وان تصبروا وتتقوا الابضركم أحسن منه فى ان يمسسكم ولم يعل طالب. وغانم وأميل طارد وغارم وامتنعوا من إمالة راشد ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه الأحكام راجعة فى المنع والتسويغ إلى التكرير الذى فى الراء (وللتفشى الشين ضادا استطل) التفشى الانبثاث والانتشار والكلام من باب القلب أى صفة التفشى ثابتة للشين والمعنى أن الشين موصوف بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف طرف اللسان منها مخرج الظاء المشالة والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه وقوله استطل أمر من الاستطالة وهى لغة أبعد المسافتين والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها كما قاله الجعبرى والمعنى صفه بالاستطالة . والحاصل أن الضاد حرف مستطيل وانما وصف بالاستطالة لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام وللتحير بين المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين فى التفشى وقالوا انها تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء ولذا تبدل منها فيقال جدف وجدث قال ابن المصنف وسبيل تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل وتمكنها فى مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء قال الجعبرى والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى فى مخرجه والممدود جرى فى نفسه . ثم اعلم أن خمسا من الصفات العشر المتقابلة قوية وخمسا منها ضعيفة فالقوية الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق والاصمات ، والضعيفة الخمس المقابلة وهى الهمس والرخاوة والاستفالة والانفتاح والذلق وأما السبع المفردة فكلها قوية الا اللين ثم كل حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من الصفات العشرة فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة فهو أقوى الحروف وما جمع جميع الصفات الضعيفة فهو أضعفها كالهاء والفاء وما اجتمع فيه الأمران فهو متوسط فيها وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه منها (والأخذ بالتجويد حتم لازم) جمع بينهما تأكيدا للوجوب وجعل الشيخ زكريا الثانى تفسيرا للأول بناء على أنه عطف بيان وقدر بعدها للقارى لأن الحكم ليس على اطلاقه والأظهر أن يقال تقديره وأخذ القارى بتجويد القرآن وهو تحسين ألفاظه باخراج الحروف من مخارجها واعطاء حقوقها من صفاتها ومايترتب على مفرداتها ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم هذا العلم لا خلاف فى أنه فرض كفاية والعمل به فرض عين فى الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة وأما دقائق التجويد على ما سيأتى بيانه فانما هو من مستحسناته فالأظهر أن المراد هنا بالحتم أيضا الوجوب الاصطلاحى المشتمل على بعض أفراده من الوجوب الشرعى لا الجمع بين الحقيقة والمجاز أو استعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب إليه الشراح من الشافعية فان اللحن على نوعين جلى وخفى ، فالجلى خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما سواء تغير المعنى به أم لا والخفى خطأ يخل بالحرف كترك الاخفاء والقلب والإظهار والادغام والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد. وأما تخصيص الوجوب بقراءة القرآن كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام فى هذا المقام (من لم يجود القرآن آثم) أى من لم يصحح كما فى نسخة صحيحة بأن يقرأ قراءة تخل بالمعنى والاعراب كما صرح به الشيخ زكريا خلافا لما أخذه بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل للحن الخفى فانه لا يصح كما لا يخفى وأغرب من هذا أن الشارح المصرى ضعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الإسلام فى مذهبه ثم لفظ القرآن منقول فى البيت على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبى رحمه الله . ونقل قران والقران دواؤنا . فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا ومن موصولة ولو جعلت شرطية خففت الفاء

(والتفشى الشين) من باب القلب أى والتفشى ثابت للشين المعجمة . والتفشى لغة الاتساع ، واصطلاحا انتشار الريح فى الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة وبذلك عرف وجه تسمية حروفه متفشية وعد بعضهم مع الشين فى ذلك الفاء وبعضهم الثاء المثلثة وبعضهم الضاد (ضادا) معجمة (استطل) أنت أى اجعلها حرفا مستطيلا والاستطالة لغة الامتداد وسمى حرفها بذلك لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى فى مخرجه والممدود فى نفسه وقد علم مما تقرر أن الصفات ثلاثة أقسام : قوية ، وضعيفة ومتوسطة بينهما. ولما فرغ من مخارج الحروف وصفاتها أخذ فيما يترتب عليها فقال (والأخذ بالتجويد حتم) أى (لازم) للقارئ فحينئذ (من لم يجود) وفى نسخة يصحح (القرآن) بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى أو بالاعراب فهو (آثم

من قبيل * من يعمل الحسنات الله يشكرها * (لأنه به الاله أنزلا) بألف الاطلاق والضمير فى لأنه للشان أو للقرآن وفى به بالتجويد أى لأن الله أنزل فى القرآن الأمر بالتجويد حيث قال « ورتل القرآن ترتيلا » مؤكدا بالمصدر مبالغة فى الأمر ومن المعلوم أن النبى صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما أنزل لكنه خطاب له والمراد أمته ونقل عن على كرم الله وجهه أنه قال: الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ، لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناظم :

وليس فى القرآن من وقف وجب اللهم الا أن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمة إذا وقف عليها كيف يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناه وعن مجاهد أى ترسل فيه ترسلا والمعنى تمهل فى المبنى ليتبين لك المعنى كما قال تعالى ولا تعجل بالقرآن ولا تحرك به لسانك لتعجل به وعن الضحاك انبذه حرفا حرفا وعن ابن عباس بينه تبيينا وقال بعض العلماء أى تلبث وتثبت فى قراءته وافصل الحرف من الحرف الذى بعده ولا تستعجل فيتداخل بعض الحرف فى بعض اه ولا يخفى أن الآية بهذه المعانى لا دلالة فيها على المدعى وكذا ما ذكره ابن المصنف من قوله سبحانه وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث وغير المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل وكذا فى قوله تعالى ورتلناه ترتيلا أى أنزلناه بالترتيل أى بالتجويد فانه أنزله بأفصح اللغات بل معناه بيناه تبيينا وفصلناه تفصيلا كما دل عليه صدر الآية وأما ما روى عنه ﷺ رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه فانه متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه (وهكذا منه إلينا وصلا) بألف الاطلاق أى ووصل القرآن من الاله إلينا على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ وبيان النبى ﷺ وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم وهلم جرا إلى مشايخنا رحمهم الله متواترا هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التى هى معتبرة فى لغة العرب الذى نزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » فينبغى أن يراعى جميع قواعدهم وجوبا فيما يتغير به المبنى ويفسد المعنى واستحبابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به النطق حال الأداء وإنما قلنا بالاستحباب فى هذا النوع لأن اللحن الخفى الذى لا يعرفه الا مهرة القراء من تكرير الراآت وتطنين النونات وتغليظ اللامات فى غير محلها وترقيق الراآت فى غير موضعها كما سيأتى بيانها ولا يتصور أن يكون فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد قال تعالى: وما جعل عليكم فى الدين من حرج، و « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » وهو الحق الذى يعض عليه بالنواجذ ولا يعدل عنه إلى غيره إلا المتذامذ .

(وهو أيضا حلية التلاوة وزينة الأداء والقراءة)

بالاشباع فيهما لو جاز الوقف عليهما وهو بضم الهاء ولا يجوز اسكانها للوزن وقوله أيضا أى مع كونه حتما وأبعد الشارح الرومى فى قوله أى كمخارج الحروف والصفات لأنهما داخلان فى تعريف التجويد ثم الحلية بمعنى الزينة ههنا وإن كان أخص منها عرفا حيث يختص بالصيغة فالمعنى أنه صفة مستحسنة للقراءة كالحلى للنساء والفرق بين التلاوة والأداء أن التلاوة قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والأوراد والوظيفة والأداء الأخذ عن الشيوخ والقراءة أعم ذكره ابن المصنف . والأخذ عن الشيوخ على نوعين : أحدهما أن يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين وثانيهما أن يقرأ فى حضرتهم وهم يسمعونها وهذا مسلك المتأخرين واختلف أيهما أولى والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصرى والحق أن الأداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه . ثم التجويد على ثلاث مراتب ترتيل وتدوير وحدر

لأنه) أى القرآن (به) أى بالتجويد (الاله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلا) قال تعالى: «ورتل القرآن ترتيلا» أى ائت به على تؤدة بتبيين الحروف والحركات وأكد الأمر بالترتيل بالمصدر تعظيما لشأنه وترغيبا فى ثوابه والقارئ بتركه ذلك من الداخلين فى خبر «رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه » و لم بذلك طلب التحرز عن اللحن وهو هنا الخطأ والميل عن الصواب وهو جلي وخفي، فالجلي خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه والخفي خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى ولا بالاعراب كترك الاخفاء والاقلاب والغنة (وهو) بضم الهاء أى التجويد (أيضا حلية التلاوة) أى زينتها (وزينة الأداء والقراءة) والفرق بين الثلاثة أن التلاوة قراءة القرآن متتابعا كالأوراد والأسباع والدراسة والأداء الأخذ عن المشايخ والقراءة تطلق عليهما فهى أعم منهما ومراتب التجويد ثلاثة ترتيل وتدوير وحدر والأول أتم ثم الثانى فالترتيل التؤدة وهو مذهب ورش وعاصم وحمزة والحدر الاسراع وهو مذهب ابن كثير وأبى عمرو وقالون والتدوير التوسط بينهما وهو مذهب ابن عامر والكسائى وهذا هو الغالب على قراءتهم وإلا فكل منهم يجيز الثلاثة

فالترتيل

(وهو) بضم الهاء أى التجويد (إعطاء الحروف حقها * من صفة) لازمة (لها) من همس وجهر وشدة ورخاوة ونحوهامامر (و) اعطاؤها (مستحقها) مما ينشأ عن الصفات المذكورة كترقيق المستفل وتفخيم المستعلى ونحوهماوعطف على إعطاء قوله (ورد كل واحد) من الحروف (لأصله) أى حيزه من مخرجه وقوله (واللفظ فى نظيره) أى نظير ذلك الحرف (كمثله) بزيادة الكاف أى وان تلفظ بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أولا إن كان الأول مرققا فنظيره كذلك أو مفخما فنظيره كذلك أو غيره فغيره لتكون القراءة على نسبة واحدة (مكملا) ذلك (من غير ماتكلف) فى القراءة وما زائدة للتأكيد ولتكن القراءة (باللطف) وفى نسخة باللفظ (فى النطق بلا تعسف) فيحترز فى الترتيل عن التمطيط وفى الحدر عن الادماج إذ القراءة كالبياض إن قل صار سمرة وإن زاد صار برصا، وفى الموطأ والنسائى عن حذيفة أن النبى ﷺ قال «اقرءوا القرآن بلحون العرب وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر فإنه سيجىء أقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لايجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم» والمراد بلحون العرب القراءة بالطبع والسليقة كما جبلوا عليه من غير زيادة ولانقص وبلحون أهل الفسق والكبائر الأنغام المستفادة من علم الموسيقى والأمر فى الخبر محمول على الندب والنهى على الكراهة ان حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف والافعلى التحريم والمراد بالذين لايجاوز حناجرهم الذين لايتدبرونه ولا يعملون به . واعلم أن قراء زماننا ابتدعوا فى القراءة شيئا يسمى بالترقيص وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينقز مع الحركة فى عدو وهرولة وآخر يسمى بالترعيد وهو أن يرعد صوته كالذى يرعد من برد أو ألم وآخر يسمى بالتطريب وهو أن يترنم بالقراءة فيمد فى غير محل المد ويزيد فى المد مالم تجزه العربية وآخر يسمى بالتحزين وهو أن يترك طباعه وعادته فى التلاوة ويأتى بها على وجه آخر كأنه حزين يكاد يبكى من خشوع وخضوع وانما نهى عنه لمافيه من الرياء وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرءون كلهم بصوت

فالترتيل هو تؤدة وتأن وهو مختار ورش وعاصم وحمزة والحدر هو الاسراع وهو مختار قالون وابن كثير وأبى عمرو والتدوير هو التوسط بينهما وهو مختار ابن عامر والكسائى وهذا كله انما يتصور فى مراتب المدود وأما ماذكره ابن المصنف من أن إسكان المرتل وتحريكه وتشديده ومده أتم وكذلك للتوسط بالنسبة إلى الحادر فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر .

(وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها)

بفتح الحاء عطفا على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا تعريف التجويد وماسبق نعت له أى التجويد هو اعطاء الحروف بعد إحسان مخارجها وتمكينها فى محايزها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة واعطائها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الآتية والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ومستحقها ماينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلى ونحو ذلك من ترقيق الراءات وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات ويدخل فى الثانى ماينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض مما حكموا عليه بالاظهار والادغام والاخفاء والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة العروض هذا ولايخفى أن اخراج الحرف من مخرجه أيضا داخل فى تعريف التجويد كما صرح به الناظم فى كتاب التمهيد فكان ينبغى أن يذكر فيه وقد أشرنا إلى جواب لطيف فى ضمن تعريفه وهو أن الحروف لاتتحقق الا باعتبار اخراجها من حيزها لكن يبقى فيه اشكال من جهة أن بعض الصفات أيضا مميزة لها . لايقال إن المخارج قد تقدم حكمها فانا نقول الصفات أيضا قد تبين علمها والأظهر أن المراد بقوله (ورد كل واحد لأصله) بيان مخرج كل واحد من الحروف فان معناه أن التجويد هو رد كل واحد من الحروف لأصله أى صرفه إلى أصل من حيزه ومخرجه لكن يرد عليه أنه كان ينبغى أن يقدم بيان المخرج على الصفة لأن الأول بيان الحقيقة والماهية والثانى بيان الصفة والكيفية وغاية مايتكلف فى الجواب عنه أن يقال الواو لمطلق الجمعية لالافادة الترتيب بين المتعاطفة (واللفظ فى نظيره كمثله) المراد بالنظير والمثل هنا واحد وكان الأولى أن يقول واللفظ فى شبيهه كمثله والكاف زائد والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ فى اللفظ الثانى مثل مايتلفظ بمثله أولا يعنى أنه إذا أراد أن ينطق بالحرف مرققا أو مفخما أو مشددا أو مقصورا أو ممدودا أو مظهرا أو مدغما وأمثال ذلك جاء شبيهه مما يقتضى تلك الصفات السابقة فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة ولايبعد أن يكون النظير على بابه ويراد أن مده بألف الرحمن يكون على مقدار مده بياء الرحيم وأمثال ذلك (مكملا من غير ماتكلف) بكسر الميم أى حال كون اللافظ مكمل الصفات حقا واستحقاقا أو بفتح الميم أى حال كون الملفوظ مكمل الأداء مخرجا وصفة من غير تكلف وارتكاب مشقة قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغة فى بيان صفته وما زائدة لتأكيد النفى (باللطف فى النطق بلا تعسف) أى وأن يتلفظ فى نطقه

١ بالقراءة بلاخروج عن استقامة جادة الأداء إلى طرفى الإفراط والتفريط والمعنى أنه ينبغى أن يتحفظ فى الترتيل عن التمطيط وفى الحدر عن الإدماج والتخليط فان القراءة بمنزلة البياض إن قل صار سمرة وان كثر صار برصا وزاد الإمام حمزة ومافوق الجهورة فهو القطط وما كان فوق القراءة فليس بقراءة وأما ماذكره الشيخ زكريا من قوله وفى نسخة باللفظ فى النطق فلا وجه لصحتها فما كان ينبغى له ذكرها إلا مقرونا بالتنبيه على ضعفها . ثم اعلم أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والأول أولى لظهور المعنى والثانى أفضل لتكثير المبنى وقد ورد أنه ﷺ قال «من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد» يعنى عبدالله بن مسعود رضى الله عنه والمراد بالغض الطرى فانه رضى الله عنه كان قد أعطى حظا عظيما فى تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى «وقد أمره ﷺ أن يسمعه القرآن فقال أقرأ عليك وعليك أنزل فقال نعم أحب أن أسمعه من غيرى فقرأ عليه سورة النساء إلى أن وصل إلى قوله فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا فقال حسبك الآن وكانت عيناه تذرفان» وفى الحديث الوارد فى الصحيحين إيماء إلى بيان الطريقين فى أخذ القراء عن الشيوخ ولما كان عبد الله من أجلاء علماء القراءة من الصحابة خصه ﷺ بهذه المنقبة . وتجوز القراءة سرا وعلانية وبأيهما اقترن نية صالحة كان أعلى وأولى . وفى الموطأ وسنن النسائى عن حذيفة رضى الله عنه عن النبى ﷺ « اقرءوا القرآن بلحون العرب وإياكم ولحون أهل الفسق والكتابين» وفى رواية «أهل العشق والكتابين فانه سيجىء قوم بعدى يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لايجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم» والمراد بألحان العرب القراءة بالطبائع والأصوات السليقية وبألحان أهل الفسق الأنغام المستفادة من القواعد الموسيقية والأمر محمول على الندب والنهى محمول على الكراهة إن حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف وإلا فمحمول على التحريم والقوم الذين لاتجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لايتدبرونه ولايعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته ونقل الزيلعى من الأئمة الحنفية أنه لايحل التطريب فيه ولا الاستماع اليه لأن فيها تشبها بفعل الفسقة فى حال فسقهم وهو التغنى ولايعكر عليه قوله ﷺ «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» لأن المراد بالتغنى به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شارح المصابيح أو المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله ﷺ «زينوا القرآن بأصواتكم» ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الأزهرية حيث يجتمعون فيقرءون بصوت واحد ويقطعون القرآن فيأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ويحذفون حرفا ويزيدون آخر ويحركون الساكن ويسكنون المتحرك وأمثالها ويمدون تارة ويقصرون أخرى فى غير محالها مراعاة للأصوات خاصة دون أحوالها مع أن الغرض الأهم من القراءة انما هو تصحيح مبانيها لفظها ومعانيها بما فيها كما قال الله تعالى «كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الالباب» نعم إذا انجلبت المبانى على أسماع السامع والتالى فى أعلى معارضها وأجلى جهات النطق بها كان تلقى القلوب واقبال النفوس عليها زائدا فى الحلاوة على مالم يبلغ منها فحينئذ ينتج اكتساب أوامره واجتناب زواجره والرغبة فى وعده والرهبة من وعيده وتلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة وهذا معنى قوله ﷺ «زينوا القرآن بأصواتكم» أى أظهروا زينتها بحسن أصواتكم وهذا لاينافى ماورد من قوله ﷺ «زينوا أصواتكم بالقرآن» وبما تحرر وتقرر من البيان تبين حكمة شرع الانصات لقراءة القرآن وجوبا فى الصلاة وندبا فى غيرها وحسن أدب الأئمة فى السكوت على التمام من الكلام لما فى ذلك من سرعة وصول

واحد فيقطعون القراءة
ويأتى بعضهم ببعض
الكلمة والآخر ببعضها
وهو حرام ويحافظون على
مراعاة الأصوات خاصة ،
وسماه بعضهم التحريف
والغرض من القراءة انما
هو تصحيح ألفاظها على
ما جاء به القرآن العظيم ثم
التفكر فى معانيه

المعانى إلى الأفهام هذا ويؤيد الأخير مارواه الترمذى وصححه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ «من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها» ولأن عثمان رضى الله عنه وغيره قرءوا القرآن فى ركعة ويقوى الأول ماورد فى حديث من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفقهه ومال إلى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم . هذا وقال المصنف رحمه الله روينا بسند صحيح عن أبى عثمان النهدى قال صلى بنا ابن مسعود رضى الله عنه بقل هو الله أحد ووالله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجودا مصححا كما أنزل تلتذ الأسماع بتلاوته وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد أن يسلب العقل عن حالته قال ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا أنه كان جيد الأداء قيما باللفظ والبناء فكان إذا أفرط أطرب المسامع وأخذ القلوب بالمجامع وكان الخلق يزدحمون عليه ويجتمعون للاستماع إليه قال وأخبرنى جماعة من شيوخى وغيرهم أخبار بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقى الدين محمد بن أحمد الصائغ المصرى رحمة الله تعالى عليه وبركاته وكان أستاذا فى التجويد أنه قرأ يوما فى صلاة الصبح وتفقد الطير فقال مالى لا أرى الهدهد وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليستمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدهد قال وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبى على البغدادى المعروف بسبط الخياط صاحب المنهج وغيره فى القراءة أنه كان قد أعطى حظا عظيما وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته اهـ وفى الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبى ﷺ أنه قال «إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل» خرجه ابن خزيمة فى صحيحه ويؤيده قوله تعالى «الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته» وفى صحيح البخارى عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال كانت مدًّا أو مداء بسم الله الرحمن الرحيم يمد لله ويمد الرحمن ويمد الرحيم أما الأولان فمدهما طبيعى قدر ألف وأما الأخير فمده عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه الطول وهو مقدار ثلاث ألفات والتوسط وهو قدر ألفين والقصر قدر ألف. وقال قاضيخان فى فتاواه لو قرأ القرآن فى صلاته بالألحان إن غير الكلمة تفسد صلاته لما عرف فإن كان ذلك فى حرف المد واللين لا يغير المعنى إلا إذا فحش اهـ وفيه بحث إذ فحش امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبدا قال وعند الشافعى الخطأ فى غير الفاتحة لا يفسد الصلاة لأن الكلام عنده لا يقطع الصلاة إذا لم يكن متعمدا وهذا ليس بمتعمد لأنه يريد قراءة القرآن وإنما تفسد الصلاة بالخطأ فى الفاتحة لأنه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة وإن قراءة القرآن بالألحان فى غير الصلاة اختلفوا فى جوازه وعامة المشايخ على منعه وكرهوا الاستماع أيضاً لأنه تشبه بالفسقة بما يفعلونه فى فسقهم وكذا الترجيع فى الأذان اهـ ولعل محل اختلاف الجواز مالم يغير المبنى والمعنى ، والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم رأيت فى شرح منية المصلى رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع أن يرده إلى الصواب إن علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن وإلا فهو فى سعة من تركه . ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لأنه شبيه بفعل الفسقة وهذا إذا كان لا يغير الحروف . أما اللحن المغير فحرام بلا خلاف وهو الغاية فى المدعى: (وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكه) اسم ليس قوله بينه فإنه ظرف لمقدر هو اسم حقيقة وهو فرق وإلا بمعنى غير ورياضة خبر ليس وبفكه متعلق برياضة . والمعنى ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق إلا مداومة امرئ على التكرار وسماعه من ألفاظ المشايخ الحذاق الأبرار لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار والفكان ملتقى الشدقين من الجانبين على ماقاله ابن المصنف وغيره وهو بالكسر

(وليس بينه) أى التجويد (وبين تركه) فرق (إلا رياضة امرئ) أى مداومته على القراءة (بفكه) أى بفمه وبالتكرار والسماع من أفواه المشايخ لا بمجرد النقل والسماع وإطلاق الفك وهو اللحى على الفم من إطلاق الجزء على الكل ولكل امرئ فكان . ثم شرع فى ذكر أحكام وقواعد متعلقة بالتجويد ناشئة من الصفات السابقة فقال :

ويفتح وداله مهملة جانب الفم وجمعه الأشداق كما فى الصحاح وقال بعض الشراح إن الفك اللحى وهو موافق لما فى الصحاح والقاموس والمراد به منبت اللحية قال خالد يريد به فكيه يعنى الإضافة للجنس وقال ابن المصنف أى بفمه وهذا من إطلاق الجزء والمراد به الكل اه وتبعه غيره ورده تفسير القاموس للفك بمنبت اللحى فإنه ليس من أجزاء الفم أصلا والأظهر أن المراد به ذكر المحل وإرادة الحال وهو اللسان المعتبر للبيان هذا ولله در الناظم حيث قال "ولا أعلم سببا لبلوغ نهاية الاتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتشديد مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن اه .

وإذا عرفت أن التجويد ما ذكره أرباب التوفيق والتأييد (فرققن) بالنون المؤكدة المخففة (مستفلا من أحرف) بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل أيضاً ومن بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة وهى ما عدا الحروف السبعة المستعلية المجتمعة فى «خص ضغط قظ» فلا يجوز تفخيم شىء من الحروف المستفلة إلا اللام من اسم الله الواقعة بعد الفتحة أو الضمة وإلا الراء على تفصيل سيأتى بيانه فى أثناء هذه المقدمة وأما الحروف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء شىء منها (وحاذرن) بالنون المخففة المؤكدة وفى بعض النسخ المصححة وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل مع إفادة المبالغة من صيغة الأمر على بناء المفاعلة التى هى موضوعة للمبالغة فالمعنى احذر احذر البتة (تفخيم لفظ الألف) وفى نسخة بالتنوين فى حاذرا فالتقدير كن حاذرا من تفخيمها خصوصا الألف من بين الحروف المستفلة إلا أنها مقيدة بما إذا كانت بعد حرف مستفل لأنها إذا كانت بعد حرف مستعل فانها تكون تابعة له فى التفخيم بناء على القاعدة المقررة من أن الألف لازمة للحرف الذى قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه ولذلك لا يكون قبل الألف إلا مفتوح فحيث كانت الألف مع حرف مستعل أو شبههما مما يستحق التفخيم استعلت الألف للزومها له ففخمت وحيث كانت مع حرف مستفل استفلت الألف للزومها له فرققت والمراد بشبه الحرف المستعلى الراء المفتوحة لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى والحنك الأعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبنى تحقق الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء فى المعنى كذا قرره ابن المصنف وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال ينبغى المحافظة على ترقيق الألف خصوصا إذا جاءت بعد حروف الاستعلاء فإن الذى ذكرناه هو الحق وقول الناظم رحمه الله محمول على ما ذكرناه وبه نأخذ يعنى ولو كان لفظه مطلقا لكنه ينبغى أن يعتبر مقيدا جمعا بين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال المصنف فى نشره إن الألف إذا وقعت بعد حرف التفخيم تفخم اتباعا لما قبلها نحو طال وقال والعصا لأن الألف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت به اه وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المصنف فى التمهيد وجزم به شيخه ابن الجندى حيث قال إن تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ اه فلا ينبغى حمل كلامه هذا على اطلاقه كما جوزه بعض الشراح فإن المصنف صنف التمهيد أولا فى سن البلوغ والعمدة على تصنيفه النشر فانه وقع آخرا وهو الحق كما جزم به القسطلانى وقال الشارح الرومى لما اشتهر عند بعض الأعجام لا سيما الأروام تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقا لما سبق من أن الألف بعد الحرف المستعلى تفخم اتفاقا ثم قال وإنما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن يقال يجب ترقيق الألف إذا كان بعد حرف مستفل كما فعله ولد المصنف فى شرحه مما لا تساعده العبارة فحمل كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد . قلت وكذا حمل التفخيم الذى ضده الترقيق المعروف عند أهل التحقيق على التفخيم العرفى اللغوى عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة وأما الإطلاق والتقييد فقد وقع فى كلام الفصحاء والبلغاء مما لا ينكره أحد من العقلاء ثم قال وأما السكوت عن التحرز عن

(فرققن مستفلا من أحرف)
مستفلة (وحاذرن) أى
واحذر (تفخيم لفظ
الألف) إذا وقعت بعد
حرف مستفل فان وقعت
بعد حرف مستعل تبعته فى
التفخيم وذلك لأنها لازمة
لفتحة الحرف الذى قبلها
بدليل وجودها بوجودها
وعدمها بعدمها فرققت
بعد المستفل وفخمت بعد
المستعلى أو شبهه والمراد
بشبهه الراء لأنها تخرج
من طرف اللسان وما يليه
من الحنك الأعلى الذى
هو محل حروف الاستعلاء

تفخيمه إذا كان بعد حرف مستعل فذلك أمر ظاهر لا يحتاج إلى التصريح بذكره إذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف إذا فخمت تفخم حركتها وإذا رققت رققت فكذا ما يكون تابعا لحركتها أعنى الألف وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافه فلا حاجة إلى التعرض لأمثاله. قلت أما قوله إنه أمر ظاهر فليس يقول به الأكابر وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة لابد من تقريره وتحريره فى مقام تعليم العامة فالقول قول ابن المصنف عند المنصف دون المتعسف وقد أبعد الشارح حيث قال الظاهر أن مراده بالألف الهمزة مطلقا مصدرة كانت أو متوسطة أو متأخرة إذ الألف القائمة ملازمة لصحة ماقبلها فتلازم صفته أيضا من ترقيق وتفخيم لها اه ووجه البعد لا يخفى إذ الهمزة حيزها محقق وهى حلقية والألف جوفية هوائية فلا يصح اطلاق أحدهما على الآخر إلا على طريقة مجازية دون ارادة حقيقية مع أنه لا فائدة حينئذ لذكرها مع دخولها فى عموم ماقبلها وانما حذر من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ بها وذلك يؤدى إلى قسمين الحرف وتفخيمه وقال الشارح المصرى وما علل به شيخ الاسلام يعنى زكريا تبعا لابن المصنف بقوله وذلك لأنها لازمة الخ فيه بحث فانا لا نسلم أن الألف لازمة بفتحة ماقبلها بل هى لازمة للألف لأنها توجد لوجود الألف وتقدم الألف لعدمها ولا عكس بدليل قولهم ضرب ضربا فظهر أن فتحة ماقبل الألف فى ضربا وهى الباء لا تعدم بعدم الألف ولا توجد الألف بوجودها وإلا لم يقولوا اضرب من غير ألف اه ولا يخفى أن قوله هذا مبنى على تحريف المبنى وتصحيف المعنى إذ المراد بقولهم إن الألف لازمة للحرف الذى قبلها بدليل وجودها بوجوده أو عدمها بعدمه لان الألف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها الا بوجود حرف قبلها إذ لا يتصور ألف من غير تقدم حرف عليها وغايته أن حركة ذلك الحرف الذى قبلها لا يكون إلا فتحة دون أختيها فتسقط علته التى ذكرها من أصلها وأما قول الجعبرى إياك وتفخيم الألف المصاحبة للام كالصلاة والطلاق وطال فانه لحن فمحمول على قراءة غير ورش إذ اللام مرققة فى هذه الأمثلة عند الجمهور ولا وجه لتفخيم الألف حينئذ بعد ترقيق اللام التى هى من حروف الاستفالة فصحت القاعده السابقة إذ الألف تتبع ماقبلها فى تفخيمها وترقيقها وأما ادخال طال فوهم منه لأنه ليس من الأمثلة التى فيها الألف مصاحبة للام بل هى مصاحبة للطاء وهى من حروف الاستعلاء فتفخم تبعا للطاء ألبتة وانما الكلام فى لامه على قاعدة ورش من أن الطاء إذا تقدمت على اللام واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت تفخم وأما إذا فصل بينهما بالألف كطال وتطاول فهل تفخم اللام أو ترقق فوجهان والمفخم مفصل عند الأعيان وأما قول المصرى وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء وان كانت الراء عند الناظم شبه المستعلى لتصريحه فى تمهيده بالتحذير من ذلك فمدفوع بما سبق من أن المعتبر ما اختاره فى النشر فتدبر وأما قوله وفيه تصريح أيضاً بأنه لابد من ترقيقها إذا كانت بعد اللام المفخمة نحو إن الله والصلاة والطلاق فى مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون الألف اللام يعنى فيفخمونها وليس بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه فى هذا الباب وأما قوله ماذكره الشيخ زكريا تبعا لابن المصنف من قوله لأنها تخرج من طرف اللسان الخ لا يصلح تعليلا لما فهم من كون الراء شبها للمستعلى لأنه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لاهو ولا غيره فمردود لأن العلة لا تستلزم أن تكون مطردة مع أن القوم اعتبروا تفخيم الراء فى حالة واحدة وهى الواقعة قبل الألف مع اجماعهم على أن النون واللام إذا وقعتا قبل الألف لا تفخمان . والحاصل أن الصحيح بل الصواب هو الذى مشى عليه الناظم فى النشر حيث قال وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ماتقدمها فانها تتبعه ترقيقاً وتفخيما وما وقع فى كلام بعض أئمتنا من اطلاق ترقيقها فانما يريدون التحذير مما

يفعله بعض العجم من المبالغة فى لفظها إلى أن يصيروها كالواو . وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شىء وهم فيه ولم يسبقه اليه أحد وقدرد عليه الأئمة المحققون من معاصريه وأما قول المصرى النون فى قوله فرقفا أوحاذر نون التأكيد الخفيفة ورسم بالألف وفاقا لرسم قوله تعالى وليكونا يوسف ولنسفعا باقرأ فمدفوع إذ خطان لايقاسان رسم المصحف والعروض وأما قوله يحتمل أن يكون حاذرا اسم فاعل من حاذرت الشىء بمعنى تحذرت فخطأ لأن اسم الفاعل من حاذر انما يكون محاذرا لاحاذرا وانما يصح كونه اسم فاعل من حذر الثلاثى المجرد (**وهمز الحمد أعوذ اهدنا**) بحذف العاطف فيهما على قبيل التعداد فى بيان الأمثلة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة ورفع الحمد كفاية ويجوز اعرابه لوثبت رواية ونصب همز على تقدير فرققن همز الحمد ويجوز جره على تقدير وحاذرا تفخيم همز الحمد وأما ماجعله الشارح اليمانى من قوله كهمز الحمد أصلا ثم قال وفى بعض النسخ وهمز بالواو فغير مقبول لأنه مخالف للأصول المصححة والنسخ المعتبرة المشروحة وان كان بكاف التشبيه وجه فى العربية إذ يصح أن يقال التقدير رققن مستفلا كهمز الحمد وحاذرن تفخيم لفظ الألف كتفخيم همز الحمد وعلى كل تقدير فالكلام تتميم وتخصيص بعد تعميم وانما حذر من تفخيم الهمزة بخصوصها وأمر بترقيقها بعد دخولها فى الحروف المستفلة ومعرفة حكمها فى الجملة لئلاتنقلب عينا بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض الجهلة عندقراءتها فالمراد ايجاب ترقيقها مطلقاً سواء جاورها مرقق كالحمد وأعوذ واهدنا أم مفخم كاسم الله أوجاورها رخو كالهاء من اهدنا أم متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من الحمد والعين من أعوذ أم جاورها متحد معها فى أصل مخرجها كالعين من أعوذ أيضاً أولا إلا أنه لما كانت هذه الأمثلة مظان التقصير فى ترقيقها خص ذكرها حذراً من تفخيمها قال فى النشر فإن كان أى اللاحق للهمزة حرفا مجانسها أومقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد وبترقيقها آكد نحو أعوذ اهدنا وأعطى أحطنا أحق فكثير من الناس ينطق بها فى ذلك كالمتهوع اه يقال تهوع القىء إذا تكلفه (**لله ثم لام لله لنا**) الله بالجر أى همز الله فى الابتداء ووصلا حالة النداء لمجاورتها اللام المفخمة فى الأداء ثم لام فيها الوجهان السابقان فى الهمز وأمر بترقيق اللام الأولى من لله بكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة ولام لنا لمجاورتها النون كما قاله ابن المصنف وغيره (**وليتلطف وعلى الله ولا الض**)أمر بترقيق لامى وليتلطف لمجاورة الأولى الياء ولمجاورة الثانية الطاء المستعلية وأما ماقاله بعضهم من جواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء فمردود كما قطع به الجعبرى وفاقا لغيره من المحققين ويرقق اللام الأولى من على الله لمجاورتها الياء وكذا اللام الأولى من قوله ولا الضالين لمجاورتها الضاد المستعلية وانما قطع المصنف الكلمة للضرورة وإلا فلا يجوز مثل هذا إلا فى حالة الاضطرار لا فى حالة الاختيار ولا فى الاختيار لاقراءة ولا كتابة وأما قول المصرى وإنما وقف على الضاد الساكنة من ولا الضالين لأنها بدل عن لام التعريف أى بقلبه ضادا عند ارادة ادغامه فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف لأنه بعد الادغام يصير ضادا مشددا لايجوز فكه مع أن القلب لايصح الا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على أن الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لايصح لا كتابة ولاقراءة بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية فيتعين أن يكون فعل هذا للضرورة فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله وقيل لضرورة النظم ثم قاعدة ورش فى تفخيم اللام محله الشاطبية وغيرها من كتب القراآت الموضوعة للوجوه الخلافية والشيخ انما التزم فى مقدمته الأمور الضرورية الوفاقية (**والميم من مخمصة ومن مرض**) لمجاورة الميمين الأولين للحرفين المفخمين وكذا الميم الأخيرة هذا وقول خالد أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الهاء فى الحمد ثم تعليله بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها معدومة بعيد جداً ثم قوله تبعاً

(و)حاذرن تفخيم (همز) كل من (الحمد)و(أعوذ) و (اهدنا) عند الابتداء بذلك لما فيهامن كمال الشدة ولمجاورتها العين والهاء المتحدتين معها فى المخرج ولكون العين واللام من الحروف المتوسطة بين الرخاوة والشدة وكون الهاء من الحروف الرخوة واللام فى اسم الله من الحروف المفخمة ، فالهمزة مرققة وسواء جاورها مفخم أو مرقق أومتوسط فلايختص ذلك لمجاورة الأحرف المذكورة (ثم) حاذرن تفخيم (لام لله) لكسرتها ولام (لنا) لمجاورتها النون ولامى(وليتلطف) لمجاورة الأولى الياء الرخوة ولمجاورة الثانية الطاء المفخمة ولام (وعلى الله) لمجاورتها اللام المفخمة فى اسم الله ولام (ولا الض) من قوله تعالى ولا الضالين لمجاورتها الضاد المفخمة (و) حاذرن تفخيم (الميم) الأولى والثانية(من مخمصة و) الميم (من مرض

لابن المصنف أمر بالمحافظة على سكون اللام الأولى من قوله وليتلطف أبعدما قال أولا لأن الكلام هنا فى الترقيق والتفخيم لا فى التسكين والتحريك كما لا يخفى على ذوى التحقيق والله ولى التوفيق وقال اليمانى أى رقق اللام الثانية لأن اللام مرققة لا محالة . قلت وكذا اللام الثانية مرققة لا محالة نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المفخمة يصعب ترقيقها فيتأكد الاهتمام بحالها (وباء برق باطل بهم بذى) أى ورقق باء برق لمجاورتها الراء المفخمة لا سيما وبعدها القاف المستعلية وكذا باء باطل لأجل الطاء المستعليه من غير اعتبار كون الألف فاصلة فإنها لا يؤمن معها السراية وأما قول الشيخ زكريا وباء باطل لمجاورتها الألف المدية ففيه بحث حيث يشعر بأنه ترقق لمجاورة ما هو مرقق فيلزمه أن يكون ما قبل الألف تابعا لها فى الترقيق مع أنه سبق عن الجمهور فى بيان التحقيق أنها هى التابعة له حيث ترقق بعد المستفلة وتفخم بعد المستعلي نعم فى التمهيد ما يقتضى أنها متبوعة لا تابعة حيث قال إذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارىء أن يرقق اللفظ بها لا سيما إن وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق نحو قوله تعالى باغ وباسط والأسباط والباطل وبالغ وأما عبارته الصحيحة فى النشر فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخم نحو باطل والبغى وبصلها ثم قال فيه فان حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو باطل وبالغ وباغ والأسباط فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو البرق والبقرة وكذا رقق باء بهم وبذى وإن كان بعدها الحروف المستعلية لعموم الحكم فى المسئلة وأما قول ابن المصنف أى بين باء بهم وبذى لمجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء والذال فمحل بحث إذ ليس الكلام فى التبيين بل سوق العبارة فى الترقيق وهو لا ينافى ما ذكره من التعليل فى التحقيق حتى يقال جعله من باب* علفتها تبنا وماء باردا* مع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الأعيان مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للأربعة فى تركيب هاوى فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله لمجاورتها الرخوة إلا أن فيه بحثا للمصرى حيث قال مجاورة الرخوة لا تقتضى الترقيق وإلا لاقتضت مجاورة الشدة ضده . قلت قد تكون العلة مطردة لا منعكسة نعم الأولى أن يعلل ترقيق الباء فى بهم لمجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء وفى بذى لمجاورتها حرفا ضعيفا كما قال المصنف فى النشر وليحذر بترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لا سيما إن كان مجاورا حرفا خفيا وهو الهاء نحو بهم وبه وبها وبالغ وباسط أو ضعيفا نحو بذى وبثلاثة وبساحتهم وإن سكنت كان التحفظ بما فيهما من الشدة والجهر أشد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (واحرص) وفى نسخة فاحرص (على الشدة والجهر الذى) وإنما لم يقل اللذين لوزن المبنى أو لاتحاد مؤداهما فى المعنى أو التقدير مثله فى المعطوف والأظهر أن يقال التقدير واحرص على كل واحد من الشدة والجهر الذى (فيها وفى الجيم كحب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى الملابسة وهى كونها مثالين للباء الموحدة والظاهر أن كلمة كحب محكية على ما ورد فى الآية إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى «يحبونهم كحب الله» وأما الصبر فعطف عليه من غير عاطف وإنما أمر بالحرص على اتيان صفة الشدة والجهر الكائنتين فى الباء والجيم لئلا تشتبه الباء بالفاء والجيم بالشين كقوله تعالى «يحبونهم كحب الله ، وتواصوا بالصبر» (ربوة اجتثت وحج الفجر) بالإضافة أيضا لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصرى إذ لم يعرف لفظ حج منكرا مجرورا فى القرآن والمعنى وكباء ربوة وجيم البقية أو ربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهى فى الموضعين «كمثل جنة بربوة ، وإلى ربوة» ويجوز ضم تنوين ربوة وكسرها كما قرىء بهما فى قوله «كشجرة خبيثة اجتثت» والحج جاء معرفا باللام ومجردا عنها قال الله تعالى «ولله على الناس حج البيت ، والحج أشهر معلومات» والمراد هذه الأمثلة وأمثالها من الآيات وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضاً لإخراج أهل مصر والشام إياها من دون مخرجها

وباء برق) لمجاورتها الجميع المفخم وباء (باطل) لمجاورتها الألف المدية وباء (بهم) وباء (بذى) لمجاورتهما الرخوة (واحرص) وفى نسخة فاحرص (على الشدة والجهر الذى فيها) أى فى الباء (وفى الجيم) لئلا تشتبه الباء بالفاء والجيم بالشين (كحب) و (الصبر) و (ربوة) و (اجتثت وحج) و (الفجر) ثم بين بعض صفات الباء وغيرها من حروف القلقلة حال سكونها فى الوقف فقال

فيتشر بها اللسان فيمزجونها بالشين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان فى مخرجها سيما إذا أتى بعدها بعض الحروف المهموسة فان التحفظ على جهرها وشدتها يكون أتم وألزم والله أعلم وأحكم (وبينن) بالنون الخفيفة (مقلقلا) بفتح القاف وكسرها (إن سكنا) بألف الاطلاق أى بين بيانا تاما سكون حرف مقلقل من حروف القلقلة المتقدمة المجموعة فى قطب جد إن سكن الحرف المقلقل بسكون أصلى لازم لا يختلف حاله أصلا لا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة وربوة والفجر ويدخلون (وإن يكن) أى السكون (فى الوقف كان) أى المقلقل أو المتقلقل (أبينا) أبينا بألف الاطلاق أى أكثر بيانا وأظهر عيانا من القلقلة عند سكونها لغير الوقف نحو برق ومحيط وكسب وحرج والمهاد والظاهر أن المراد بسكونه فى الوقف أعم من أن يكون عارضيا فى الوقف أم أصليا ليستقيم تمثيل ابن المصنف فى الباء بقوله فارغب وأما قول المصرى أو عارضا لوقف نحو من لم يتب وإن يسرق فغفلة عن قواعد العربية لأنه عارض لجازم لا لوقف فهو فى حكم سكون اللازم فلازم العالم وأما قوله وقيد شيخ الإسلام يعنى زكريا المصراع الأول بغير الوقف بناء على أن تبيين القلقلة فى الوقف معلوم من المصراع الثانى وما ذكرناه أولى لأن الأصل الإطلاق فليس فى محله إذ كلام شيخ الإسلام فى مقام النظام لمن يتأمل فى المرام لأن الكلام إنما هو فى السكون الأصلى مطلقا والعارض وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ فى الأول أن يقف على تلك الكلمة التى فيها سكون أصلى أو يدرجها فتأمل يظهر لك وجه الخلل ثم لا شك أنه إذا تكرر حرف القلقلة مدغما تكون المبالغة فى القلقلة متعينا نحو الحق وتب والحج وصد ثم اعلم أن الأظهر كون مقلقلا بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر وأما تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل بين فيحتاج إلى مفعول مقدر أى بين الحرف حال كونك مقلقلا ولا يخفى أن الأولى هى الأولى ويلائمه عطف المصنف رحمه الله على مقلقلا قوله (وحاء حصحص أحطت الحق) باشباع ضمة القاف رعاية للقافية ورفعه بناء على الحكاية ولو فى آية مع أنه مجرور بحسب القاعدة العربية من حيث أنه وما قبله معطوفان على حصحص المضاف إليه بحذف العاطف والمعنى وبين ترقيق حاء نحو حصحص الشاملة للأولى والثانية وحاء أحطت وحاء الحق لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذرا من تفخيم الحاء حال المقاربة قال فى النشر والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لاسيما إذا سكنت نحو فاصفح عنهم وسبحه فكثيرا ما يقلبونها فى الأول عينا ويدغمونها وكذلك يقلبون الهاء فى سبحه حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فيتحد بها فينطقون بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجماعا وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو أحطت والحق فان اكتنفها حرفان وجب نحو حصحص اه كلامه (وسين مستقيم) بكسر الميم بلا تنوين ضرورة (يسطو يسقو) بحذف العاطف فيهما أى بين انفتاح السين المهملة واستفالتها لاسيما حال ضعفها بسكونها مع مجىء القاف ولو بواسطة بعدها لئلا تنقلب صادا حال نطقها ثم إيراد مستقيم نكرة لتشمل المعرفة وجره يصح إعرابا وحكاية لوروده فى القرآن إلى صراط مستقيم وأغرب المصرى فى قوله مستقيم بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنه كذلك فى سورة الفاتحة اه ولا يخفى وجه الغرابة لأنه ليس كذلك فى الفاتحة فان الموجود فيها معرفة باللام كما لا يخفى على من له المام بمراتب الكلام وكذلك سين يسطون يسقون من قوله تعالى يكادون يسطون ووجد عليه أمة من الناس يسقون لمجاورتهما الطاء والقاف وهما من الحروف المستعلية والشديدة مع كون السين مستفلة رخوة وكذا امثال هذه الكلمات فى الآيات البينات ثم حذف النون من المثالين الأخيرين من باب الضرورة الشعرية وإلا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراء لا حال الاختيار ولا الاضطرار وكذا لا يستحسن قطع الكلمة فى الكتابة بأن يكتب النون فى المثالين

(وبينن) حرفا (مقلقلا) أى بين قلقلته (ان سكنا) فى غير الوقف نحو ربوة (وإن يكن) سكونه (فى الوقف) نحو قريب (كان) قلقلته (أبينا) منها عند سكونه لغير الوقف ومثال بقية حروف القلقلة لغير الوقف يقطعون وقطر واجتباه ويدخلون، وللوقف خلاق ومحيط وبهيج ومجيد (و) بين (حاء حصحص) لمجاورتها الصاد المستعلية وحاء (أحطت) و (الحق) لمجاورتهما الطاء والقاف الشديدتين (وسين مستقيم) و (يسطو) من قوله تعالى: يسطون و(يسقو) من قوله تعالى: يسقون فى سورة القصص لمجاورتها التاء والطاء والقاف الشديدات، وكل ذلك راجع إلى إعطاء الحروف حقها ومستحقها

المذكورين فى أول سطر وما قبلها فى آخر سطر فاحفظ هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة (ورقق الراء) أى التى أصلها التفخيم (إذا ما كسرت) نحو رزق [فائدة] ما بعد إذا زائدة ومفهومه أنها تفخم إذا ضمت أو فتحت نحو رب رؤيا (كذلك) أى مثل الراء المكسورة ترقق إذا وقعت (بعد الكسر حيث سكنت) أى الراء ومفهومه أنها تفخم إذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة والأمثلة قرآن وقرن وقرية (ان لم تكن) أى الراء الساكنة الموجودة بعد الكسر واقعة (من قبل حرف استعلا) بالقصر كوقف حمزة لا للضرورة وجزاء الشرط محذوف دل عليه ما قبله ومفهومه أن حرف الاستعلاء إذا كانت قبله فانها تفخم كمرصاد وإرصاد وقرطاس وفرقة وليس غيرها فى القرآن (أو كانت الكسرة) أى كسرة ما قبلها (ليست أصلا) أى أصلية لا عارضية ولا منفصلة لأن الأصل هو الاتصال فانهما تفخمان كارجعى والذى ارتضى وأم ارتابوا وليس المراد أن الكسرة لا تكون موجودة أصلا على ما يتوهم قال الرومى أو كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة اه وهو موافق للقواعد العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة إذا لم تكن أصلية توجب تفخيم الراء بعدها لا ترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول لم الجازمة ولما لم تكن تدخل على الصيغة الماضية يقدر لها ما فى معناها ليؤدى مؤداها من افادة النفى فيقال التقدير أو ما كانت على ما أشار اليه الشيخ زكريا وبه تمام نظام مرام الكلام فترقيق الراء التى بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها وبعدم كون الكسرة عارضية فانها إذا وجد حرف الاستعلاء بعدها تفخم وكذا إذا كانت الكسرة عارضية أو منفصلة فانها تفخم فالقيدان عدميان مانعان كما أشار اليه ابن المصنف إلا أن مآل كلام زكريا إلى أن الثانى قيد إثبات لأن نفى النفى يفيد الاثبات فيصير التقدير أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حينئذ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية وأما قول اليمانى أو كانت عطف على مقدر تقديره تفخم الراء إذا كانت من قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلا أى عارضية فهو أقرب إلى المبنى فانه من باب العطف على المعنى كما لا يخفى وأما ما اختاره المصرى من أن ما المقدرة عطف على لم تكن فبعيد جدا حيث لا دلالة على هذا المقدر لشىء أبدا. أقول ولو قال المصنف أو لم تكن الكسرة ليست أصلا لخلص ثم كان الأظهر أن يقول أو كانت الكسرة أصلا ووصلا أى أصلية لا عارضية ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبية من جهة القيدين فى قوله:

وما بعد كسر عارض أو مفصل   ففخم فهـذا حكمه مبتذلا

وكان يفيد بالأصل أن لا يكون عارضا وبالوصل أن لا يكون منفصلا فرحم الله من أنصف ولم يتعسف ثم الأولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون أو الترديدية لئلا يتوهم التنويع الوهم بأن الكسرة الأولى يراد بها مطلقا فتأمله فانه موضع زلل والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيدوا بحل هذا المقام من جهة المبنى واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى. والحاصل أن ترقيق الحرف انحافه أى جعله فى المخرج نحيفا وفى الصفة ضعيفا وضده التفخيم فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو والتغليظ واحد إلا أن استعمال الأكثر فى الراء أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم وفى اللام التغليظ كما فى قراءة ورش من طريق الأزرق وقد عبر قوم عن الترقيق فى الراء بالامالة بين اللفظين كما فعله الدانى وبعض المغاربة إلا أنه تجوز لأن الامالة أن ينحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء والترقيق إنحاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة وإن كان لا يجوز رواية مع الامالة إلا الترقيق وأيضا لو كان الترقيق امالة لم يدخل مع المضموم والساكن والا لكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف اجماعهم على الفرق بينهما بأن الترقيق فى الحرف دون الحركة

(ورقق الراء إذا ما) زائدة (كسرت) ولو لروم أو اختلاس أو إمالة سواء سكن ما قبلها أم تحرك وسواء وقع بعدها حرف استعلاء أم لا نحو وفى الرقاب ورجالا والغارمين والفجر وبشرى بالامالة. أما إذا فتحت أو ضمت أو سكنت ولم يكن قبلها حال سكونها حرف ممال أو ياء ساكنة أو كسرة وان وقع بينهما ساكن فتفخم على أصلها فان كان شىء من ذلك نحو الغار وخبير وخير وقدر والذكر رققت وبعضه معلوم من قوله (كذاك) ترقق الراء الواقعة (بعد الكسر حيث سكنت ان لم تكن) واقعة (من قبل حرف استعلا * أو ما (كانت الكسرة ليست أصلا) يعنى وكانت الكسرة قبلها لازمة نحو: فرعون ومرية فان وقعت قبل حرف استعلاء والواقع منه بعدها فى القرآن ثلاثة أحرف القاف والطاء والصاد نحو فرقة وقرطاس ولبالمرصاد أو كانت الكسرة غير لازمة بل عارضة نحو: اركعوا وارجعوا ونحو ارتبتم وأم ارتابوا فخمت ثم بين ما وقع فيه خلف بسبب كسر حرف الاستعلاء فقال:

والامالة فى الحركة دون الحرف كذا ذكره المصرى والتحقيق ما قاله فى النشر من أن تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها والتفخيم مرادفه الا أن التغليظ فى اللام والتفخيم فى الراء والترقيق ضدهما وقد يطلق عليه الامالة مجاز الكن الصحيح هو الفرق بينهما بأن الترقيق فى الحرف دون الحركة والامالة فى الحركة دون الحرف ثم الأصل فى الراء التفخيم على ما عليه الجمهور واختاره المكى وقال جماعة ليس للراء أصل فى التفخيم ولا فى الترقيق وانما يعرض ذلك بسبب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فاذا سكنت جرت على حكم المجاور لها وأيضا فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت فى نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه فى نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك فى حروف الاستعلاء الا أن المعتمد هو الأول ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها ، وقد صرح الشاطبى رحمه الله بهذا المضمون فى قوله :

وفيما عدا هذا الذى قد ذكرته على الأصل بالتفخيم كن متعملا

فلا ترقق الا لموجب وذلك إذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل رجال والغارمين والفجر وليال عشر وبالصبر أو عارضة مثل أنذر الناس وانحران على قراءة ورش تامة نحو رزقا واذكر اسم أو مبعضة بالاختلاس نحو أرنى أو ممالة أولا نحو رأى أو وسطا نحو الذكرى أو طرفا نحو عذاب النار أو وصلا نحو ذكرى الدار أو منونة نحو ذكرا أو غير منونة نحو البشرى سكن ما قبلها كما تقدم مثالها أو تحرك ما قبلها بأى حركة سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق أو مستعل كما فى الرقاب ورزقا سواء كان فى الاسم أو الفعل وكذلك إذا كانت الراء ساكنة بعد الكسر فانها ترقق إذا كان سكونها لازما نحو فرعون ومرية أو عارضا نحو وما يشعركم على قراءة الاسكان تكون الراء متوسطة كما سبق أو متطرفة وصلا ووقفا نحو أنذر الناس ان كان قبلها كسرة متصلة حقيقة أو حكما لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازا عن نحو أنذر قومك ولا تصعر خدك وفاصبر صبرا جميلا مباشر بأن لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى فى الفعل نحو استغفر والاسم العربى نحو الإربة والأعجمى نحو فرعون وجملة الكلام وزبدة المرام أن شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة ووجه اشتراط اللزوم والاتصال فى الترقيق هو تقوية السبب ليتمكن من إخراجها عن أصلها فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلى وهو ظاهر أو ينزل منزلة الأصلى كمحراب مرفقا بكسر الميم الزائدة على أصل الكلمة لأنهما من جملة مفعال ومفعل قال ابن شريح وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو مرفقا وأما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها وهو الذى لا يخل اسقاطه بها كما فى باء الجر ولامه وكهمزة الوصل نحو اركبوا وارتابوا فى الابتداء وأما المنفصلة العارضة فهو ما كانت فى كلمة منفصلة اعرابا وعروضها لالتقاء الساكنين وصلا نحو ان ارتبتم ولمن ارتضى أو للبناء نحو يا بنى اركب بكسر التحتية فان أصله يا بنى أو للاتباع نحو رب ارجعون فان أصله ربى فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها فى البناء وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت فى كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر نحو الذى ارتضى عند الكل وما كان أبوك امرأ سوء لورش قال النويرى ولا ثانى له وقال ابن المصنف وتبعه غيره والمنفصلة اللازمة لم تجئ فى القرآن قبل راء ساكنة لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق اللهم الا أن يراد المتفق عليها وأنه جعل كسرة الذى كسرة اتباع ولذا افتح فى اللذان لكنه يخالف ما ذكره شراح الشاطبية فى قوله :

وما بعد كسر عارض أو مفصل ففخم فهـــذا حكمه متبذلا

أن العارض ما حقه السكون فيكسر ابتداء نحو امرأة أو لالتقاء الساكنين نحو أم ارتابوا أو المنفصل بأن كان الكسر فى حرف منفصل من الكلمة نحو الذى ارتضى وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة

فانما

فانماجاءت على قواعدورش نحو برسول ولرسول وهذا كله حكم الراء وصلا أما وقفا فلا يستفاد من الجزرية وقد بينتها الشاطبية ومجمل أحكامها فى الوقف أنها إن وقفت بالروم فهو كالوصل فى جميع الأحوال الا أن فى نحو قدير ترقق لورش وتفخم للجمهور وإن وقفت بالسكون وكان قبلها حرف ممال فمرققة كالنار وكذا إذا كان قبلها كسرة نحو قد قدر ومستقر ولا ناصر أوياء ساكنة نحو غير وضير وخير ثم الساكن بين الراء وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو الشعر وأهل الذكر وبكر سواء كانت الراء فى الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كما مثلنا فانها فى الوقف بالسكون ولو مع الاشمام تكون مرققة ، وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت :

ونخم الراء زمان الوقف　　أن لم تكن بعد ممال الحرف
أوبعد كسر أو سكون الياء　　رققها عند سائر البناء

ولايخفى أن قولى بعد كسر باطلاقه يعم مايكون بفصل وبدونه فيشمل نحو الشعر والذكر . ثم اعلم أن الساكن الحاجز بين الكسرة والراء إذا كان صادا نحو ادخلوا مصر وطاء نحو عين القطر فقد اختلف فى ذلك أهل الأداء فمن اعتدّ بحرف الاستعلاء نخم كأبى عبدالله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين ومن لايعتدبه رقق كما نص عليه أبو عمرو الدانى فى كتاب الراءات من جامع البيان وهو الأشبه بمذهب الجماعة ويدل عليه إطلاق الشاطبي وعدم التفاته إلى الخلاف لكن المصنف اختار فى مصر التفخيم وفى عين القطر الترقيق نظرا فيهما للوصل وعملا بالأصل (والخلف فى فرق لكسر يوجد) أى والاختلاف ثابت فى تفخيم راء قوله تعالى فكان كل فرق وترقيقها لكسر يوجد فى قافها فيكون وجه الترقيق أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده فيكون وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفا لعروضه وأما وجه التفخيم فضعفه الكسرة لتقابل المانع القوى وهو حرف الاستعلاء قال الدانى الوجهان جيدان الترقيق وبه قطع مكى والصقلى وابن شريح وادّعوا فيه الإجماع ، والتفخيم وبه قطع الدانى فى التيسير كذا ذكره ابن المصنف وقال الدانى فى غير التيسير والمأخوذ به فيه الترقيق نقله النويرى فى شرح الطيبة فهو أولى بالعمل افرادا وبالتقديم جمعا . وقال المصنف فى نشره والقياس إجراء الوجهين فى فرقة حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصا. قلت وهو قياس مع الفرق لأن الإمالة فيها مع ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تأثيرها لاسيما وهى عارضة حال وقفها (وأخف تكريرا إذا تشدد) بالاشباع فيه وفيما قبله فما فى بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له والمعنى إذا كان الراء مشدّدا فأخف تكريرها قال مكى لابد فى القراءة من إخفاء التكرير وواجب على القارىء أن يخفى تكرير الراء فمتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين فقوله إذا تشدد ليس بقيد بل إما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف للاكتفاء . والحاصل أنك إذا قلت مثل الرحمن الرحيم فلا تترك لسانك أن تضطرب بالراء بل احفظها من مخرجها لئلا تكون لافظا فى موضع الراء الواحدة براءات متعددة

﴿باب اللامات﴾

(ونخم اللام من اسم الله) أى لامن غير الله إلا فى قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة (عن فتح اوضم) بالنقل أى بعد أحدهما (كعبدالله) بفتح الدال وضمها ليصح مثالا على وفق العمل القرآنى ولايبعد أن يقرأ بالجر على وفق الحل الإعرابى والمراد به أنه تفخم بعد أحدهما ثم اللام أصلها الترقيق عكس الراء عند أهل التحقيق فلاتفخيم إلا لموجب ومن ثمة كان المانع فى الراء عن التفخيم أو الترقيق سببا لأحدهما فى اللام فهى من اسم الله تعالى وإن زيد عليه ميم وصار اللهم إذا تقدمتها فتحة محضة

(والخلف) ثابت (فى) راء (فرق) كالطود العظيم فتفخم لحرف الاستعلاء وترقق (لكسر يوجد) فى القاف وإنما لم يختلفوا فى غيره كفرقة وقرطاس لانتفاء كسر حرف الاستعلاء فيه (وأخف تكريرا) للراء (إذا تشدد) قال مكى يجب على القارىء إخفاء تكرير الراء فمتى أظهره فقد حصل من الحرف المشدد حروفا ومن المفخم حرفين (ونخم اللام من اسم الله) وإن زيد عليه ميم إن وقعت (عن) أى بعد (فتح اوضم كعبد الله) بفتح الدال وضمها نحو قال الله وإذ قالوا اللهم لمناسبة الفتح والضم التفخيم المناسب للفظ الله أما إذا وقعت بعد كسرة ولو منفصلة أو عارضة نحو الله وأفى الله شك وقل الله فترقق على أصلها وقد ترقق إذا كان قبلها إمالة كبرى وذلك فى قراءة السوسى فى أحد وجهين نحو نرى الله

أوضمة كذلك فانها نكون مفخمة نحوالله ربنا ابتداء وسيؤتينا الله وصلا لماقام عبدالله وقال اللهم وقالوا اللهم لمناسبة الفتحة والضم التفخيم المناسب لافظ الله من التعظيم لكونه الاسم الأعظم عند الجمهور المعظم فان تقدمتها كسرة مباشرة بأن لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخري وهى محضة غير ممالة متصلة اتصالا صوريا رسميا نحو لله وبالله فإن الاتصال الحقيق غير متصور فى الحرف الذى يوجد قبل الجلالة أو منفصلة عارضة ولازمة فإنها تكون مرققة نحو لله الأمر وأقسموا بالله وأفى الله شك وبسم الله ومايفتح الله وقل الحق ولم يذكر فى المتن حكم ترقيقها إحالة على أصلها أوا كتفاء بمفهوم منطوق حكمها على ماهو المعتبر عندنا فى الرواية وعند الشافعى رحمه الله حتى فى أدلة الدراية ثم هذه اللام إن وقعت بعد ترقيق خال من ممال الكسرة فهى على تفخيمها نحو يبشر الله فى قراءة ورش أو بعد إمالة كبرى أى محضة وذلك فى قراءة السوسى فوجهان نحو حتى نرى الله جهرة التفخيم وبه قرأ أبو العباس والترقيق وبه قرأ عبدالباقى وإطلاق المصنف ممايؤيد الأول فتأمل. ثم اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام مرققين نحو على الدين ومفخمتين نحو أضل الله فى قراءة ورش عند بعضهم ومرققة مفخمة نحو وأحل الله ومفخمة ومرققة نحو وظللنا عليكم الغمام فى قراءة ورش فأعط كل ذى حق حقه خصوصا المختلفين خوف السراية هذا وقيل إنما فخمت اللام من لفظة الجلالة فرقا بينه وبين سائر اللامات ولعل مراده أن التفخيم إنما هو لمجرد التعظيم وهو لاينافى ماذكر من أن وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف وتوارثهم ذلك كابرا عن كابر من غير نكير ناكر (وحرف الاستعلاء) بحذف همزة الوصل فى الدرج ونصب حرف على أنه مفعول مقدم لقوله (فخم) ويجوز رفعه على تقدير فخمه نحو قوله تعالى والقمر قدرناه على القراءتين. ثم المراد بحرف الاستعلاء أعم من أن يكون مطبقا أو غير مطبق ولذا قال (واخصصا) بضم الصاد وبالألف المبدلة من النون المخففة (لاطباق) بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل ونصب على أنه مفعول لماقبله (أقوى) صفة لموصوف محذوف والمعنى خصص حروف الاطباق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء (نحو قال) بالرفع وجوز نصبه (والعصا) بالألف لابالياء كما فى بعض النسخ. والحاصل أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة فى كلمات «خص ضغط قظ» مثل قائما والظالمين وخالدين وصادقين ولا الضالين والغارمين والطامة وأمر بتخصيص حروف الاطباق الأربعة من جملتها الصاد والطاء مهملتين ومعجمتين وبينهما عموم وخصوص مطلق إذ كل مطبقة مستعلية ولا كل مستعلية مطبقة فأتى بمثالين مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف فى قال ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد فى العصا قال ابن المصنف وتبعه غيره والألف واللام للعهد أى العصا المذكورة فى قوله اضرب بعصاك اه وفيه بحث لايخفى فإن الحكم شامل له ولغيره أيضاً من قوله تعالى حكاية عن موسى قال هى عصاى وقوله تعالى «فالقى عصاه» وأيضاً قوله تعالى وعصى آدم ربه فالصحيح أن اللام للجنس الاستغراقى الشامل لمادى هذا اللفظ من الواوى واليائى وأما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله نحو العصا إذ هو معطوف على قال بكل حال نعم لو قال مع عصا بالألف أو الياء لطابق ألفاظ التنزيل وهو أوفق فى مقام التمثيل وأما قول زكريا لكونه أقوى فلا دلالة على تقديره فى المبنى فلا تتعدى على ماقدمناه فى المعنى غايته أن الباء فى أقوى محذوفة على حد قول القائل: تمرون الديار، أى تمرون بها. ثم اعلم أن فى إتيان المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهى أن الصاد المهملة مع قوتها أضعف حروف الإطباق لأنه مهموس والقاف أقوى من باقى حروف الاستعلاء هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان الأندلسى: الأول مايتمكن فيه التفخيم وهو ماكان مفتوحا. الثانى ماكان

(وحرف الاستعلاء فخم واخصصا) أنت (الإطباق) بنقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل يعنى واخصص الحروف المطبقة من بين سائر حروف الاستعلاء بكونها (أقوى) تفخيما من غير المطبقة (نحو) القاف من (قال و) الصاد من (العصا) والأول مثال لغير المطبق من حروف الاستعلاء والثانى مثال للمطبق منها

دونه وهو المضموم والثالث ما كان دونه أيضاً وهو المكسور وعند المصنف على خمسة ما كان بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف بعدها وهذان النوعان مندرجان تحت جنس أوّل الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا .

(وبين الاطباق من أحطت مع بسطت والخلف بنخلقكم وقع)

أمر ببيان صفة اطباق الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدهد أحطت بما لم تحط به ومن قوله تعالى لئن بسطت الىّ يدك لئلا تشتبه الطاء المطبقة المستعلية الجهرية بالتاء المنفتحة المستفلة المهموسة المدغمة كما هو أصل القاعدة فى ادغام الحروف المتقاربة وكذا الحكم فى قوله فرطت فى جنب الله ثم أخبر أن الاختلاف وقع بين أهل الأداء من المشايخ فى ابقاء صفة استعلاء القاف مع الادغام فى قوله تعالى ألم نخلقكم من ماء مهين وفى ذهابها معه مع اتفاقهم على الادغام قال ابن المصنف وكلاهما جائزان وذهابها أولى وقال الناظم فى كتاب التمهيد والأول مذهب المكى وغيره والثانى مذهب الدانى ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن وبالأول أخذ البصريون وبالثانى أخذ الشاميون واختيارى الثانى وفقا للدانى وقال فى النشر الادغام المحض أصح رواية وأوجه قياسا . أقول ولذا لم يلتفت الشاطبى لهذا الخلاف أصلا ولعله أراد بالقياس اجماعهم على ادغام القاف فى الكاف للسوسى ادغاما محضا مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين فمع السكون واتحاد الكلمة بالأولى. ثم اعلم أن الادغام على قسمين تام وهو ادراج الأول فى الثانى ذاتا وصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص وهو ادراج الأول فى الثانى ذاتا لا صفة وإدغام أحطت ونظائره من قبيل الناقص وأيضا قوة الطاء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل ولو التجانس لم يسغ الادغام أصلا لأن القوى لا يدرج فى الضعيف بخلاف العكس نحو فآمنت طائفة حيث أجمعوا فيه على الادغام الكامل كما أجمعوا فى نحو أحطت على الادغام الناقص ثم ما وقع فى عبارة بعضهم من اظهار القاف فى نخلقكم فذلك خطأ محض اللهم إلا أن يحمل على اظهار صفة استعلائها لا على اظهار الحرف ذاته فعلم أن ما ذكره ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما فهو بالاخفاء أشبه فيكون نظير ما قال الشاطبى رحمه الله :

وادغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالاخفاء طبق مفصلا

وانما وقع الخلاف فى القاف دون الطاء لأن الاطباق أقوى من الاستعلاء فيجب ابقاء الأول دون الثانى وأما ما ذكره الرومى من أنهم فرقوا بين بسطت ونخلقكم بان اعطاء صفة الاستعلاء فى الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفى الثانى بلا زيادة القاف فلم نره فى الكتب المنسوبة اليهم ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فمما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث استشكل الادغام بأن الاطباق صفة للمطبق ولا يتأتى الا به فلو بقى الاطباق مع الادغام للزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم فى التاء غير الطاء التى قام بها وصف الاطباق وفى ذلك جمع بين ساكنين فاذا نحو فرطت بالاطباق ليس فيه ادغام حقيقة ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثانى بعد الأول من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الإدغام مجاز الكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجاربردى وغيره وفرق بين الاطباق والغنة بأن الغنة لا تتوقف على النون لأنها من مخرج غير مخرجه فان النون من الفم والغنة من الخيشوم بخلاف الإطباق فانه مع المطبق فاخراجه لا يتأتى الا به وأما ما ذكره المصرى بقوله وأجيب بأن القراء نصوا على أن فى نحو فرطت تشديدا ولا يمتنع إبقاء الإطباق فى الطاء قائما بمحض صوت الطاء لأن الطاء لم يستكمل ادغامه فى التاء ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين

(وبين الاطباق) فى الطاء (من) قوله تعالى : قال (أحطت مع) قوله تعالى لئن (بسطت) ونحو ذلك لئلا تشتبه بالتاء المجانسة لها باتحادها فى المخرج (والخلف) فى إبقاء صفة الاستعلاء فى القاف مع ادغامها (بنخلقكم) من قوله تعالى : ألم نخلقكم (وقع) وعدم بقائها أولى كما قاله الناظم فى تمهيده تبعا لأبى عمرو الدانى

وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم اهـ فلا يخفى ما فيه من المصادرة بل ما فى معارضته من المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وجب إدغامها ادغاما غير مستكمل بل يبقى معه صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء فيتعين على المجود أن يوفيها حقها لا سيما إذا كانت مشددة نحو اطيرنا وأن يطوف ففيه أن للثالين الأخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل ودت طائفة حيث أجمعوا على أنه من الادغام الكامل وأن أصلهما اتطيرنا ويتطوف فأعلا باعلال حقق فى محلهما فهو من باب ادغام الأضعف فى الأقوى ليصير مثله فى القوه بخلاف نحو أحطت فانه من باب ادغام الأقوى فى الأضعف فيمتنع اندراجه فيه بالكلية وبه يحصل الفرق فى هذه القضية على قواعد العربية وقال بعضهم ومن العرب من يبدل التاء طاء ثم يدغم ادغاما مستكملا فيقول أحطت وفرطت بطاء واحدة مشددة مدغمة قال شريح وهذا مما يجوز فى كلام الخلق لا فى كلام الخالق عز وجل اهـ لأن كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ بالطرق المتواترة فى القراءات المشتهرة وأما فى كلام المخلوقين فيتوسع بكل ما جاء من اللغة وبهذا يتبين أنه لم يرد فى لغة ابدال الطاء تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز عنها (وأحرص) بكسر الراء (على السكون فى جعلنا) أى فى لام جعلنا اذ كل سكون لابد من الحرص على بيانه وكذا الحركة إلا أنه خص لام جعلنا لئلا تصير مدغمة ولا متحركة فحينئذ يتغير المعنى باختلاف المبنى كما لا يخفى ونحوه أنزلنا وكذا قلنا مما فيه اللام ساكنة وبعدها نون فيجب التحفظ باظهارها مع رعاية سكونها قال المصرى لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها . قلت اللام ليست حروف القلقلة فان حروفها «قطب جد» لا حروف القلقلة سبعة كما توهم المصرى من الذهول والغفلة (أنعمت والمغضوب مع ضللنا) أى وكذا كن حريصا على بيان سكون نون أنعمت وميمها وغين المغضوب ولام الثانية من ضللنا ليتحرز من تحريكها كما يفعله جهلة القراء فان ذلك من فظيع اللحن عند العلماء وضللنا بالضاد ثابت فى القرآن عند قوله وقالوا أئذا ضللنا فى الارض وأما ظللنا بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة ولا ضرورة بالاتيان بها والقول بتخفيفها للوزن ولا يغرنك كثرة النسخ عليها واشارة بعض الشراح اليها واقتصر ابن المصنف على نون أنعمت وتبعه الشراح فالحكم يشمل الميم على حسب التعميم نعم فى معنى نون أنعمت كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق كينأون ومن آمن ومنه وإن هو وتحتون ومن حاد الله وينعق وينغضون وعذاب غليظ والمنخنقة ومن خوف ونحو ذلك ثم لا اسكت على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها ايضاح اظهارها وأنها لا غنة فيها فان ذلك خطأ محض لا يفعله إلا الجهلة من القراء فى معنى غين المغضوب ضغثا وبغيا وأفرغ علينا وأغنى ويغشى وعلل المصنف فى التمهيد اظهار الغين الساكنة عند الشين من يغشى بقوله لئلا يقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما فى الهمس والرخاوة

(وخلص انفتاح محذورا عسى   خوف اشتباهه بمحظورا عصى)

أى بين وميز صفة الانفتاح عن الاطباق فى نحو محذورا وفى نحو عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يشتبه الذال بالظاء فى قوله وما كان عطاء ربك محظورا والسين بالصاد فى قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فان كلا من الذال والظاء من مخرج واحد وكذلك السين والصاد وانما يتميز كل من الآخر بتمييز الصفة فالذال والسين منفتحتان والظاء والصاد مطبقتان فينبغى أن يخلص كل منهما مع الآخر بانفتاح الفم وانطباقه وما يترتب عليهما من ترقيق الأولين وتفخيم الأخريين وكذا حكم كل حرف مع غيره اذا كانا متحدى المخرج مختلفى الصفة ثم الضمير فى اشتباهه راجع إلى الحرف المنفتح بقرينة المقام أو تقديره خوف اشتباه كل واحد من محذورا وعسى بمحظورا وعصى أو خوف اشتباه المذكور كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل منهم والأظهر أن ضميره راجع الى الانفتاح أى مخافة

(واحرص على السكون) أى سكون اللام (فى جعلنا) والنون فى (أنعمت و) العين فى (المغضوب مع) لام (ضللنا) الثانية لتحترز عن تحريكها كما يفعله جهلة القراء فانه من فظيع اللحن (وخلص انفتاح) الذال من قوله تعالى إن عذاب ربك كان (محذورا) والسين من قوله تعالى (عسى) ربه (خوف اشتباهه بمحظورا عصى) أى اشتباه محذورا بمحظورا وعسى بعصى لاشتباه الذال بالظاء والسين بالصاد للاتحاد فى المخرج فلا يتميز كل واحد إلا بتمييز الصفة والذال والسين منفتحتان والصاد والظاء مطبقتان فينبغى أن يخلص كل واحد من الآخر بانفتاح الفم وانطباقه وكذا كل حرف مع آخر متحدي المخرج مختلفى الصفة

(وراع شدة) كائنة (بكاف وبتا) بأن تمنع الصوت أن يجرى معهما مع اثباتهما فى محلهما (كشرككم) مثال للكاف (وتتوفا) من قوله تعالى تتوفاهم الملائكة و (فتنتا) فى قوله تعالى واتقوا فتنة مثال لتاء وقس على الشدة الجهر والهمس والرخاوة والقلقلة وغيرها مما مر فيراعى فى كل حرف صفته التى مر بيانها. ثم بين ما يجب ادغامه وما يمتنع فقال (وأوّلى مثل وجنس ان سكن) ولو سكونا عارضا (أدغم) أنت. والادغام لغة ادخال الشىء فى الشىء ومنه أدغمت اللجام فى فم الفرس واصطلاحا ايصال حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة وهو بوزن حرفين واعلم أن الحرفين الملتقيين اما أن يتماثلا بأن يتفقا مخرجا وصفة كالباءين واللامين أو يتجانسا بأن يتفقا مخرجا لا صفة كالطاء والتاء وكالظاء والثاء وكاللام والراء عند الفراء أو يتقاربا مخرجا وصفة كالدال والسين وكالضاد والشين وكاللام والراء عند سيبويه فالمتماثلان والمتجانسان الخاليان عما يأتى إذا سكن الأول منهما أدغم فى الثانى (كقل رب) مثال للمتجانسين على رأى الفراء (وبل لا) يصلحون مثال للمتماثلين (وابن) أى أظهر المثلين

اشتباه انفتاح محذورا وعسى باطباق محظورا وعصى ووجه الأظهرية أن محل الاحتياج فى صحة الحمل إلى التقدير وهو الثانى دون الأول فتأمل (وراع شدة) أى كائنة (بكاف) أى فى كاف (وبتا) بالقصر على وقف حمزة فى الهمزة لا كما قال الرومى انها للضرورة (كشرككم وتتوفا فتنتا) بألف الاطلاق أو بابدال التنوين ألفا وقفا على ماجاء فى لغة وراع أمر من المراعاة والمفاعلة إذا لم تكن للمفاعلة فهى للمبالغة وقول الرومى أمر من الرعاية ففيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد الفارقة لطالب المزيد فأمر بمراعاة الشدة فى الكاف والتاء نحو نكتل ويتلو خصوصا عند ورود تكرارها نحو قوله تعالى «يكفرون بشرككم، وتتوفاهم الملائكة واتقوا فتنة» وذلك لأن الشدة تمنع الصوت أن يجرى معهما مع ثباتهما فى موضعهما قويين فاحذر أن تتبعهما ركاكة . والحاصل أن كل حرف ينبغى أن تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك بعد تمكينه من مخرجه فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الأمثلة الجزئية ولم ينص عليها صاحب الجزرية هذا وقال فى التمهيد إذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين فلابد من بيان كل منهما لئلا تقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى «مناسككم، وانك كنت» على منهب المظهر وكذا الحكم فى تاء «تتوفاهم الملائكة ، واتقوا فتنة» وأشباهه فتراعى الشدة التى فيها لئلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو فتنة «واتل عليهم» ولذا أدخلها سيبويه فى جملة حروف القلقلة وتتأكد المراعاة فيها إذا تكررت نحو « تتبعها الرادفة ،وتتوفاهم» لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان وقال مكى فى الرعاية هو بمنزلة الماشى يرفع رجليه مرتين أو ثلاث مرات ويردها فى كل مرة إلى الموضع الذى رفعها منه وقال المصرى وهذا ظاهر ألا ترى أن اللسان إذا تلفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليتلفظ بالثانية وذلك صعب فيه تكلف ولكن لا يخفى أن قوله أو ثلاث مرات زائدة لأن الكلام فى تكرارها ثلاث مرات كما نقل وليس فيه ماهو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين. أقول بل هو غير زائدة إذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لا فى كلمة بل فى كلمات متواليات كما فى قوله تعالى « تتوفاهم الملائكة » وصلا وكذا قوله تعالى « تتبعها الرادفة » ولا يشترط فى إثبات تكرار التاء أن لا يكون بينهما فصل ولذا عد فى أمثلة التكرار قوله فتنة كما سبق فى كلام المصنف الا أن قوله وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو نحو فتنة فيه بحث إذ الظاهر المتبادر أنها تصير دالا إذا لم يراع فيها صفة الشدة والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتهما وأما السين والدال فبينهما قرب المخرج والله أعلم ثم مما يجب الاعتناء بالتاء خصوصا إذا كان بعدها طاء ساكنة أو ظاء «نحو أفتطمعون، وتطهيرا ولا تطغوا ولا تظلمون ولا تظلمون »

(وأولى مثل وجنس ان سكن أدغم كقل رب وبل لا وابن)

أمر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه سيأتى فى البيت الآتى وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل التزام مالا يلزم فى شعر العرب وان التزمه العجم والضمير المستكن فى سكن راجع إلى الأول فى قوله أوّلى بالتثنية المضاف إلى مثل وجنس وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله أدغم وأما قول الرومى فى بيان اعرابه من أن أولى مبتدأ مضاف إلى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها أدغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ فخطأ فاحش لأنه لو كان مبتدأ لرفع بالالف وقيل أولا مثل وجنس وكأنه تصحف عليه كتابة الياء لقراءة الألف والمثالان نشر مشوش لأن بل لا مثال المثلين وقل رب مثال الجنسين وقول زكريا ولو سكونا عارضا اعمايتم به فى الادغام الكبير كما قرأ به السوسى والظاهر أن المصنف أراد به الادغام المتفق عليه من الادغام الصغير . ثم اعلم أن الحرفين إذا

(فى يوم مع قالوا وهم) ونحوهما مما اجتمع فيه ياآن أو واوان وأولهما حرف مد وان اجتمع فيهما مثلان لئلا يذهب المد بالادغام (و) أبن اللام فى (قل نعم) وان اجتمع فيها متقاربان أو متجانسان لأن النون لا يدغم فيها شىء مما أدغمت فيه نحو الميم والواو والياء فاستوحش ادغام اللام فيها وإنما أدغم فيها لام التعريف كالنار والناس لكثرتها وأما ادغام الكسائى اللام فيها فى نحو هل ننبئكم وبل نتبع فمن تفرداته وأبن الحاء فى (سبحه) إذ لا يدغم حرف حلق فى أدخل منه والهاء أدخل من الحاء ولأن حروف الحلق بعيدة عن الادغام لصعوبتها ولهذا لم تدغم الغين فى القاف فى نحو (لاتزغ قلوب) وأبن اللام فى قوله تعالى (فالتقم) لتباعد المخرجين إذ الإدغام يستدعى خلط الحرفين ويصيرهما حرفا واحدا فان كانا مثلين والأول ساكن ففيه عمل واحد وهو الادغام أو متحرك فعملان اسكان وادغام وان كانا غير مثلين والأول ساكن فعملان قلب وادغام أو متحرك فثلاثة أعمال اسكان وقلب وادغام فالساكن أقل عملا من المتحرك ومن ثم سمى ادغاما صغيرا والمتحرك ادغاما كبيرا والحروف من حيث هى قسمان قمرية وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفا فالقمرية يجمعها قوله * أبغ حجك وخف عقيمه * وتظهر لام التعريف عندها والشمسية ماعداها وتدغم فيها لام التعريف

الناظم

التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما إما أن يكونا مثلين بان اتفقا مخرجا وصفة كالباء والباء والتاء والتاء والياء والياء وإما أن يكونا متجانسين بان اتفقا مخرجا واختلفا صفة كالدال والطاء والتاء وكذا الذال والظاء والثاء وإما أن يكونا متقاربين بان تقاربا مخرجا وصفة كالدال والسين والتاء والثاء والضاد والشين فاذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا فى اللام والراء والنون أنها من مخرج واحد وهو مختار القراء أو لكل واحد منها مخرج على حدة إلا أن بينها قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة وهو مختار سيبويه واختاره المصنف تبعا للشاطبى رحمه الله لكن كلامه هنا خلاف ماسبق عنه أولا فانه جعل اللام والراء من قبيل الجنسين فلو قال وقرب موضع جنس لشمل المذهبين كما عبر به الشاطبى فى ادغام المتقاربين وأما مااعتذر عنه المصرى بقوله ولعل الناظم نظر إلى أن التقارب داخل فى المجانس بخلاف عكسه فلا يصح للاتفاق على عكسه. والحاصل أنه إذا التقى المثلان أو الجنسان وسكن الأول منهما أدغم الأول فى الثانى نحو بل لا يخافون وقل لهم وهل لكم وقل رب وبل ران عند من لم يسكت على اللام بلا خلاف وكذا سائر الحروف نحو كم من قرية واذهب بكتابى فما ربحت تجارتهم وأثقلت دعوا الله وأمثالهم. ثم اعلم أن ماذكره المصنف فى المثلين فهو على عمومه عند جميع القراء وأما ماأطلقه فى المتجانسين فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الأداء فان منهما مااتفقوا عليه ومنهما مااختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولى الشاطبى فى باب حروف قربت مخارجها من جملتها الراء عند اللام عكس ماذكره المصنف رحمه الله من ادغام اللام فى الراء فانهما مع كونهما من المتجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف فى الثانى دون الأول فتأمل نعم إذا كان الأول من المتماثلين حرف مد فانه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما أشار اليه فى قوله وأبن (فى يوم) بترك التنوين ضرورة (مع قالوا وهم) فان الياء المدية من نحو فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ونحوه الذى يوسوس والواو المدية من نحو «قالوا وهم فيها يختصمون» ونحو آمنوا وعملوا الصالحات لا تدغمان فى مثلهما بالمعنى الأعم إذ لا يتصور اجتماع المدين حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا فى التعليل محافظة على المد لئلا يذهب بالادغام بخلاف ماإذا كان الأول من المتماثلين حرف اللين فانه يدغم كما هو داخل تحت الحكم العام ونحو آووا ونصروا فقوله أبن بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة فى المبنَى وأما قول الرومى اللهم إلا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد فغير صحيح ثم قوله (وقل نعم سبحه لاتزغ قلوب فالتقم) استثناء من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام الساكنة عند النون نحو قل نعم مع أنهما متجانسان أو متقاربان لأن النون لا يدغم فيها شىء مما أدغمت هى فيه من حروف يرملون كذا أطلقوه ومرادهم سوى النون وأما قول الرومى ولم يدغم اللام الساكنة فى النون مع تقاربهما أو تجانسهما بناء على أن النون لما لم تدغم فيما لم يدغم فى اللام من الحروف كالميم والواو والياء حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها إلا ماروى عن الكسائى من ادغام هل وبل خاصة فى الادغام الصغير نحو بل نتبع وهل ننبئكم اه فهو ظاهر لأن النون تدغم فى اللام كما تدغم فى الميم والواو والياء كما سيأتى فى باب أحكام النون الساكنة. قال الناظم فى التمهيد : فان قلت لم أدغمت اللام الساكنة نحو النار والناس وأظهرت فى قوله قل نعم وكل منهما واحد. قلت لأن هذا فعل قد أعل بحذف عينه فلم يعل ثانيا بحذف لامه لئلا يصير فى الكلمة اجحاف وأل حرف مبنى على السكون لم يحذف منه شىء ولم يعل بشىء فلذلك أدغم ألا ترى أن الكسائى ومن وافقه أدغم اللام من هل وبل فى نحو قوله هل تعلم وبل نحن ولم يدغمها فى قل نعم وقل تعالوا وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء فى قوله فسبحه لقاعدة أن الحلق لا يدغم فى أدخل منه والهاء أدخل من الحاء بخلاف الهاء فى الهاء نحو ماليه هلك وانما خص

الناظم بيان فسبحه وإظهاره لأن كثيرا من الناس يقع فى إدغامه بناء على قرب المخرجين ولا يعلمون أن الحاء أقوى من الهاء والقاعدة أن الأقوى لا يدغم فى الأضعف وكذا يجب بيان الغين عند القاف فى قوله « ربنا لا تزغ قلوبنا » قال ابن المصنف لتغايرهما فان الغين حلقية والقاف لهوية وفيه أن بينهما قرب المخرج فلا ينافى تغايرهما فالأولى أن يقال لأن حروف الحلق بعيدة من الادغام لصعوبتها وقد ذكر المصنف فى التمهيد أن الغين إذا لقيت حرفا حلقيا وجب بيانها نحو ربنا أفرغ علينا وأبلغه وكذا القاف نحو ربنا لا تزغ قلوبنا لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده فيخشى أن يتبادر اللفظ إلى الاختفاء والادغام اهـ وكذا يجب بيان اللام عند التاء فى قوله تعالى فالتقمه لبعد مخرجهما وهو ينافى الادغام وأما إدغام لام التعريف فى التاء فلكثرة استعمالها ولعل هذا وجه استثنائها لئلا تشتبه بها ويجرى عليها حكمها وبهذا يفرق أيضاً بين قل نعم وبين النعيم ثم الفرق أيضاً باعتبار أن التقم كلمة واحدة فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية وكذلك فى كلمتين من نحو التوبة. ثم الحروف من حيث هى قسمان قمرية وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفا فالقمرية يجمعها قولك «أبغ حجك وخف عقيمه» فيظهر لام التعريف عندها، والشمسية ما عداها ويدغم لام التعريف فيها. وقد نظم الحروف القمرية بعضهم فى أوائل قوله :

ألا بل وهل يروى خبير حديث من جلا عن فؤادى غمة قد كست هما

والأمثلة الأحد البر الولى اليقين الخبير الحليم المؤمن الجليل العليم الفتاح الغفار القهار الكبير الهادى وتسميته شمسية من باب تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر. وسبب الإظهار فى الأول تباعد المخرجين. وسبب الإدغام فى الثانى تقارب المخرجين وإن تفاوتا فى غير اللام للتماثل فيها ثم إن الإدغام عبارة عن خلط الحرفين وإدخال أحدهما فى الآخر مأخوذ من إدغام اللجام فى فم الفرس فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة وهو يؤذن بحرفين فصار الشدة الامتزاج فى السمع كالحرف الواحد والا فهما حرفان فى الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حبس الصوت فى الحيز بصنف وليس التشديد عوضا عن الحرف المدغم بل عما فاته من الاستيلاء فى التلفظ فانك اذا أصغيت إلى لفظك سمعت ساكنا مشددا ينتهى الى مخفف فقول بعضهم هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة انما يصح على سبيل التقريب لأن الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان الى المخرج الأول أو مقاربه فاختار العرب الادغام طلبا للخفة لأن النطق بذلك أسهل من الاظهار كما يشهد به الحس والمشاهدة ولذلك شبه النحاة الاظهار بمشى المقيد لأن الانسان اذا نطق بحرف وعاد الى مثله أو الى مقاربه يكون كالراجع الى حيث فارق أو الى قريب من حيث فارق وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذى يراد إدغامه من جنس الحرف الذى يدغم فيه إذا لم يكونا مثلين فى أصلهما فإذا صار مثله حصل حينئذ مثلان وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكما إجماعيا فان جاء نص بابقاء صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح بل هو إخفاء صريح كما سبق تحقيقه وأما الإظهار فهو عبارة عن ضد الإدغام وهو أن يؤتى بالحرفين المميزين جنسا واحدا منطوقا بكل واحد منهما على صورته مستوفيا بكل صفة مخلصا إلى كمال بنيته وليحترز عن إدغام نحو أخرج قومك لبعد مخرج الجيم عن القاف. ثم اعلم أن ذال إذ ودال قد وتاء التأنيث الساكنة ولام هل وبل لا شك فى إدغامها عند اجتماعها لأمثالها وأما عند مجانسها ومقاربها ففى أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولى الشاطبى وفى بعضها وقع اتفاق لهم ولا بد من معرفتها فقلت نظما على منوال كلام الناظم يمكن أن ينظم فى سلك نظمه :

(والضاد باستطالة ومخرج * ميز) أي ميزها بهما (من الظاء وكلها) أي الظاءات التي في القرآن (تجي) في سبعة أبواب وقد أخذ في بيانها فقال (في الظعن) ولم يأت منه في القرآن إلا قوله تعالى في سورة النحل يوم ظعنكم (ظل) وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعا أوله قوله تعالى في البقرة وظللنا عليكم ومنه الظلة ووقع منه في القرآن موضعان قوله تعالى في الأعراف كأنه ظلة وقوله في الشعراء يوم الظلة (ظهر) بضم الظاء وهو انتصاف النهار وقع منه في القرآن موضعان قوله في النور وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة وقوله في الروم وحين تظهرون (عظم) من العظمة وقع منه في القرآن مائة وثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في البقرة ولهم عذاب عظيم (الحفظ) وقع منه في القرآن اثنان وأربعون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة ولا يؤوده حفظهما (أيقظ) من اليقظة ولم يأت منه في القرآن إلا قوله تعالى في الكهف: وتحسبهم أيقاظا (وأنظر عظم) من الإنظار وهو التأخير وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة ولاهم ينظرون (ظهر) وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعا أولها قوله تعالى في البقرة كتاب الله وراء ظهورهم (اللفظ) لم يأت منه في القرآن إلا قوله تعالى في ق ما يلفظ من قول

وأدغمن ذال إذ في الظاء ودال قد بعينه في التاء
وتاء تأنيث بدال وبطاء ولام هل وبل كذا عند الراء

والأمثلة إذ ظلموا أنفسهم وقد تبين لكم وأثقلت دعوا الله وقالت طائفة وبل ران وهل رأيتم وهذا التمثيل غير موجود في التنزيل (والضاد باستطالة ومخرج) بالإشباع والضاد منصوب ويجوز رفعه والعامل فيه قوله (ميز) أي ميزها بصفة استطالتها وإخراجها من مخرجها (من الظاء) فإن الضاد من حافة اللسان والظاء من رأس اللسان (وكلها تجي) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة لا كما قال الرومي إنه للضرورة وضميره راجع إلى الكل والتأنيث باعتبار المعنى وهو الجماعة وإلى الظاءات ثم الاستطالة هي الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها كما قال الجعبري وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى تتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة الجهر والإطباق والاستعلاء وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله وألسنة الناس فيه مختلفة فمنهم من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه دالا مهملة أو معجمة ومنهم من يخرجه طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يشمه ذالا ومنهم من يشيرها بالظاء المعجمة لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلا بالنسبة إلى غيره أمر الناظم بتمييزه عنه نطقا ثم بين ما جاء في القرآن بالظاء لفظا والمعنى أن جميع مواد الظاءات المشالة وهي تسعة وعشرون ظاء من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار أصولها في الأبيات الستة الآتية وأما قول زكريا في سبعة أبواب فغير ظاهر وإنما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد فهو أقرب إلى ضبط المراد يتعلق بتجي قوله (في الظعن ظل ظهر) بفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث (وعظم الحفظ) بضم العين (أيقظ وأنظر) بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما (عظم ظهر اللفظ) بفتح العين والظاء الأولى وحذف العاطفة غالبا للضرورة فالظعن منحصر في قوله تعالى يوم ظعنكم وهو بفتح العين لنافع وابن كثير وأبي عمرو ومعناه الرحلة من مكان إلى آخر ضد الإقامة وباب الظل جميعه كيفما تصرف منه وأول ما جاء منه في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعا والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان في البقرة وهي قوله تعالى وظللنا عليكم الغمام وقوله في ظلل من الغمام وكأن ابن المصنف ومن تبعه في عد اثنين وعشرين غفل عن موضعين في البقرة بدليل قولهم وأولها في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ومنه الظلة كأنه ظلة في الأعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله تعالى في ظلل على الأرائك بضم الظاء وفتح اللام كما قرأ به حمزة والكسائي ومنه قوله وظللنا عليكم الغمام وباب الظهر وهو وقت انتصاف النهار في سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفي سورة الروم حين تظهرون أي تدخلون في الظهيرة وباب العظم بمعنى العظمة كيفما تصرف فيه وأول ما جاء منه في القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع منه في القرآن مائة موضع وثلاثة مواضع وباب الحفظ وما تصرف منه وأول ما جاء منه في البقرة حافظوا على الصلوات ووقع في اثنين وأربعين موضعا وقال المصري في أربع وأربعين وأيقظ من اليقظة ضد النوم ليس في القرآن منه إلا في الكهف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وباب أنظر وهو من الإنظار بمعنى التأخير والإمهال وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعا أولها لا يخفف عنهم العذاب ولاهم ينظرون كذا ذكره ابن المصنف وتبعه غيره لكنه يحتمل أن يكون صيغة المجهول من الإنظار وأن يكون من النظر كما فسر بهما فالمثال المتفق عليه قال أنظرني إلى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى انظرونا نقتبس من نوركم فقرأ حمزة من الإنظار والباقون من النظر. ثم اعلم أن مادة النظر والإنظار والانتظار متحدة في أصل اللغة والاختلاف إنما هو بحسب الأبواب الواردة وإنما غاير المصنف بينها للإيضاح لا سيما وهو قد خفي على بعض الشراح وباب العظم وقع في أربعة عشر موضعا جمعا وفردا وقال المصري خمسة عشر وأوله وانظر إلى العظام في البقرة وباب

(ظاهر) ضد الباطن وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في الأنعام وذروا ظاهر الإثم **وبمعنى الإعانة وقع منه في القرآن** ثمانية مواضع: أولها قوله تعالى في البقرة تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وبمعنى العلو وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في براءة ليظهره على الدين كله وبمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في براءة كيف وإن يظهروا عليكم وقوله تعالى في الكهف إنهم ان يظهروا عليكم وقوله في التحريم وأظهره الله عليه وبمعنى الظهار وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في الأحزاب وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن وقوله تعالى في المجادلة الذين يظاهرون منكم والذين يظاهرون من نسائهم (لظى) وقع منه في القرآن موضعان قوله تعالى في المعارج كلا إنها لظى وقوله تعالى في الليل فأنذرتكم نارا تلظى (شواظ) بضم الشين وكسرها لهب لا دخان معه ولم يأت منه في القرآن إلا قوله تعالى في سورة الرحمن يرسل عليكما شواظ من نار (كظم) وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في آل عمران والكاظمين الغيظ (ظلما) وقع منه في القرآن مائتان واثنان وثمانون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة فتكونا من الظالمين (اغلظ) من الغلاظة وقع منه في القرآن ثلاثة عشر موضعا أولها قوله تعالى في آل عمران غليظ القلب (ظلام) وقع منه في القرآن مائة موضع أولها قوله تعالى في البقرة وتركهم في ظلمات لا يبصرون (ظفر) باسكان الفاء مخففا أفصح من ضمها لم يأت منه في القرآن إلا قوله تعالى في الأنعام حرمنا كل ذى ظفر (انتظر) من الانتظار بمعنى الارتقاب وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعا أولها قوله تعالى في الأنعام قل انتظروا إنا منتظرون (ظمأ) وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في براءة لا يصيبهم ظمأ وقوله في طه وأنك لا تظمأ فيها وقوله في النور: يحسبه الظمآن ماء.

الظهر من الآدمى كقوله تعالى «وراء ظهورهم» أول ماجاء في البقرة ومن غيرها كقوله تعالى «لتستووا على ظهوره» ووقع منه في القرآن أربعة عشر موضعا وقال المصرى ستة عشر وأما قول خالد وقع في القرآن موضع واحد فخطأ فاحش واللفظ لم يجىء منه إلا حرف بقاف مايلفظ من قول (ظاهر) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة أو تنزيلا للوصل منزلة الوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف (لظى شواظ) بالجر غير منون (كظم) بالتنوين مجرورا (ظلما) فعل ماض من الظلم وألفه للاطلاق وفى نسخة ظلما بضم وسكون فألفه مبدل من التنوين وقفا ونصبه على الحكاية (أغاظ) بضم الهمزة واللام (ظلام) بفتح الظاء وكسر الميم (ظفر) بالتنوين مجرورا (انتظرظما) بالألف كوقف حمزة لا قصر للوزن كما قيل والمعنى أن كل ماجاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن وهو ستة ويأتى بمعنى العلو وهو ثلاثة «ليظهره على الدين كله» وبمعنى النصر والعون نحو «تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان» لجميعه بالظاء ونحو «وذروا ظاهر الإثم» في الأنعام وهو أول ماجاء ونحو قوله تعالى «وان تظاهرا عليه» وبمعنى الاطلاع أيضا «أظهره الله عليه، فلا يظهر على غيبه أحدا» كذا ذكره شارح والظاهر أنهما متعديا ظهر فتدبر وأغرب زكريا وبمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع قوله تعالى في براءة «كيف وان يظهروا عليكم» وقوله في الكهف «إنهم ان يظهروا عليكم» وقوله في التحريم «وأظهره الله» اهـ ومن غرابته ادخال مافى التحريم في سلك ماتقدم والفرق أن أظهره هو بمعنى أطلعه لا بمعنى أظفره ولا بمعنى ظفر كما يدل عليه تعدية الأولين بعلى وتعدية الأخير بنفسه في المفعول الأول فتأمل قال ابن المصنف وظاهر مشترك بين هذا المعنى وبين الذى بمعنى الظهار الذى هو الحلف اهـ وتبعه الشراح. وأقول الظاهر أن الظهار من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لأن الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمى وقد جاء في موضع من الأحزاب وموضعين من المجادلة ومحل بيان اختلاف قراءتها الكتب المبسوطة فيها. ثم اعلم أن الظهر والبطن مادتهما متحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة على احتمال أن أيهما هو السابق منهما إلا أنه لما غاير الناظم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما وباب لظى في سورة المعارج كلا إنها لظى وهو اسم من أسماء جهنم أو طبقة من طبقاتها وفى الليل «فأنذرتكم نارا تلظى» أى تلهب وتتوقد فهذا يدل على أن أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال هو من الصفة اللازمة للنار وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح إنه اللزوم والالحاح يقال ألظ بكذا إذا لزمه وألح به ومنه قوله ﷺ «ألظوا بياذا الجلال والاكرام» أى ألزموا أنفسكم وألحوا بكثرة الدعاء بهما وسميت جهنم بهما للزومها العذاب على من يدخلها قال تعالى وماهم بخارجين منها أجارنا الله وأبعدنا عنها اهـ فخطأ ظاهر لأن مادة لظى وألظ مختلفان إذ الأول معتل اللام والثانى مضاعف بلا كلام وأما قول المصرى إلا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو يتمطى في قول من جعل أصله يتمطط فغير مستقيم إذ الصحيح في القاموس من أن اللظى كالفتى النار أو لهبها ولظيت كرضى والتظت وتلظت لهبت هذا في المعتل وذكر في الأجوف أن اللظ اللزوم والالحاح وألظ لازم وداوم اهـ فافترقا في المبنى والمعنى فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر وأما مطه بمعنى مده

وتمطط تمددوكذا أمطى بالقوم مدبهم فى السير وتمطى النهار وغيره امتد وطال كذافى القاموس أيضاً فاتحدا معنى وان اختلفا مبنى فيصح ابدال احدى الطاءين ياء كما فى تقضى بمعنى تقضض بخلاف الأول فتأمل وأماشواظ فى سورة الرحمن «يرسل عليكما شواظ من نار» وهولهب لادخان معه وقيل معه دخان وقال المكى بكسر شينه وأما باب الكظم وهواجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم إظهاره باحتماله وترك المؤاخذة به فوقع منه ستة ألفاظ أولها مافى آل عمران « والكاظمين الغيظ » وأما باب الظلم وهووضع الشىء فى غير موضعه والتعدى فى ملك غيره أوعلى نفسه فوقع منه مائتان واثنان وثمانون موضعا أوله فى البقرة « فتكونا من الظالمين » وأما الغلظة ضد الرقة وماتصرف منها فثلاثة عشر موضعا أولها مافى آل عمران غليظ القلب وأما الظلمة وهى ضد النور فوقعت فى مائة موضع كذاذكره ابن المصنف وتبعه زكريا وفى شرح الرومى والمصرى فى ستة وعشرين موضعا وهو الصواب أولها فى البقرة «وتركهم فى ظلمات لايبصرون» وأما الظفر بضمتين ويجوز اسكان الفاء لغة وقرىء بها فليس إلا فى سورة الأنعام «كل ذى ظفر» والافقد قرىء شاذا بالسكون وهو لغة كما فى القاموس قال ابن المصنف وأتباعه وسكن الناظم الفاء فى ظفر ضرورة يعنى لأنه وقع فى القرآن بضم الفاء وقال الرومى أولم يقصد ذكرها فى القرآن بعينه بل قصد الاشارة إلى ذلك اهـ وبعده لايخفى وأما باب الانتظار وهو الارتقاب للشىء فأربعة عشر موضعا أولها فى الأنعام «قل انتظروا إنا منتظرون» وأما الظمأ وهو العطش فثلاثة أحرف فى آخر براءة « لايصيبهم ظمأ » وفى طه «وأنك لاتظمأ فيها» وفى النور «يحسبه الظمآن ماء» (أظفر ظنا) بالنصب حكاية (كيف جا) بالقصر ضرورة وهو قيد للثانى أولقوله (وعظ) وهو بفتح فسكون وفى أصل خالد وعظ بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر وضبطه الرومى بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة من العظة والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة (سوى) بكسر السين ويجوز فتحه مقصورا أيضا وفتحه ممدودا وهو استثناء منقطع أى لكن (عضين) بالضاد لماسيأتى من بيان المراد (ظل النحل) الكائن فيها (زخرف) بحذف العاطف أى وفى زخرف وفى نسخة بالنصب على الحكاية أوعلى نزع الخافض (سوا) بالقصر على لغة وقراءة أى حالة كونهما فى السورتين مستويتين وهو قوله تعالى ظل وجهه مسودا فى السورتين وجعل الرومى زخرفا نصبا على أنه مفعول سوى بناء على أنه فعل بمعنى ساوى أى لفظ ظل الواقع فى سورة النحل سوى ظل الواقع فى الزخرف بمعنى ساواه فى التلفظ بالظاء ولايخفى مافيه من التكلف فى المبنى والتعسف فى المعنى والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أن سوا فى المصراع الثانى بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله ولا حاجة إلى حمل الثانى على الفتح ثم العذر عن قصره بمافعله حمزة وهشام فى حالة الوقف أما أظفر فمن الظفر بفتحتين بمعنى الفوز والنصر فليس إلا فى سورة الفتح من بعد أن أظفركم وأما باب الظن بمعنى ترجيح أحد الأمرين أو الشك ومنه قوله وظننتم ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى «فظنوا أنهم مواقعوها» وقد يأتى بمعنى التهمة كما فى بظنين فكيف ورد ماضيا أومضارعا أووصفا أومصدرا فهو بالظاء وأول ماجاء منه فى البقرة «الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم» وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك فانه ههنا بمعنى العلم واليقين لابمعنى الحسبان والتخمين فانه لاينفع فى أمر الدين . ثم اعلم أن اصطلاح الفقهاء أن الظن هو التردد بين أمرين سواء استويا أورجح أحدهما على الآخر وأما عند المتكلم فالشك تجويز أمرين لامزية لأحدهما على الآخر والظن تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر والمرجوح هو الوهم ووقع منه فى القرآن سبعة وستون موضعا وأما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب فى الثواب فكله باعتبار جميع مايتصرف منه بالظاء تسعة مواضع كذا قيل والصواب خمسة وعشرون وأول ماجاء منه

(أظفر) من الظفر بفتح الظاء والفاء بمعنى النصر لم يأت منه فى القرآن إلا قوله تعالى فى الفتح «من بعد أن أظفركم عليهم» (ظنا كيف جا) أى تصرف ولو بمعنى العلم وقع منه فى القرآن سبعة وستون موضعا أولها قوله تعالى فى البقرة الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم (وعظ) بمعنى التخويف من عذاب الله والترغيب فى ثوابه وقع منه فى القرآن تسعة مواضع أولها قوله تعالى فى البقرة وموعظة للمتقين (سوى عضين) من قوله تعالى فى الحجر: الذين جعلوا القرآن عضين فانه بالضاد وهو جمع عضة أى فرقة أى متفرقين فيه فقال بعضهم سحر وقال بعضهم شعر وقال بعضهم كهانة وآمن بعضهم ببعضه وكفر بعضهم ببعضه والاستثناء فى كلام الناظم منقطع لأن عضة ليست من الوعظ (ظل) بمعنى الدوام وقع منه فى القرآن تسعة مواضع اثنان منها فى (النحل) و(زخرف) حالة كونها فى السورتين (سوا) أى مستويين وهما قوله تعالى ظل وجهه مسودا وفى نسخة زخرفا بالنصب على الحكاية والبقية قوله تعالى فى طه

فى البقرة وموعظة للمتقين لكن قوله تعالى فى سورة الحجر الذين جعلوا القرآن عضين ليس منه فانه بالضاد بلا خلاف وهو جمع عضة على أن أصلها إماعضهة ثم حذفت الهاء الأصلية كما فى شفاه بدليل أنها تجمع على عضاه مثل شفاه وإماعضوة ثم حذفت الواو فعلى الأول معناها الكذب والبهتان وعلى الثانى معناها التفرق أى فرقوا فيه القول وقالوا هو شعر وكهانة وسحر أى متفرقين فيه فآمنوا ببعضه وكفروا بباقيه وقال شارح عضين جمع عضة بمعنى الجزء من الشىء ومنه أعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى فرقة وأما باب ظل إذا كان بمعنى دام أو صار فجاء فى تسعة مواضع استوعبها المصنف ففى النحل ظل وجهه مسودا ومثله فى الزخرف قال ابن المصنف والى المثلية أشار بقوله سوا وأصله سواء بالمد ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام فى حالة الوقف يعنى من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر قال اليمنى أى سواء فى كونهما بالظاء وغيرهما بالضاد كقوله تعالى وقالوا أئذا ضللنا بمعنى غبنا ومنه قولوا اضلوا عنا ولا يضل ربى ولا ينسى وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله تعالى إن المجرمين فى ضلال وسعر أو بمعنى البطلان كقوله تعالى «الذين ضل سعيهم، وأضل أعمالهم» أو بمعنى التحير ووجدك ضالا وقال خالد ولكونهما بمعنى أشار إلى ذلك بقوله سوا. أقول الصواب أنه لما كان التركيب فى الجملتين مستويا بحسب المبنى والمعنى فقال سوا. والحاصل أن سوى الأول مقصور من أصله وسواء الثانى ممدود لكن قصر لوزنه وقال الرومى وسوا إذا كان بمعنى غير كما فى آخر المصراع الأول أو بمعنى العدل كما فى آخر المصراع الثانى يكون فيه ثلاث لغات إن ضممت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعا وان فتحت مددت ولا بد أن يحمل هنا على الضم أو على الكسر فيهما ليتعادل الكلمتان. قلت الصواب أن الأول مكسور أو مضموم والثانى مفتوح سواء أريد به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف أى مستو كقوله تعالى سواء عليهم أو أريد به الفعل الماضى كما اختاره الرومى على ماسبق يترتب على مختاره أن يكتب سوى بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى ولا يبعد أن يقابل المراد به سواء أريد بظل فى الموضعين بمعنى دام أو صار فانه بالظاء المشالة لا محالة. وأما قول ابن المصنف والنحل فى البيت مخفوص وزخرفا منصوب وكلاهما على الحكاية فلعله محمول على ما عنده من الرواية والا فيجوز جر النحل على الاضافة مع أن وجه الحكاية يحتاج إلى تكلف فى مقام الدراية؛ رزقنا الله الهداية فى البداية والنهاية.

(وظلت ظلتم وبروم ظلوا كالحجر ظلت شعرا نظل)

باشباع اللام وقصر همز شعرا يعنى الثالث من ظل بمعنى دام فى سورة طه إلى الهك الذى ظلت عليه عاكفا والرابع فى سورة الواقعة فظلتم تفكهون وأصلهما ظللت وظللتم باللامين فحذف الثانى منهما تخفيفا والخامس فى الروم لظلوا من بعده يكفرون والسادس فى الحجر فظلوا فيه يعرجون واليه أشار بقوله كالحجر والسابع فى الشعراء فظلت أعناقهم والثامن فيها فنظل لها عاكفين والتاسع فى الشورى «فيظللن رواكد على ظهره» واليه أشار بقوله (يظللن محظورا مع المحتظر) بكسر الظاء (وكنت فظا وجميع النظر) يجوز فى لفظ جميع أنواع الاعراب والجر أظهر فتدبر وأما باب الحظر بمعنى المنع والحجر فمنه فى القرآن حرفان أولهما فى سبحان وما كان عطاء ربك محظورا والثانى فى القمر كهشيم المحتظر أى كالنبات اليابس المتكسر والمحتظر صاحب الحظيرة كانوا كهشيم يجمعه صاحب الحظيرة وهى التى تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك يمنع البرد والريح وتمنعها من الخروج ودخول غيره عليها وقيل المتخذ حظيرة على زرعه يمنع الداخل وما عداهما من الضاد لأنه من الحضور ضد الغيبة وأما الفظاظة وهى الجفاء والغلاظة ففى القرآن موضع واحد فى آل عمران ولو كنت فظا ولم يذكره ابن المصنف وليس منه قوله لانفضوا من حولك وقوله انفضوا اليها أى تفرقوا وأما باب النظر بجميع

(وظلت) عليه عاكفا وقوله فى الواقعة (ظلتم) من قوله فظلتم تفكهون (و) قوله (بروم ظلوا) من قوله لظلوا من بعده يكفرون (كالحجر) أى كقوله فى الحجر فظلوا فيه يعرجون وقوله (ظلت) من قوله فى ا(لشعرا) فظلت أعناقهم لها خاضعين وقوله فيها (نظل) من قوله فنظل لها عاكفين وقوله فى شورى (يظللن) من قوله فيظللن رواكد على ظهره (محظورا) من الحظر وهو المنع ، وقع منه فى القرآن موضعان قوله تعالى فى سبحان «وما كان عطاء ربك محظورا» (مع) قوله فى القمر: فكانوا كهشيم (المحتظر) أى كهشيم يجمعه صاحب الحظيرة لغنمه والهشيم النبات اليابس المتكسر (وكنت فظا) لم يأت منه فى القرآن إلا قوله تعالى فى آل عمران «ولو كنت فظا غليظ القلب» (وجميع النظر) بمعنى الرؤية وقع منه فى القرآن ستة وثمانون موضعا أولها قوله تعالى فى البقرة «وأنتم تنظرون»

أنواع تصرفه فستة وثمانون موضعا . أولها قوله تعالى فى البقرة وأنتم تنظرون لكن استثنى منه ثلاثة مواضع فلا يتوهم أنها منه فى بادىء النظر بقوله (إلا بويل هل وأولى ناضرة) إلا قوله تعالى نضرة النعيم فى سورة ويل للمطففين وقوله سبحانه وتعالى ولقاهم نضرة وسرورا فى سورة هل أتى على الإنسان وقوله وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة فى سورة القيامة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة وهى الحسن والبهجة ونضر ككرم وفرح ونضر بمعنى نعم والتشديد للتعدية أو للتقوية وروى بهما حديث «نضر الله أمرءا سمع مقالتى فوعاها وأداها كما سمعها» واحترز بالأولى عن الثانية وهو قوله «إلى ربها ناظرة» فانها بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الرؤية نحو وأنتم تنظرون وتراهم ينظرون إليك وهذا يتعدى بالى أو بمعنى الفكر لكنه متعدّ بفى نحو قوله تعالى «أولم ينظروا فى ملكوت السموات» فقول زكريا وجميع النظر بمعنى الرؤية ففيه نظر (والغيظ لا الرعد وهود قاصره) أى وجميع مواد الغيظ وهو غضب كامن للعجز وأصله فوران حرارة القلب فوقع منه فى القرآن أحد عشر موضعا وأولها فى آل عمران عضوا عليكم الأنامل من الغيظ ويشبه هذا اللفظ فى المبنى لكنه مغاير له فى المعنى حرفان : أحدهما فى سورة هود وغيض الماء وثانيهما فى سورة الرعد وما تغيض الأرحام وما تزداد فكلاهما بالضاد لأن معناهما النقصان وهو لازم ومتعد لا من الغيظ فأشار باستثنائهما منقطعا بقوله لا الرعد وهود أى ليس الواقع فيهما من هذا الباب فان ضادهما قاصرة أو حال كون ضادهما قاصرة لا ظاء مشالة فالمعنى قصر ألف ظائهما فصارا ضادا فى تلفظهما وذلك لأن الضاد بخط الكوفى لا بد لها من ألف قصيرة دون ألف الظاء فانها طويلة فى الكتابة تفرقة بينهما فى الكلمات المركبة وأما بخط غيرهم على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز فى الضاد وتركها فى الظاء كما لا يخفى على من يعرف تحقيق حروف الهجاء وأما ما ذكره الرومى من أن الناظم عبر عن معنى النقصان بالقصور عن درج المبنى ودرك المعنى وأما قول زكريا قاصرة عليهما فاشارة إلى أن القصر بمعنى الحصر أى النفى منحصر فيهما ومقتصر عليهما (والحظ لا الحض) بالجر فيهما ويجوز الرفع خصوصا فى ثانيهما (على الطعام) أى وباب الحظ بمعنى النصيب فسبعة ألفاظ أولها فى آل عمران يريد الله أن لا يجعل لهم حظا فى الآخرة ويشبهه فى المبنى ويخالفه فى المعنى ثلاثة أحرف لا رابع لها الأول قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين فى الحاقة والثانى قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على وجوه قراءته الثلاثة فى سورة الفجر والثالث ولا يحض على طعام المسكين فى سورة الماعون فانها من الحض بمعنى التحريض على فعل الشىء واللام فى الطعام للجنس إذا أشير إلى ما فى القرآن تلويحا أو للعوض عن المضاف إليه أى على طعام المسكين إذا أريد به ذكر ما فى القرآن تصريحا والأول أظهر فتأمل وتدبر (وفى ضنين الخلاف سامى) باثبات الياء كقراءة ابن كثير فى نحو باقى وواقى ولا يبعد أن يكون باشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها أى وفى قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين فى سورة التكوير المكتوب فى مصحف الامام بالضاد خلاف القراء باعتبار القراءة مشهور شهرة حال مرتفع ظاهر فى القراآت السبع المتواترة فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى بالظاء على أنه فعيل بمعنى مفعول من ظننت فلانا اتهمته وعليه رسم ابن مسعود رضى الله عنه وقراءته أى وما محمد ﷺ بمتهم فيما يوحيه الله سبحانه اليه من تحريف أو تصحيف أو تغيير بزيادة أو نقصان وهذا تأكيد لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى والباقون قرءوا بالضاد على أنه فعيل بمعنى فاعل من ضن يضن بكسر ضاده وفتحه: بخل وهو رسم الإمام وسائر المصاحف العثمانية وعليه رسم ما فى النظم على ما فى الأصول المعتمدة وأما قول المصرى وفى ايثار الناظم ذكر ظنين بالظاء ايماء

(الا) قوله (بويل) اى فى ويل للمطففين نضرة النعيم وفى (هل) أتى على الانسان نضرة وسرورا (وأولى) أى وفى الأولى من القيامة وجوه يومئذ (ناضرة) فان الثلاثة بالضاد لا بالظاء وهى من النضارة أى الحسن ومنه خبر «نضر الله امرءا سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها» والاستثناء فى كلامه منقطع (والغيظ) وقع منه فى القرآن أحد عشر موضعا أولها قوله تعالى فى آل عمران عضوا عليكم الأنامل من الغيظ (لا الرعد) أى قوله تعالى «وما تغيض الأرحام» (و) لا (هود) أى قوله فيها «وغيض الماء» فانهما لكونهما من الغيض بمعنى النقص بالضاد لا بالظاء (قاصرة) عليهما (والحظ) بمعنى النصيب وقع منه فى القرآن سبعة مواضع أولها قوله تعالى فى آل عمران أن لا يجعل لهم حظا فى الآخرة (لا الحض على الطعام) أى قوله تعالى فى سورة الحاقة والماعون: ولا يحض على طعام المسكين وقوله فى الفجر ولا يحضون على طعام المسكين فان الثلاثة لكونها من الحض بمعنى الحث بالضاد لا بالظاء (وفى ضنين) من قوله تعالى فى التكوير وما هو على الغيب بضنين (الخلاف سامى) أى عالى مشهور فقراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى بالظاء بمعنى متهم وقراءة الباقين من السبعة بالضاد بمعنى بخيل والكلمات التى ذكر فيها الظاء فى الأبيات إلى

السبعة بعد الظن مجرور بعضها بالعطف عليه لفظا أو محلا أو تقديرا بعاطف مقدر أو مذكور وبعضها بالاضافة وان جاز نصب بعضها

إلى اختياره الظاء على الضاد فى القراءة وهو اختيار المحقق الجعبرى ، على أن نفى المحقق أولى من نفى المقدر فمحل بحث ونظر ظاهر إذ الترجيح فى المعنى لايغير رسم المبنى أى وما محمد صلى الله عليه وسلم ببخيل على الناس فى بيان الوحى من الله سبحانه وتعالى إليه وهو تحقيق لقوله « ياأيها الرسول بلغ ماأنزل إليك من ربك » الآية .

﴿ باب التحذيرات ﴾

(وإن تلاقيا) أى الضاد والظاء (البيان) أى فبيان كل منهما لأحدهما من الآخر كما قال زكريا لأن المراد بيان مخرج كل منهما وصفتهما لاانفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما كما يوهم كلامه حيث علل أيضاً بقوله لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته (لازم) أى على القارئ ولايحتاج إلى تقدير فقل البيان كما قاله زكريا بل الفاء مقدرة بناء على حذفها ضرورة كما فى قوله :

* من يفعل الحسنات الله يشكرها * أى فالله يجازى بها . والمعنى الزم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولايجوز الإدغام لبعد مخرجهما قال خالد سواء بينهما فاصل أولا ولعله أراد الفرق بين المثالين فى قوله (أنقض ظهرك يعض الظالم) فان المثال الثانى بحسب الأصل بينهما فصل وهو لام التعريف لا أنه لما أدغم وصار ظاء مشددة فيصدق عليه التلاقى بينهما حقيقة فى اللفظ حال الوصل وحكما فى الأصل نظرا إلى الفصل ومثل المثال الثانى بيعض الظالم قال اليمنى فلو قرأ بالإدغام تفسد الصلاة يعنى فى أنقض ظهرك وقال ابن المصنف وتبعه الرومى وليحترز من عدم بيانهما فانه لو أبدل ضادا بظاء أو بالعكس بطلت صلاته لفساد المعنى وقال بحرق فلو أبدل ضادا بظاء عامدا بطلت صلاته على الأصح لفساد المعنى وقال المصرى فلو أبدل ضادا بظاء فى الفاتحة لم تصح قراءته بتلك الكلمة . أقول وفيه خلاف طويل الذيل فى هذا المبنى . وخلاصة المرام ماذكره ابن الهمام من أن الفصل إن كان بلامشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد وإن كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء قيل تفسد وأكثرهم لاتفسد اه وذكر صاحب المنية أنه إذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين أو على القلب فتفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة وروى عنه محمد بن سلمة لاتفسد لأن العجم لايميزون بين هذه الأحرف وكان القاضى الإمام الشهيد يقول الأحسن فيه أن يقال إن جرى على لسانه ولم يكن مميزا وكان فى زعمه أنه أدى الكلمة على وجهها لاتفسد صلاته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الإمام إسمعيل الزاهد قال الشارح وهذا معنى ماذكر فى فتاوى الحجة أنه يفتى فى حق الفقهاء بإعادة الصلاة وفى حق العوام بالجواز . أقول هذا تفصيل حسن فى هذا الباب والله أعلم بالصواب ، وفى فتاوى قاضيخان إن قرأ غير المغضوب بالظاء أو بالدال تفسد صلاته ولا الضالين بالظاء المعجمة والدال المهملة لاتفسد ولو بالذال المعجمة تفسد (واضطر مع وعظت مع أفضتم) بالإشباع ونحوه خضتم أى وبيان الضاد والظاء لازم إذا وقعا قبل طاء أو تاء خوفا من إدغامهما حيث لايجوز لاختلاف مخارجهما وأما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الطاء فى قوله واضطر مع بيان الظاء من التاء الخ فليس فى محله إذ لااشتباه بين الضاد والطاء المهملة ولا بين الظاء المشالة والتاء الفوقية حتى يسلك فى مسلك ماسبق من التميز والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال هنا رجع الناظم إلى ما كان بصدده من الأحكام المتعلقة بالتجويد (وصف) أمر من التصفية أى خلص (ها) بالقصر ضرورة (جباههم) بالضم حكاية (عليهم) بالإشباع ونحوه إليهم والمعنى بين الهاء من أختها ومن الياء بيانهما وتميز شأنهما لأن الهاء حرف خفى فينبغى الحرص على بيانه وكذلك الحكم فى نحو : إهدنا ، وإلهكم .

(وأظهر الغنة من نون ومن   ميم إذا ماشددا وأخفين)

بالنون المخففة لتأكيد الأمر بالإخفاء وما بعد إذا زائدة والمعنى بالغ فى إظهار الغنة الصادرة من نون

حكاية أو بعامل قبله (وإن تلاقيا) أى الضاد والظاء فقل (البيان) لأحدهما من الآخر (لازم) للقارئ لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل به صلاته وذلك نحو قوله تعالى فى : ألم نشرح (أنقض ظهرك) وقوله فى الفرقان (يعض الظالم) على يديه ، والعض إن كان بجارحة كسبع وإنسان فبالضاد وإلا فبالظاء نحو عظ الزمان وعظت الحرب (و) يلزم بيان الضاد من الطاء فى قوله تعالى فمن (اضطر مع) بيان الظاء من التاء فى قوله تعالى فى الشعراء (أوعظت) من قوله تعالى « سواء علينا أوعظت » و(مع) بيان الضاد من التاء فى قوله تعالى فى البقرة فإذا (أفضتم) من عرفات (وصف) بفتح الصاد وتشديد الفاء أى خلص (هاجباههم عليهم) ونحوهما نحو : وإلهكم واهدنا لأن الهاء حرف يختفى وينبغى الحرص على بيانه وها مضافة لما بعدها وقصرها للوزن (وأظهر الغنة من نون ومن ميم إذاما) زائدة (شددا) والغنة صفة لازمة لهما متحركتين أو ساكنتين ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين وهى فى الساكن أكمل منها فى المتحرك وفى المخفى أكمل منها فى المظهر وفى المدغم أكمل منها فى المخفى ونحو ذلك : من الجنة والناس، ومن نذير، وثم ولما ، ومالهم من الله (وأخفين) أنت

وميم مشدّدتين نحو إنّ وثمّ وإنما قدرنا المبالغة لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا أوسكنتا ظاهرتين أومخفاتين أومدغمتين إلا أنها فى الساكن أكمل من المتحرك وفى المخفى أزيد من المظهر وفى المدغم أوفى من المخفى وقد عرفت أن الغنة مخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشدّدتين يشمل المدغمتين الواقعتين فى كلمة أوكلمتين وغير المدغمتين الحاصلتين فى كلمة والنون المدغمة فى كلمة كالجنة والناس وإنا والمدغمة فى كلمتين نحو من ناصرين إنه لقول وإنما جعل إنا كلمة وإن كانت فى الأصل إن نا فإنهما لكمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما لا وصلا ولا وقفا عدتا كلمة واحدة وكذا الكلام فى الناس والنار وأمثالهما . وأما النون المشددة بغير المدغم نحو إن الله ثم الميم المدغمة فى كلمة نحو تم ميقات وهمّ قوم والمدغمة فى كلمتين نحو كم من فئة ومالهم من الله وأما الميم المشددة بغير الإدغام نحو لما وثم وثمّ وكذا أما بالفتح وإما بالكسر ففى بعض المواضع مدغمة نحو فاما يأتينكم إذ أصله إن الشرطية أدغمت فى ما المزيدة للتأكيد وفى بعضها مشددة بغير إدغام نحو قوله تعالى «فإما منا بعد وإما فداء» فاعرف التفصيل وإن وقع إجمالا فى كلام ابن المصنف ولعل هذا مراد خالد حيث قال وفيه بحث يعرف بالتأمل ولا يبعد أن مراده مافهمه المصرى حيث قال وفيه بحث إذ التشديد مستلزم الإدغام لكنه غير صحيح إذ الأمر بالعكس فان الإدغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه وإنما يتبين لك الفرق بينهما بحسب بنية أصولها .

(الميم إن تسكن بغنة لدى باء على المختار من أهل الأدا)

بالقصر وقفا والميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق أخفين ويتعلق به قوله بغنة وعلى المختار وأما قوله لدى باء فظرف لقوله إن تسكن فأمر بإخفاء الميم إذا سكنت وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار من أقوال أهل الأداء فالمضاف محذوف لأن المراد معروف وهذا القول هو المعوّل وعند الجمهور عليه العمل وهو مذهب ابن مجاهد وغيره وبه قال الدانى واختاره الناظم كما صرح به فى كتاب التمهيد حيث قال وبالإخفاء آخذ ثم قال شيخنا ابن الجندى واختلف فى الميم الساكنة إذا لقيت باء والصحيح إخفاؤها مطلقا وإلى إظهارها ذهب المكى وابن المناوى وتبعه إياز محمد السمرقندى واشتهر عند العامة أن حروف بوف تظهر عندها الميم أى الأصلية ، ثم اعلم أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو أم بظاهر أوعارضة السكون كقوله ومن يعتصم بالله ومنه قوله سبحانه وماهم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل زكريا أنه قيل بإدغامها والله أعلم (وأظهرنها) أى أظهر الميم البتة (عند باقى الأحرف) بالإشباع والمراد منها غير الميم فإن حكمها علم من إدغام المثلين نحو ومنهم من (واحذر لدى واو وفا) بالقصر للوزن (أن تختفى) بالمصدرية والضمير للميم ومحله النصب على أنه مفعول احذر فتدبر أى أظهر الميم الساكنة عند سائر الأحرف مما عدا الميم والباء الموحدة سواء وقعتا فى كلمة نحو أنعمت أوفى كلمتين نحو مثلهم كمثل، ثم أمر بالحذر عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء مع أن حكمهما علم مما قبلهما فى ضمن باقى الأحرف تصريحا بالدفع من توهم أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء كما يفعله جهلة القراء وإنما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء وأما قول محرق لاتحاد المخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضاً فتعليله غير صحيح لأن ترتيب الإظهار على اتحاد المخرج غير صحيح ثم إذا أظهرت فلتستحفظ من إسكانها ولتحترز عن تحريكها كما يفعله العامة فى نحو عليهم ولاهم فيها واجتمعا فى قوله «الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم » ثم اعلم أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو عار عن التشديد بل تسكن الحرف كما فى المدغم إلا أنه يفرق بينهما بأن المخفى والمدغم مشدد وإنما يكون إذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد حتى يظهر ، ثم إن الإخفاء أيضاً مراتب فكل ما هو أقرب يكون الإخفاء أزيد وما قرب إلى البعد يكون الإخفاء دون ذلك وتظهر

(الميم إن تسكن بغنة لدى) أى عند (باء على المختار من) قول (أهل الأدا) بالقصر للوقف نحو «ومن يعتصم بالله فقد هدى» وقيل بإظهارها وقيل بإدغامها (وأظهرنها عند باقى الأحرف) أى نحو: أنعمت وتمسون وذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم (واحذر) إذا سكنت الميم (لدى) أى عند (واو وفا) نحو عليهم ولاهم فيها (أن تختفى) بفتح أن أى اختفاءها بإخفائك لها لاتحادها بالواو مخرجا وقربها من الفاء فيظن أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء . ثم أخذ فى بيان أحكام النون الساكنة والتنوين وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فقال :

فائدته فى تفاوت التشديد وتفاوت الغنة نعم الاخفاء لا يكون بدون غنة فقوله بغنة للايضاح بأمرها والاهتمام باظهارها ولدفع وهم تركها لوقوعها فى مقابل نقيضها. وأما قول الرومى وبغنة متعلقة بتسكن فوهم وموهم أن يكون قيدا للسكون فالصحيح ما قدمناه ، وكما أن الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون قويا وغير قوى ولذا قال * واحذر لدى واو وفا أن تختفى * فالمعنى أنك إذا لم تظهرها عندهما كمال إظهارها يخشى إخفاؤها فى أدنى مراتبها ثم قال بعضهم إن النون أصل فى الغنة من الميم لقربه من الخيشوم . وأما قول المصرى وانما لم يذكر التنوين لأنه نون خفيفة فى المخرج والصفة وانما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين فى الوقف وفى صورة الخط وأن لا يكون زائدا على هجاء الكلمة فليس فى محله إذ الكلام فى النون المشددة والمدغم ولا يتصور أنه فى نون التنوين مع أن سيبويه وأتباعه لم يذكروا فى حروف الغنة إلا النون والميم وسيأتى بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها فقد قال سيبويه فى ذكر الحروف التى بين الشديدة والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت وأن ذلك الصوت غنة من الأنف فانما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك الميم وقال نصر بن على الشيرازى ومنها حرف الغنة وهى النون والميم سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهى الصوت المحصور فيها كأصوات الحمام والقمارى اهـ . وأما تقييد الشاطبى التنوين والميم مع الغنة حيث سكن ولا اظهار فبيان للحالة التى تصحب الغنة فيها لهذه الحروف لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة إذ لا تنفك عنها فلذلك قال شرطها أن يكنّ سواكن وأن يكن مخفيات أو مدغمات إلا فى موضع نصوا على الاقدام فيه بغير غنة واختلف فى ذلك على ما سيأتى بيانه فى أحكام النون الساكنة والتنوين فان كن مظهرات أو متحركات فلا غنة أى ظاهرة لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة فى كل حالة بجزئه فالعمل فى النون للسان وفى الميم للشفتين على ما تقدم وكان يجزئه أن يشترط عدم الاظهار إذ يلزم ذلك أن يكن سواكن هذا وقال الشيخ أبو عمرو فى شرح هذه الغنة المسماة بالنون المخفاة هذه النون ليست التى قدمر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم ثم قال وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى فاذا قلت منك وعنك فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون فى التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه هى النون التى مخرجها من الفم وكذلك إذا قلت أمكن وزين مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هى النون الأولى أيضا فافهم ، والله أعلم .

﴿ باب حكم النون الساكنة والتنوين ﴾

(وحكم تنوين ونون) أى ساكن (يلفى) بصيغة المجهول من الالفاء أى يوجد أحدهما فى الكلام مقرونا بأحد حروف الهجاء (اظهار ادغام وقلب إخفا) أخبار معدودة لقوله حكم أتى فى بعضها بالعاطف وفى بعضها بغيره إيماء إلى الجواز وإشعارا إلى الايجاز فيلفى صفة للنونين ومفعوله الثانى مقدر كما قررنا وأما اعراب الرومى بقوله يلفى خبر المبتدأ ونائب فعله مفعول الأول ضمير راجع إلى الحكم ومفعوله الثانى محذوف أى يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام وقوله إظهار خبر مبتدإ محذوف تقديره أى الحكم المذكور إظهار الخ فلا يخفى على أولى النهى أنه تطويل خارج عن تحقيق المبنى وتدقيق المعنى وان كان مأخذه ظاهر عبارة ابن المصنف لكن مراده بيان حله ومما يراد إعرابه أن حكم تنوين مبتدأ ونكره لأنه مضاف إلى النكرة وكل مضاف إلى النكرة نكرة وإنما سوغ كونه مبتدأ وصفه بالجملة ثم قوله إظهار ادغام إنما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة إلى التنوين كما فى قاعدة ورش

(وحكم تنوين ونون) ساكنة (يلفى) أى يوجد عند حروف الهجاء محصورا فى أربعة أقسام وهى (إظهار ادغام وقلب اخفا) وأقسام التنوين مستوفاة فى كتب النحو والنون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا .

(فعند حرف الحلق) نحو من آمن ومن هاجر ومن حاد الله ومن جاهد ومن علم وإن خفتم ومن غل ونحو لكبيرة إلا وفريقا هدى وعزيز حكيم وسميع عليم ونداء خفيا وعزيز غفور (أظهر) هما أى التنوين والنون الساكنة لصعوبة إدغامها فيه كما مر (وادغم) هما بتشديد الدال (فى اللام والرا) نحو: فان لم، وهدى للمتقين، ومن ربكم وغفور رحيم لتقارب المخرجين واتحادهما (لابغنة) مبالغة فى التخفيف إذ فى بقائهما ثقل ما وادغامهما فى ذلك بلا غنة (لزم) أى لازم وفى نسخة أتم فبعد جواز ادغامهما فى ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الأول وعليه العمل (وأدغمن) هما (بغنة فى) حروف(يومن) نحو من يقوم ولقوم يؤمنون ومن ورائهم وجنات وعيون ومن مال وصراط مستقيم ومن نذير وحطة نغفر ووجه الادغام فى النون التماثل وفى الميم التجانس فى الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفى الياء والواو التجانس فى الانفتاح والاستفال والجهر واتفقوا على أن الغنة معهما غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه . واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان إلى أنها غنة المدغم من النون والتنوين للأصالة وذهب الباقون إلى أنها غنة الميم كالنون (الا) أن يكون الحرفان (بكلمة كدنيا) و (عنونوا) وصنوان فلا تدغمهما لئلا تلتبس الكلمة بالمضاعف وهو ماتكرر فيه أحد أصوله نحو صنوان ولما لم يأت للناظم مثال الواو من القرآن أتى بعنونوا من عنوان الكتاب وهو ظاهر ختمه الدال على مافيه وفى نسخة صنونوا .

ثم الفرق بين النونين أن التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم لفظا فى الوصل لا وقفا ولا خطا وأن النون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا وتكون فى الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة منها أربعة جاءت فى التنزيل مختصة بالأسماء وهى تنوين التمكين وهو مايدل على أمكنية الاسم لكونه منصرفا من كمال حركات الاعراب فيه لفظا أو تقديرا نحو اسم الله «وهدى للمتقين» وتنوين المقابلة نحو « مسلمات مؤمنات » فان التنوين فيهما قابل النون فى مسلمين ومؤمنين وتنوين العوض نحو «من فوقهم غواش» فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة ومنه «وأنتم حينئذ» فان تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة أى وأنتم حين إذ بلغت الحلقوم وإنما حركت الذال لالتقاء الساكنين ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف إليه أى وكلهم وتنوين التناسب نحو «سلاسلا وأغلالا» فانه صرف سلاسلا عند بعض القراء لمناسبة أغلالا قال خالد فان قلت قد أخل الناظم بقيد السكون فى قوله ونون. قلت هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لأن الاشتراك فى الحكم يقتضى التسوية فى الوصف غالبا ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون اه وبقيد قوله غالبا خرج مايرد على جوابه بدونه وعدم التسوية منهما فى كثير من الأوصاف على مابيناه وإذا عرفت مجملا أن أحكامها أربعة فاعلمها مفصلة (فعند حرف الحلق) بالاضافة الجنسية أى عند الحروف الحلقية (أظهر) أى النونين والمعنى فأظهرهما عندها (وادغم) بتشديد الدال وهو من باب الافتعال لغة فى تخفيفها من باب الأفعال وأما ماضبط فى بعض النسخ بضم همز أظهر وضم الدال فغير ظاهر وان ذهب إليه ابن المصنف وتبعه الرومى وذكره المصرى ووجهه بأن نائب الفاعل (فى اللام والرا) بخلاف الشيخ زكريا فانه اقتصر على مااخترناه ويؤيده عطف قوله وأدغمن بغنة عليه والمعنى وأدغمها فى اللام والرا بالقصر للوزن (لابغنة لزم) قال خالد أى إدغاما لازما بغير غنة وفى بعض النسخ أتم مكان لزم يعنى ادغاما تاما مستكملا للتشديد وبهذا التقرير يندفع ماتوهمه ابن الناظم حيث جعل لزم صفة لغنة اه والمعنى أنه نعت لمصدر محذوف والأظهر أن التقدير لاتدغم إدغاما مقرونا بغنة وأن قوله لزم جملة مستأنفة مبينة أن الحكم السابق من الادغام فيهما لزم جميع أفرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله

(وأدغمن بغنة فى يومن   إلا بكلمة كدنيا عنونوا)

وفى نسخة صنونوا وهو أولى لورود أصله فى التنزيل من قوله صنوان وغير صنوان بخلاف مجىء العنوان على ماسيأتى له من البيان ثم قوله وأدغمن بالنون الخفيفة المؤكدة ومفعوله مقدر أى النونين ويقرأ يومن باشباع النون ولا يكتب بالواو فى آخره كما فى بعض النسخ ولا يهمز يومن بل يقرأ بالابدال لتحصيل الواو فى أصل الكلمة وسبق حكم الهمزة ولذا قال الشاطبى بينمو ثم الاستثناء من حروف يومن أى إلا الواقع منها بكلمة كدنيا وصنوان ولم يجىء غيرهما منها فى كلمة واحدة من الميم والنون وإلا فكان القياس كذلك فيهما لو وجد الاشتراك لعلة بينهما وأما قول ابن الرومى من أن الاستثناء من أدغمن فلا يصح بظاهره إلا بتكلف بل بتعسف وأما قول زكريا إلا أن يكون الحرفان بكلمة فصحيح بحسب المعنى إلا أنه غير صحيح فى حل المبنى . والحاصل أن الناظم رحمه الله أمر باظهار النونين عند حروف الحلق الستة المتقدمة فى المخارج وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء يجب ترتيبها فى مخارجها الثلاثة من الأقصى والأوسط والأدنى ويجمعها أوائل قولك * أخى هاك علما حازه غير خاسر *

وهو لمجيئها مرتبا فى المبنى مع قطع النظر عن المعنى أحسن موقعا من قول الشاطبى رحمة الله :

* ألا هاج حكم عم خاليه غفـلا * قل المصرى وجمعت فى بيت أيضا وهو قوله :

همز وهاء ثم حاء وعينها وخاء وغين ياأخى تأملا

قلت : تأملنا فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول :

فهمز وهاء ثم عين وحاؤها وغين وخاء ثم كن متأملا

والأمثلة: ينأون من آمن عاد إذ ، وإنما يأتى المثالان لغير من ينقل وينهون من هاجر إن امرؤ هلك وأنعمت من علم حقيق على وانحر من حاد نار حامية فسينغضون من غل ماء غير آسن والمنخنقة إن خفتم يومئذ خاشعة ووجه الإظهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوّع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه قال فى التمهيد وقد ذكر بعض القراء فى كتبهم أن الغنة باقية فيها وذكر شيخ الدانى فارس بن أحمد فى مصنف له أن الغنة ساقطة منهما إذا أظهرا وهو مذهب النحاة وبه صرحوا فى كتبهم وبه قرأت على كل شيوخى ماعدا قراءة يزيد والمسيب اه . وأقول يمكن أن يكون النزاع لفظيا لأن من قال ببقائها أراد فى الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها . ثم اعلم أن القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الحلق جميعها وإنما روى أبو جعفر إخفاءهما عند الخاء والغين من طريق الطيبة إلا فى ثلاث كلمات وهى المنخنقة بالمائدة استثناها بعض أهل الأداء وإن يكن غنيا بالنساء أو فسينغضون بالإسراء ثم لا يخفى وجه تقديم الإظهار فإنه الأصل وثنى بالإدغام لأنه ضد الإظهار المتقدم والشىء يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه إذ الضد أقرب خطورا بالبال ولمساواته له أيضا فى عدة الحروف ثم ذكر القلب لأنه نوع من الإدغام وحرفه واحد قريب إلى الضبط ثم ذكر الإخفاء حفظا للاحصاء ولأنه حالة بين الإظهار والإدغام فيتوقف على تحققهما والله أعلم . ثم أمر بإدغام كل من النونين فى اللام والراء من غير إظهار غنة نحو من ربهم وبشرا رسولا وأن لو وهدى للمتقين ووجه إدغامهما فيهما تلاصق مخرجهما عند الجمهور واتحادهما عند جمع ثم نفى الغنة عنهما مبالغة فى تخفيفهما لأن فى بقائها ثقلا ما قل الرومى أو لاتباع الصفة الموصوف ولتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر وفيه أن الغنة باقية فى حقيقة المثلين من الميمين والنونين فلا وجه لنفيهما فيما ينزل منزلتهما قل ابن المصنف وإلى عدم الغنة أشار بقوله لا بغنة لزم أى لا بغنة لازمة بل منفكة عنها فما سبق لخالد من إسناد الوهم إلى ابن الناظم مبنى على عدم الفهم نعم ذكر زكريا أن فى نسخة أتم فيفيد جواز إدغامهما فى ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الأول وعليه العمل اه والأظهر أن لا يجعل أتم صفة لغنة لئلا يتوهم جوازها فى قراءة أو رواية لما صرح الشاطبى رحمه الله من الاتفاق بقوله :

وكلهم التنوين والنون أدغموا بلا غنة فى اللام والرا ليجملا

بل يجعل صفة الإدغام مقدر كما سبق فى لزم أو خبر لمبتدإ محذوف هو هو ، وهو أفعل التفضيل أى وذلك الإدغام أتم والحكم أعم وهو الملائم لأن الإدغام إذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد فيه الغنة إذ هى كنوع فصل بين الحرفين ثم أمر الناظم بإدغامهما مقرونا بغنة فى حروف يومن وهى أربعة أحرف الياء والواو والميم والنون نحو إن يروا من فئة ينصرونه ومن وال إيمانا وعلى وعن من سنبلة مائة حبة وإن نحو ملكا نقاتل. ثم اعلم أن خلفا راوى حمزة من القراء السبعة يدغمهما فى الواو والياء بلا غنة فاطلاق المصنف رحمه الله بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوى وابن مجاهد المقرى ونحوهما إلى أنها غنة النون تغليبا للأصالة وذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون فى أنه غنة المدغم فيه

وهو اختيار الدانى والمحققين وهو الصحيح لأن الأولى قد ذهبت بالقلب فلافرق بين من و بين أم من . أقول ولايبعد أن يقال بغنتهما إلا فى الواو والياء فإنه لاغنة فيهما بالأصالة وإنما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد أن الغنة فى النون والميم أقوى من الغنة فى الواو والياء ولذا وقع خلف فيهما وجاء التأكيد بإظهار غنة النون والميم المدغمتين على ماسبق بيانهما ولابد أن تكون الغنة فى النونين أظهر من غيرهما ثم وجه الإدغام فى النون هو التماثل وفى الميم التجانس وفى الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفى الواو والياء هو التجانس فى الانفتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنة المد ومن ثم أعرب بالنون فى الأفعال الخمسة كما أعرب بحروف المد فى الأسماء الستة أما إذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء فى كلمة نحو الدنيا وبنيان وقنوان وصنوان ولاخامس لهذه الأربعة أظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف إذا أدغمت وهو ماتكرر أحد أصوله نحو صوّان وديا كذا ذكره المصنف وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثى وهو مااتحد عين الفعل ولامه من حروف أصوله كمد وعد فيصير وزن صوّان فعلان ووزن ديا فعلا ليكون مضاعف الانفعال فإنه يصير باقيا على كونه أجوف وزن فعلا ومع هذا فقد يقال إنه لفيف لكن فى الجملة لايخلو عن الشبهة ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى : * مخافة أشباه المضاعف أثقلا * وأما قول الرومى ونحو عنونوا فإنه إذا أدغم يصير عوّنوا فيصير عموا نخطأ ظاهر إذ عموا لاشك أنه مضاعف وعوّنوا على حاله أجوف غايته أنه انتقل من باب فعلل إلى باب التفعيل فتأمل فى حروف الأصيل . ثم اعلم أن حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين فى كلمة كذلك إذا كان يجب إظهارهما معهما لئلا يشتبه بمضاعفهما إلا أنه لما لم يقع شىء منه فى القرآن فى كلمة لم يحتج إلى استثنائه وأما فى كلمتين وهو قوله من راق فالجمهور على إدغامه وإنما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام بل ران خوف اشتباهه بالمضاعف حيث يصير مرّاق وبرّان فيتوهم أن يكون الأول مبالغة مارق والثانى تثنية البرّ والمراد بالمضاعف هنا معناه اللغوى دون الاصطلاحى فتدبر وسيجىء وجه سكته على غيرهما فى باب الوقف إن شاء الله تعالى . ثم اعلم أنه لم يتأت للناظم أن يأتى بمثال الواو من القرآن فأتى بلفظ عنونوا من عنوان الكتاب بضم العين وبكسرها وهو ظاهر ختمه الدال على مافى طيه ولذا قيل الظاهر عنوان الباطن وماأحسن ملاءمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه إلى المدعى قال ابن المصنف وهو من تعنين الكتاب لختمه وقال الرومى من عنوان الكتاب لختمه والظاهر ماقال صاحب القاموس عن الكتاب وعننه وعنونه وعناه كتب عنوانه اه ولايخفى أن أصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة أن فى تصويرها إشارة إلى أن الواو أعم من أن تكون أصلية أو زائدة . ثم اعلم أن القراء اختلفوا فى نون يسٓ والقرآن ونٓ والقلم حال الوصل كما بينه الشاطبي بقوله :

ويسٓ أظهر عن فتى حقه بدا ونون وفيه الخلف عن ورشهم خلا

وكذا فى نون طسم عند الميم فأظهرها حمزة دون غيره (والقلب عند البا) بقصرها للوزن (بغنة كذا) أى وقلب النونين ميما عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي * وقلبهما ميما لدى الباء * حال كونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إخفائها لديها مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة فى نحو قوله وهم بربهم وأنبئهم وأن بورك وعليم بذات الصدور ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة فى النون والتنوين مع إظهارهما ثم إطباق الشفتين لأجل الباء ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الإخفاء ويتوصل إليه بالقلب ميما لتشاركه الباء مخرجا والنون غنة وقال سيبويه فى تعليل ذلك أى فى وجه تخصيص قلبهما ميما من بين سائر الحروف لأنهم يقلبون النون ميما فى قولهم العنبر ومن بذلك فلما وقع مع الباء الحرف الذى يفرون إليه من النون لم يغيره وجعلوه بمنزلة

(والقلب) والاقلاب للتنوين والنون منهما واجب (عند البا) بالقصر للوزن (بغنة) نحو: أنبئهم وأن بورك ، وعليم بذات الصدور لعسر الاتيان بالغنة ثم إطباق الشفتين عند الإظهار ولاختلاف المخرج وقلة التناسب مع الإدغام فتعين الإخفاء لقلبهما ميما لمشاركتها الباء مخرجا والنون غنة (كذا

النون إذا كانا حرفى غنة ولم يجعلوا النون باء لبعدها فى المخرج من الباء ولأنها ليست فيها غنة أى فى الباء ولكنهم أبدلوا امكانها من أشبه الحروف بالنون وهى الميم ثم قوله كذا متعلقات المصراع الآتى أى وكذلك بغنة (الاخفا لدى باقى الحروف أخذا) بصيغة المجهول وألفه للاطلاق والتقدير أخذ به أى بالاخفاء ولا يبعد أن يقال أخذهما أى بالقلب والاخفاء أو بما ذكر من مجموع ما تقدم أى عمل بها والله أعلم ولا يبعد أن يكون الألف للتثنية والضمير راجع إلى الحكمين من القلب والاخفاء فى هذا البيت وقد أبعد الرومى حيث قال وأخذا مبنى للمفعول تثنية أخذ ونائب فاعله ضمير راجع إلى النونين ثم قال ويجوز أن يكون مفردا ويكون الألف للاطلاق ونائب فاعله راجع إلى النون فتكون اللام فى القلب عوضا من النون الساكنة فقط وعدم التعرض بحال التنوين لمشاركته النون فى الحكم المذكور اه وهو فى غاية من التكلف ونهاية فى التعسف مع أن الاسناد غير صحيح إلا أن يقدر مضاف ويقال إخفاؤهما فتأمل فانه موقع ذلك ثم قول الناظم الاخفا بقصر الهمز ضرورة وبنقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بها عن همز الوصل لغة وقراءة كما سبق تحقيقه فى الأضراس والتقدير إخفاؤهما الاخفاء لهما كما ذكره زكريا .

والحاصل أن الناظم أخبر أن النون الساكنة والتنوين كما قلبا ميما عند الباء وأخفيا بغنة كذلك أخذ اخفاؤهما بغنة عند باقى الحروف الخمسة عشر وهى ما عدا الحروف السابقة للأحكام الثلاثة وقد جمعها بعض الفضلاء فى أوائل هذه الكلمات :

ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركتنى سكران دون شرابى
طوقتنى ظلما قلائد ذل جرعتنى جفونها كأس صابى

واعلم أن الجيم من جفونها مكررة لاقامة الوزن ولذا لم تميز كغيرها بالأحمر فهو كما قال الشاطبى :

ورب مكان كرر الحرفُ قبلها لما عارض والأمر ليس مهولا

والأمثلة منضود من ضعف عذابا ضعفا وينزل فان زللتم نفسا زكية وينفق فان فاء واسفر فعدة ومنثورا فمن ثقلت أزواجا ثلاثة وكنتم ان تبتم جنات تجرى ما ننسخ أن سيكون ورجلا سلما الرجل وعنده ومن دخل عملا دون ذلك وينشىء فمن شهد شىء شهيد وما ينطق فان طبن صعيدا طيبا وانظر إن ظن ظلا ظليلا وينقلب وان قيل بتابع قبلتهم لينظر من ذا الذى ظل ذى ثلاث وتنجيكم وان جنحوا ولكل جعلنا وأنكالا من كان زرعا كلتا وينصركم ولمن صبر عملا صالحا ووجه الاخفاء تراخي باقى حروف الهجاء عن مناسبة حروف الادغام ومباينتها لحروف الاظهار فأخفيت فان الاخفاء حال بين الاظهار والادغام الذى لا تشديد معه وإن إخفاء الحروف نفسه عند غيره لا فى غيره بخلاف الادغام قال اليمنى وحقيقة الاخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الرومى المراد هنا إخفاء الحروف لا إخفاء الحركة ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب إلى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام فى الوصل والوقف وان كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله أعلم . فان قلت وجود الغنة مع الادغام فى الواو والياء يمنع أن يكون ادغاما فينبغى أن يكون اخفاء كما صرح به السخاوى حيث قال . واعلم أن حقيقة ذلك اخفاء لا ادغام وإنما يقولون له ادغاما مجازا وإلا فهو فى الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقى الغنة ويمنع تمحض الادغام لكن لا بد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الأكابر حيث قالوا الإخفاء ما بقيت معه الغنة . أجيب بأن الادغام مع الغنة فى الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه وهو عند من أذهب الغنة إدغام كامل وتوضيح ذلك ما قاله الناظم فى النشر فان قلت الصحيح من قول الأئمة أنه ادغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام فى أحطت وبسطت

الاخفا) لهما بنقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل (لدى) أى عند (باقى الحروف) الخمسة عشر (أخذا) به بألف الاطلاق نحو «ولولا أن ثبتناك ، والأنثى بالأنثى ومن نطفة ثم ، ولمن صبر ، وانصرنا ، وريحا صرصرا» لتراخيها عن مناسبة حروف الادغام ومباينتها حروف الحلق . والاخفاء لغة الستر واصطلاحا نطق بحرف بصفة بين الاظهار والادغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة فى الحرف الأول ، ويفارق الاخفاء الادغام لأنه بين الإظهار والادغام وبأنه اخفاء الحرف عند غيره لا فى غيره بخلاف الادغام فيها . ثم أخذ فى بيان أحكام المد فقال :

والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه إذ التشديد ممتنع مع الاخفاء . قلت قال الحافظ أبو عمرو فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحيحا فى مذهبه لأن حقيقة باب الادغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر إذا كان لفظه ينقلب إلى اللفظة المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه بل هو فى الحقيقة كالاخفاء الذى يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك رأسا فى مذهبه إذ غير ممكن أن تكون منفردة فى غير حرف أو مخالطة بحرف لا غنة فيه لأنها مما تختص به النون والميم لا غير اه . فان قيل هلا أدغمت النون الساكنة فيهما بغنة إذا كانتا فى كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين المضاعف . أجيب بأنها لما كانت فارقة فرقا خفيا لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرا فمنع الادغام حذرا من اللبس ظاهر اهذا وقد قال بعض المحققين فى أحكام النون الساكنة والتنوين التحقيق أنها ثلاثة إظهار وادغام محض وغيره وسبق بيانه وإخفاء مع قلب ودونه قال المصنف فى النشر فلا فرق حينئذ بين أن بورك ومن يعتصم بالله إلا أنه لم يختلف فى إخفاء الميم المقلوبة عند ماذكر ولا فى إظهار الغنة فى ذلك بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ثم قال وما وقع فى كتب بعض متأخرى المغاربة من حكاية الخلاف فى ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء ، والعجب أن شارح أرجوزة ابن برى فى قراءة نافع حكى ذلك عن الدانى وإنما حكى الدانى ذلك فى الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الاخفاء اه كلامه .

﴿ باب المدات ﴾

(والمد لازم وواجب أتى) أى المد (وجائز وهو) أى المد (وقصر ثبتا) بألف التثنية أى ثبت كلاهما إذ الكلام فى المد الجائز . والمد لغة الزيادة واصطلاحا إطالة الصوت بحرف مدى من حروف العلة . والقصر لغة الحبس واصطلاحا ترك المد وهو الأصل إذ المد لا بد له من وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبرى المد طول زمان صوت الحرف واللين أقله والقصر عدمهما وقدم الناظم المد على القصر مع أن القصر هو الأصل لأنه هو المقصود بالذكر لأنه يبحث فيه القراء وأما قول المصرى إذ لا فائدة فى ذكر حكم القصر لخروج عن الحد إذ فيه الفوائد أيضا من غير الحصر مع أن الأشياء إنما تتبين بأضدادها . ثم اعلم أن حروف المد ثلاثة الألف ولا تكون إلا ساكنة ولا توجد حركة ما قبلها إلا من جنسها وهو الفتحة والياء الساكنة إذا كان قبلها كسرة والواو الساكنة إذا وقع قبلها ضمة أما إذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فتسميا حروف اللين وإذا كانتا متحركتين فاختصا بحرف العلة . والحاصل أن العلة أعم من المد واللين والألف دائما مد بخلاف أخويها ثم قيل بتباين حرفى المد واللين وعدم صدق أحدهما على الآخر فى التمكن لكن من المحققين من جعل بينهما عموما وخصوصا مطلقا مع قوله بذلك الفرق السابق قاطعا بصدق حروف اللين على حروف المد من غير عكس . ثم المد نوعان أصلى وهو اللازم لحروف المد الذى لا ينفك عنها بل ليس لها وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه ويسمى مدا ذاتيا وطبيعيا وامتداده قدر ألف واجتمعت الثلاثة فى كلمة أوتينا فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد وفرعى وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار المد الأصلى والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة لا ترك أصل المد لما تقدم فافهم . ثم السبب لزيادة المد إما همز أو سكون والهمز إما أن يوجد مع حروف المد فى كلمة أو فى كلمتين والسكون اما لازم أو عارض فالأقسام أربعة لازم وواجب وجائز وعارض وسيأتى تعريف كل فى محله مع ما يتعلق بحكمه . قال ابن المصنف وإلى الأربعة أشار فى البيت . قلت المصنف ماذكر سابقا فى مقام الاجمال إلا ثلاثة وأما فيما سيأتى من بيان التفصيل فذكر الأربعة وكأنه أدرج هذا العارض فى ضمن

(والمد) وهو لغة الزيادة ، واصطلاحا إطالة الصوت بحرف مدى من حروف العلة وهو ثلاثة أقسام (لازم وواجب أتى * وجائز وهو) أى المد (وقصر) وهو لغة الحبس ، واصطلاحا ترك المد وهو الأصل (ثبتا) وقد أخذ فى بيان أقسام المد فقال :

الجائز لاشتراكهما فى حكم جواز المد والقصر فى الجملة أو بالنسبة إلى اختلاف أهل القراءة (فلازم إن جاء بعد حرف مد) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون كما فى قوله تعالى تب وحج ونحوهما ويخفف للوزن (ساكن حالين وبالطول يمد) أى يزداد حرف المد والمراد بالطول قدر ثلاث ألفات على خلاف فى اعتبار المد الأصلى معها أو بدونه فلازم خبر لمبتدإ مقدر أى فالمد لازم وقوله ساكن حالين فاعل جاء وهو بالاضافة أى ساكن فى حالى الوصل والوقف وقيل هو الذى لا يخلو عن السكون والمؤدى واحد والمعنى متحد وأما العارض الذى يقابله فهو أن يكون سكونه عارضا لأجل وقف أو إدغام كما سيأتى . والحاصل أن الفاء لتفصيل ما أجمل أوّلا فأخذ يبين كل نوع من أنواع المد مفصلا فأخبر أن المد اللازم هو الذى جاء بعد أحد حروف المد حرف ساكن لازم سكونه فى الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا عند الاعلال نحو دابة فانها فى الأصل كانت دابية على وزن فاعلة فسكنت الباء الأولى وأدغمت فى الثانية فلا يسمى سكونه عارضيا عند القراء ثم السكون إما مدغم نحو ولا الضالين وأتحاجونى وهذانّ واللذانّ عند من شدد نونهما وآلذكرين فى وجه الابدال دون التسهيل وهذا لازم كلى ويسمى لازما مشددا وإما غير مدغم كما فى فواتح السور من صٓ وقٓ ونحوهما وهذا لازم حرفى باعتبار أصل كلى ويسمى لازما مخففا ويلحق به نحو آلآن فى موضعى يونس وكذا واللائى ومحياى فى قراءة من أسكن ياءهما لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض . واختلف فى المٓ فى فاتحة البقرة وكذا فى فاتحة آل عمران وقفا هل مد اللام لكونه مشددا أكثر أو مد الميم لأنه فى محل الوقف أظهر والجمهور على التساوى على ما صرح به الجعبرى . ثم اعلم أن القراء أجمعوا على مد اللازم بقسميه مدا مشبعا قدرا واحدا من غير إفراط فقد قال الناظم فى النشر لا أعلم بينهم فى ذلك خلافا سلفا ولا خلفا إلا ما ذكره الأستاذ الجاجان فى كتاب [حلية القراء] اتصالا عن أبى بكر بن مهرانّ إلا حيث قال والقراء مختلفون فى مقداره فالمحققون منهم على أنه الاشباع والأكثرون على اطلاق تمكين المد فيه . ثم اختلفوا أيضا فى تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكينا من المظهر من أجل الادغام مثل دابة بالنسبة إلى محياى عند من أسكن وينقص عند هؤلاء مد صٓ والقرآن ذى الذكرٓ ونٓ والقلم عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن مد غير المدغم فوق المدغم وقال لأن المد يتحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكأن الحركة فى المدغم فيه حاصلة فى المدغم فقوى بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفى الحرف وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر فى ذلك كله إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود فى كل فلا حاجة للتفصيل فى ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه صرح أبو عمرو الدانى رحمه الله وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز فى الادغام نحو الرحيم ملك وفيه هدى كما هو قراءة أبى عمرو برواية السوسى وكذا لا تيمموا ولا تعاونوا على رواية البزى عن ابن كثير فليس فى محله إذ كلام المصنف على حسب مرامه إنما هو فى ساكن حالين والأمثلة المذكورة ليست كذلك إذ الادغام عند الوقف على الكلمة الأولى منهما فحقها أن تذكر فى المد الجائز لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها أو فى المد العارض لأن العارض كما يكون فى الوقف يكون عارضا فى الوصل وكذا المٓ الله فى الوصل عند الكل والمٓ احسب الناس عند الناقل وهو ورش مطلقا وحمزة وقفا من المد الجائز أو العارض لأنه إن اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار زكريا على ما عداه وأن اعتبار الأصل عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر فالاشباع وأغرب المصرى حيث جعل نحو والصافات صفا بالإدغام

(فلازم إن جاء بعد حرف مـد) حرف (ساكن حالين) بالاضافة أى ساكن فى حال الوصل والوقف (وبالطول يمد) بقدر ألفين واللازم قسمان لازم كلى نحو دابة وآلذكرين فى وجه الابدال ، ولازم حرفى نحو قٓ وصٓ لكن يجوز فى عين كل من فاتحة مريم وشورى التوسط تفرقة بين ما قبله حركة من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه ليكون لحرف المد مزية على حرف اللين

عند حمزة ونحوه فلا أنساب بينهم ولا تيمموا من المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعل من القسم الجائز والمعتمد الأوّل وهذا زلل منه وخطل فانه ذهب إلى خلاف ما صرحوا به فما ذكرناه فهو المعوّل . ثم اعلم أن أهل الأداء اتفقوا على اشباع المد للساكن اللازم فى فواتح السور التى وجد فيها حرف المد والسكون وكذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى :

وفى نحو طه القصر إذ ليس ساكن   وما فى ألف من حرف مد فيمطلا

واختلفوا فى قدر مد غير الفواتح فمنهم من مد قدر ألفين كالفواتح وهو اختيار الناظم واليه أشار بقوله وبالطول يمد كذا ذكره المصنف مجملا وينبغى أن يكون كلامه محمولا على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الأصلى ليصح اطلاق الطول عليه فإن أقل الطول ثلاث ألفات والتوسط قدر ألفين ليبقى قدر ألف للقصر ثم قال ومنهم من مد قدر ألف واختاره الأهوازى والسخاوى فى قوله :

والمد قبل المسكن دون ما   قد مد للهمزات باستيقان

أقول ومن المعلوم أن أقل مد الهمزات ثلاثة اجماعا فمراده بقدر ألف غيرما فى حرف المد من المد الطبيعى ثم وجه المد اللازم أنه تقرر فى علم التصريف أنه لا يجمع فى الوصل بين الساكنين فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد فى المد ليقدر محركا وهذا موضع الزيادة ولذا قال الخاقانى :

مددت لأن الساكنين تلاقيا   فصارا كتحريك كذا قال ذو الحبر

هذا ويسمى مد العدل أيضا لأنه يعدل حركته ولتساوى القراء فى قدر مده قال ابن المصنف ويسمى مد الحجز لأنه فصل بين الساكنين وجعله خالد فى شرحه مد الحجز كقوله أأنذرتهم وأئذا سمى بذلك لدخول الألف بين الهمزتين حاجزة بينهما ومبعدة إحداهما عن الأخرى عند بعض القراء ممن يدخل الألف بين الهمزتين كراهة توالیهما متحركتين سواء كانتا متفقتين أو مختلفتين . ثم اعلم أن لفظ عين فى فاتحتى سورة مريم والشورى لما كان ياؤه لينية غير مدية وإن كان سكون النون لازما اختلف القراء فى مقدار مدها فقال ابن المصنف فيه الاشباع والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شراح الشاطبية على جواز القصر أيضا كما أشار اليه الشاطبي بقوله :

ومد له عند الفواتح مشبعا   وفى عين الوجهان والطول فضلا

لأن الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر والتوسط ويحتمل الطول مع أحدهما فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة فوجه الاشباع أنه قياس مذاهبهم فى الفصل بين الساكنين وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمد مع ما فيه من المناسبة لما جاوره من الممدود كصاد فى مريم وسين فى شورى ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين ووجه القصر أن المد من خواص حرف المد فينتفى بانتفائه مع أن القصر هو الأصل وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها فى طيبته فقال * ونحو عين فالثلاثة لهم * فثبت الأوجه من الطريقين فلا يعبأ بقول مخالفها ثم اعلم أنه حيث قيل بالقصر فى كلمة فلا يخرج بها عن المد الأصلى الذى لا يقوم ذات الحرف الا به ولا يتوقف على وجود سبب مده فالمخرج عنه مخطىء لأنه لا يتوصل اليه الا باسقاط حرف من القرآن (وواجب إن جاء قبل همزة) بالاشباع (متصلا إن جمعا بكلمة) المشهور على ما فى النسخ المحررة والأصول المعتبرة بكسرة همزة إن على أنها للشرط قال اليمنى والأولى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة قلت لم يتجه وجه الأولى مع أن النسخة الأولى مستقيمة فى المعنى غير محتاجة إلى تقدير فى المبنى قال وفى بعض النسخ إذ جمعا فيكون تعليلا للاتصال . قلت إن صحت إذ ولم يكن تصحيفا لأن فحينئذ ينبغى أن يكون للظرفية إذا لم يستحسن تقديم التعليلية أى والمد واجب إن جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها

(وواجب إن جاء قبل همزة) حالة كونه (متصلا إن جمعا) يعنى بأن جمع المد والهمز (بكلمة) نحو جاء وبالسوء ومسيئا وسمى متصلا لاتصال الهمزة بكلمة حرف المد وله محل اتفاق وهو اتفاق القراء على اعتبار أثر الهمزة من زيادة المد ومحل اختلاف وهو تفاوتهم فى الزيادة والمد فيه عند أبى عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف وقيل وربع وعند ابن عامر مقدار ألفين وعند عاصم مقدار ألفين ونصف وعند ورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات وهذا كله تقريب لا يضبط الا بالمشافهة والادغام

بأن اجتمعا فى كلمة واحدة كما مثله الشاطبي بقوله * بجيء وعن سوء وشاء اتصاله * ومنه قوله : هاء هؤلاء فتنبه لهذا الأمر اللغوى فان الاعتبار بالاتصال الأصلى لا بالاتصال الكتبى ولا بالانفصال الرسمى ومنه النبيء عند من همز ويسمى هذا المد مد المتصل لما ذكر وله محل اتفاق ومحل اختلاف أما الأول فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة إذا كانت بعد المد بخلافه إذا كان الهمز قبل حرف المد كآمن وأوتمن وإيمان والآخرة فانه من مختصات رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ويسمى مد البدل وكذا يجوز له الوجهان فى نحو شىء وسوء مما يقع الهمز بعد أحد حرفى اللين وصلا ويجوز فيه الأوجه الثلاثة له ولغيره وقفا ولم يتعرض الناظم لهما لأن غرضه فى هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها لا ما اختلف فيها لأنها موضوعة للمبتدئين على أن مد البدل اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبرى من أن حروف المد الذى وقع بعد همزة متصلة محققة أو مخففة بالإبدال أو التسهيل أو النقل الجائز مقصورة لكل القراء وجها واحدا إلا أن ورشا من طريق الأزرق ورد عنه ثلاث طرق: القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو مذهب أبى عمرو الدانى ومكى والطول وهو مذهب الهذلى فيما رواه عن شيخه أبى عمرو وضبطه بالإشباع المفرط وذهب الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط وهو قدر ثلاث ألفات وممن روى الثلاثة الصفراوى فى إعلانه والشاطبي فى قصيدته . وأما الثانى وهو تفاوت الزيادة فى مراتب المد فالذى نقله السخاوى عن شيخه الإمام الشاطبي أنه كان يرى فى هذا النوع مرتبتين طولى لورش وحمزة ووسطى للباقين قال ابن المصنف وكان الناظم يأخذ به إذا قرأ من طريق الشاطبي : أقول وفى الطولى خلاف هل هو مقدار خمس ألفات أو أربع وكذا فى الوسطى هل هو مقدار أربع أو ثلاث ومنشأ الخلاف إدخال المد الأصلى فيه وتركه فالنزاع لفظى لا تحقيق قال ابن المصنف : وإذا اعتبرت مراتب القراء فى الترتيل والتوسط والحدر تلخص منها أربع مراتب فيكون أطولهم فى هذا النوع ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون . أقول وقد جمعها الشيخ عبد الله الجزرى فى بيتين فقال :

وأطولهم مداً بها جود فاضل   ودونهما نور ودونه رم كلا
وأقصره من هذين حافة بحره   بخلفهما والقصر لا تعد مطوّلا

لكن قوله بخلفهما إنما أراد فى المد المنفصل لهما وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله نظما :

بمد بقدر الخمس جود وفاضل   والأربع نجم وثلاث رضا كلا
والاثنان بردارم ثم حامد   مراتب مد جاء فى ذا مسجلا

ثم تفصيله ما ذكره المصنف فى التقريب حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش وذهب آخرون إلى تفاضل مراتبه كما تقدم وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره وبه قرأت على عامة مشايخى وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار أبى بكر بن مجاهد وصاحب العنوان والشاطبي وبه كان يقرأ وبه أخذ غالباً وقال أيضا فى التقريب بعد ذكر اختلاف القراء فى المد المنفصل على ما سبق بيانه وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الأداء من المشارقة والمغاربة وذهب آخرون إلى أن وراء القصر مرتبتين طولى لحمزة والأزرق ووسطى لمن بقى كما هو اختيار الشاطبي ومن معه فى المتصل وبه أخذ اختصاراً وأما المد اللازم نحو دابة فكلهم يقرءون على نهج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزرى مطلقا والله أعلم. وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلا عن الهذلى فمردود بما صرح به الناظم فى النشر حيث قال وهذا شيء لم يقله الهذلى ولا ذكره العراقى وإنما ذكر العراقى التفاوت فى مده فقط ثم قال الناظم وقد تتبعته فلم أجده فى قراءة صحيحة ولا شاذة بل رأيت النص بمده عن ابن مسعود رضى الله عنه

يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم «أن ابن مسعود كان يقرئ رجلا فقرأ الرجل: إنما الصدقات للفقراء والمساكين، مرسلة فقال ابن مسعود ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف أقرأكها يا أباعبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: إنما الصدقات للفقراء والمساكين» فمدها. قال الناظم وهذا حديث جليل حجة ونص فى هذا الباب ورجال إسناده ثقات رواه الطبرانى فى معجمه الكبير. ثم اعلم أن القراء اختلفوا فى مقدار هذه المراتب عند من يقول بها فقيل أول الرتب ألف وربع قال زكريا وهذا عند أبى عمرو وقالون وابن كثير ثم ألف ونصف ثم ألف وثلاثة أرباع ثم ألفان وقيل أولها ألف ونصف ثم ألفان ثم ألفان ونصف ثم ثلاث ألفات وهذا هو الذى اختاره الجعبرى وقيل أولها ألف ثم ألفان ثم ثلاث ثم أربع قال الرومى وهذا مذهب الجمهور ولا يخفى عليك أن المراد بالألف ماعدا الألف الذى هو المد الأصلى للاجماع على ذلك وأما معرفة مقدار المدات المقدرة بالألفات فأن تقول مرة أو مرتين أو زيادة وتمد صوتك بقدر قولك ألف ألف أو كتابتها أو بقدر عقد أصابعك فى امتداد صوتها وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن إذ لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان ثم وجه المد أن حرف المد ضعيف خفى والهمزة حرف قوى صعب فزيد فى حرف المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوى وقيل ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها ثم لا يخفى أن المد ليس حرفا ولا حركة بل زيادة على كمية حرف المد إلا أنها عارضة لا تقوم إلا بها كالحركة عليها وسيجىء زيادة بيان لها (وجائز إذا أتى منفصلا) أى والمد جائز إذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلا عن الهمزة بأن اجتمعا فى كلمتين وهو أن يكون حرف المد فى آخر الكلمة الماضية والهمزة فى أول الكلمة الآتية وقد جمع الشاطبى أمثلته فى قوله: * ومفصوله فى أمها أمره إلى * منبهاً على أن المعتبر فى حرف المد أن يكون ملفوظيا لا أن يوجد مكتوبيا ومن اللطافة ما أشار فى العبارة من أن حصول الجمع بين المثالين يولد مثالا ثالثا وهو وقوع حرف الألف قبل الهمزة فتأمل فانه عليه المعول وإنما سمى هذا المد جائزا لاختلاف القراء فيه فان ابن كثير والسوسى يقصرانه بلا خلاف وقالون والدورى يقصرانه ويمدانه والباقون يمدونه بلا خلاف وتفاوت هذا المد المنفصل فى الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر فى المد المتصل وقد يقال سمى جائزا لأنه إنما يجوز مده إذا وصل بين الكلمتين فى القراءة وأما إذا وقف على الكلمة الأولى فلا مد أصلا كما لا يخفى، وقيل سمى جائزا لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذ كما بيناه، وأما قول المصرى فالجائز ما كان مده جائزا عند جميع القراء مع جواز القصر، وقيل ما جاز مده عند جميع القراء والعبارة الأولى أولى فلا يخفى أن كليهما لا يصح عند أرباب المبنى وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده عندهم ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم وإنما جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز فى كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن إطلاقه فى مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ مع أن مؤدى العبارتين فى كلامه متحد فلله در القائل:

عباراتنا شتى وحسنك واحد وكل إلى ذاك الجمال يشير

فالرجل كحاطب ليل لا يفرق ما وقع فى يده من حصول نيل فوجه المد اعتبار اتصالهما لفظا فى الوصل واعتبار العارض كاللازم ولما روى «أنه سئل أنس رضى الله عنه عن قراءة النبى صلى الله عليه وسلم فقال كان يمد صوته مداً» وهذا الخبر عام فى المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد كذا ذكره ابن المصنف لكن ينبغى أن يفصل ويحمل كل موضع من محال المد على مقداره اللائق به حتى يشمل المد الأصلى والفرعى والاتفاقى والاختلافى. وأما وجه القصر فهو إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف فان العارض بمنزلة المعدوم. وأما ما نقل أبو على الأهوازى عن الحلوانى والهاشمى كلاهما عن

(وجائز إذا أتى) حال كونه (منفصلا) بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول أخرى نحو: «يا أيها الناس»

(أوعرض السكون وقفا) أو إدغاما **(مسجلا)** أى مطلقا أى سواء كان سكونا محضا أم مع إشمام **بخلاف الوقف مع الروم فإنه كالوصل نحو** نستعين ونحو الرحيم ملك فى قراءة أبى عمرو ونحو ولا تيمموا فى قراءة البزى وفى المد للسكون المذكور ثلاثة أوجه: الأول حملا له على اللازم بجامع اللفظ . والتوسط فى العروض لسكون المنحط عن لزومه . والقصر لجواز التقاء الساكنين فى الوقف فاستغنى بالسكون عن المد وفى المد المنفصل خلاف : فورش وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى يثبتونه بلا خلاف وابن كثير والسوسى ينفيانه بلا خلاف وقالون والدورى يثبتانه وينفيانه ، وتفاوت المادين فى الزيادة كتفاوتهم فيما مر فى المد المتصل . والحاصل أن المد قسمان : أصلى وهو المد الطبيعى الذى لا تقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على سبب نحو : « الذين آمنوا وعملوا » وفرعى وهو بخلاف ذلك وهو الذى تكلم عليه الناظم وسببه همز أو سكون فزيد فى حرف المد لضعفه فتقوى بالزيادة وليس المد حرفا ولا حركة والمد مع الهمز قسمان: لاحق له نحو «آمن، وإيمان وأوتوا » فلورش المد والقصر والتوسط . وسابق عليه متصل ومنفصل . والمد مع السكون قسمان لازم وجائز فاللازم قسمان لازم كلمى ولازم حرفى وقد مر ذلك لكن اختلف فى مد الميم فى الٓمٓ الله ومن الٓمٓ احسب الناس ، على قراءة ورش بالنقل فقيل يمد اعتبارا بعدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر وقيل لا يمد اعتبارا بالاعتداد بالعارض . والجائز ما كان سببا لسكون لوقف أو إدغام وكذا المد المنفصل كما مر . هذا وقد ذكر ابن القاصح للمد عشرة ألقاب ذكرتها فى مصنف مفرد مشتمل على أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر . **ولما فرغ من التجويد وأحكامه عقبه بذكر متعلقاته من الوقف والابتداء فقال :**

القواس عن ابن كثير فى جميع ما كان من كلمتين تجويز البتر وهو حذف الألف والواو والياء فقال أبو عمرو والدانى هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به قال ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها وعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازا (أوعرض السكون وقفا مسجلا) أو للتنويع لا للترديد عاطفة لما بعدها على قوله أتى أى والمد جائز أيضاً إذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقف أو موقوفا عليه ، ومعنى مسجلا مطلقا بأن يكون الوقف بالإسكان سواء يكون معه الإشمام أم لا بخلاف ما إذا كان الوقف بالروم فإنه حينئذ حكمه حكم الوصل وسيأتى بيان الروم والإشمام فى محلهما مع اختلاف محالهما وأما عطف الشيخ زكريا وقفا على قوله أو إدغاما أى صاحب إدغام فلا دلالة عليه فى كلام المصنف أصلا إلا أنه كالمستدرك عليه أورده نصلا ويعتذر عن المصنف بأنه إنما حصل هذه المقدمة لما اتفق عليه الأمة وذهب إليه أكثر الأئمة ثم الأمثلة فى الوقف العارض نحو : الرحيم ونستعين والصراط فيجوز فى كل منها لكل القراء ثلاثة أوجه الطول والتوسط والقصر فوجه الطول حمله على اللازم بجامع اللفظ ووجه التوسط اعتبار كون الوقف العارض ملاحظا عن سكون اللازم أو التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع ما ذكر فيما سبق أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا فاستغنى عن المد .أقول وهذه الأوجه الثلاثة تجوز فى السكون العارض عند الجميع أيضا ولو كان بعد حرف اللين نحو لا خوف ولا خير إلا أن الطول أفضل ثم التوسط وهذا فى حرف المد وأما فى حرف اللين فالقصر أولى ثم التوسط وقال زكريا وفى نحو الرحيم مالك فى قراءة أبى عمرو أى برواية السوسى ونحو ولا تيمموا فى قراءة البزى يجوز ثلاثة أوجه . أقول فكأنهم قاسوا العارض فى الوصل على العارض فى الوقف فأعطى له حكمه فالشرط أن لا يقف على الكلمة الأولى سواء وقف على الأخرى أو وصلها بما بعدها . فان قلت إن ما يفهم من قول الناظم وجائز أن المد جائز وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مد والآخر منهما قصر فالتوسط أمر زائد لا يؤخذ منه ولا يشير إليه ما يدل عليه فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو أعم من أن يكون طولا أو توسطا ولهذا نص المصنف على الأول فى اللازم المتصل بقوله وبالطول يمد لئلا يتوهم مطلقا المد الشامل له ولغيره أو نأخذ من عموم القصر الذى هو نقيض المد ما يكون قصرا حقيقيا أو إضافيا كما يستفاد من صنيع الشاطبى رحمه الله فى قوله * بطول وقصر وصل ورش ووقفه * فإن الإجماع على أن مراده بقصر هو التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكان صريحا على المقصود. ثم اعلم أن ههنا دقيقة وهى أن إدخال الألف بين الهمزتين على ما هو المقدر عند بعض القراء وإن كان حرف مد فليس بموجب لزيادة الامتداد وإن وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهل كرواية هشام عن الإمام الشامى فى نحو أأنتم بخلاف إبدال الهمزة الثانية ألفا حيث يتولد منه المد اللازم والفرق أن أصل هذه الألف موجود فى بنية الكلمة بخلاف الأولى فإنه ليس له ثبوت فى الرسم أصلا وبهذا يتبين أن صورة الألف إنما هى للهمزة الثانية وأن الأولى هى الساقطة خلافا لمن خالف فى هذه القاعدة . ثم اعلم أن الألف مركب من فتحتين والواو مركب من ضمتين والياء مركب من كسرتين فإذا أشبعت الفتحة يتولد منها ألف وإذا أشبعت الضمة يتولد منها الواو وإذا أشبعت الكسرة يتولد منها الياء

كذا ذكر الشارح اليمنى وفيه إيماء إلى أن هذه الحركات هى أصول هذه الحروف ومختار الشاطبى أن القضية منعكسة حيث قال : وأما هما واو وياء . يؤيده ما ذكره من أن الحروف ذات والحركة عرض محلها . ثم اعلم أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحى أما باعتبار المعنى اللغوى وكذا العرفى فلا فرق بينهما فانه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء فلو قرىء بالقصر يكون لحنا جليا وخطأ فاحشا مخالفا لما ثبت عن النبى ﷺ بالطرق المتواترة وكذا إذا زاد فى المد الأصلى والطبيعى على مده العرفى من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية فى الحرمين الشريفين فى الحرم المحترم فانه محرم قبيح لاسيما وقد يقتدى بهم بعض الجهلة ويستحسن ما صدر عنهم من القراء وأما إذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغى أن لا يقع تركيب وتلفيق فى قراءته بأن يمد فى موضع ويقصر فى موضع فانه مكروه وأما إذا كان فى نفس واحد فهو أشد كراهة . ثم اعلم أن الزيادة على مقدار الوارد فى حد المد أيضا ممنوع فمذهب الجمهور أن قدر المد الأولى خمس ألفات وقدر المد الطولى أربع ألفات وقدر مد المتوسط ثلاث ألفات وقدر المد فوق القصر ألفان ومذهب العراقيين أن قدر المد الطولى أربع ألفات ثم ينقص النصف فى كل مرتبة حتى ينتهى إلى مرتبة القصر وهى ألف واحد ومذهب الصقلى أن المد الطولى ألفان ثم ينقص فى كل مرتبة ربع ألف لكن الجعبرى رد المذهب الأول فى المتصل والمنفصل حيث قال ولا تحصيل لمن قال غايتهما خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب الثانى حيث قال وهذا أعدل وبه قرأت . أقول والأولى أن يكون مراد الجمهور بالخمس بناء على إدخال المد الأصلى ومراد غيرهم بالأربع ما عداه فالخلاف لفظى لا حقيقى . والحاصل أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات اجماعا فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين فمن أقبح البدعة وأشد الكراهة وأما تقدير الهذلى الطولى بست ألفات وذلك فى كامله لورش فيما رواه الحداد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون فنسبوه فى ذلك إلى الوهم كما قال المصنف رحمه الله فى نشره والله أعلم ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد معايش وداود إذ ليس بعد ألفهما إلا الياء والواو المتحركان وهما ليسا من أسباب المد وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المد أربعة عشر وكذا عد غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكر إجمالا وإنما اختلف باختلاف الأسماء فكل الصيد فى جوف الفرا كما ورد عن سيد الورى . هذا وقد أطلق الشاطبى فى الفرش المد وأراد به حرفه كقوله : وفى حاذرون المد . واستعمل القصر فيه أيضا وأراد به حذفه كقوله :
وفى لابثين القصر . ثم اعلم أن الشارح المصرى ذكر أن الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ثلاثة مذاهب الأول الاشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض وهو اختيار الشاطبى لجميع القراء فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكل القراء إلا المد وليس كذلك لقوله فى الشاطبية * وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن * أى من السكون اللازمى لمقابلته بقوله * وعند سكون الوقف وجهان أصلا * مع ما فيه من الاشارة إلى أن الوجهين أصلان وهما المد والقصر وهناك وجه فرع يتفرع عليهما مع عدم اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما ليعدل الأمر بالحط عن درجة الأولى وبالرفع فى درجة الأخرى . ثم اعلم أن أسباب المد منها لفظى كما تقدم ومنها معنوى وهو قصد المبالغة فى النفى وهو سبب قوى مقصود عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظى عند القراء ومنه مد التعظيم فى نحو لا إله إلا الله ولا إله إلا أنت وهو قد ورد عن أصحاب القصر فى المنفصل لهذا المعنى كما نص على ذلك أبو معشر الطبرى وأبو القاسم الهزلى وابن مهران وغيرهم ويقال له أيضا مد المبالغة قال ابن مهران وإنما سمى بمد المبالغة لأنه طلب للمبالغة فى نفى

إلهية سوى الله سبحانه وتعالى قالم وهذا مذهب معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة ، وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعارا بما ذكرناه ومما يدل على ذلك ماروى فى الحديث عن ابن عمر مرفوعا إلى النبى ﷺ من قال لاإله إلا الله ومدبها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال سمى بها نفسه فقال ذو الجلال والاكرام ورزقه النظر إلى وجهه وفى الحديث عن أنس من قال لا إله إلا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب قال الناظم فى النشر وكلا الحديثين ضعيفان إلا أنه يعمل بهما فى فضائل الأعمال : أقول وعلى تقدير صحته وجواز العمل بروايته ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمد المنفصل ولا يلزم منه أن يكون مده وجها لمن يجوز قصر المنفصل ولهذا ماعرج عليه الشاطبى وجمهور القراء وإنما هو من طريق المصنف وكذا ماجاء من مد المبالغة للنفى فى نحو لاريب التى للتبرئة عن حمزة فانه لايصح من طريق الشاطبية وعامة أهل القراءة بل هى رواية شاذة عند أهل الدراية (وبعدُ تجويدك للحروف) بالاشباع أى وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردة ومرتبة وموصولة وموقوفة وتعميمنا أولى من تخصيص المصرى لها بحروف الهجاء واعتراضه على ابن المصنف فى تفسيره إياها بالكلمات فانه عدول عن الظاهر (لابد من معرفة الوقوف) أى لابدّ لك من معرفة أماكن الوقوف (والابتداء * وهى تقسم إلى) بحذف همزة أل وكسر لامه لانتقاله وبسكون هاء وهى الراجعة إلى الوقوف وتقسم بصيغة المجهول مخففا وفى نسخة ضبط بكسر هاء وهى وسكون يائها وتقسم بتشديد سينها والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر الابتداء (تام وكاف حسن تفضلا) بضم الضاد تميز كما اختاره الرومى وبفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنف بقوله أى تبين تقسيم الوقوف فألفه للاطلاق وخفف ميم تام ضرورة وفى نسخة : وهى تقسم اذن ثلاثة تام وكاف وحسن فمعنى اذن أى حينئذ فهو ظرف لتقسم كما صرح به الرومى وقال الشيخ زكريا وتبعه المصرى زائدة وفيه أن إذا الزائدة لاتكون منونة ونصب ثلاثة على المفعولية من تقسم وحذف إلى لدلالة الحال عليها وقوله تام مخفف خبر مبتدأ محذوف هو هى وكاف بكسر الفاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كاعراب قاض مرفوعا وحسن بالسكون وقفا وهذه النسخة هى أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف وجمعها باعتبار تنوعها يعنى فى محل واحد من الاسكان والروم والاشمام ووحد الابتداء لأنه غير متنوع أى كذلك والأظهر أن الوقوف مصدر كالابتداء ففى القاموس وقف يقف وقوفا دام قائما والموقف محل الوقوف ولايبعد أن يقدر مضافا فيقال معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء فالمعنى معرفة المواقف والمبادى أو يراد بهما المعنى المصدرى أى معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال ابن المصنف والوقف عن الشىء ترك الاتيان به ولهذا سمى فى الاصطلاح وقفا لأنه وقف عن الحركة أى تركها وفيه أن هذا الحد غير جامع لأنه لم يشمل الكلمة التى يكون آخرها ساكنا من أصلها كلم يلد وان وقى ونحوها فالأولى أن يقال لأنه وقف على الكلمة ولم يتعدها (وهى لما تم فان لم يوجد) بالاشباع (تعلق أوكان معنى فابتدى) أى وهذه المواقف المذكورة إنما تكون لما تم معناه لا لما كمل مبناه . والحاصل أن هذه الوقوف للفظ تم الكلام عليه من حصول ركنى الجملة من المسند والمسند إليه ثم يقسم ذلك التمام إلى مافصله فى مقام المرام بقوله فان لم يوجد لما تم من الكلام تعلق بما بعده لامبنى ولامعنى أو يوجد له تعلق به معنى لامبنى فابتدئ أنت بما بعده فى القسمين المذكورين إذا وقفت على ماقبله فى الصنفين المسطورين فقوله ابتدئ عطف على مقدر أى قف حينئذ على ماتم فابتدئ بما بعده قال الرومى هو أمر حذف الهمزة من آخره وأشبع الدال للوزن وفيه أنه لاوجه لحذفها مجانا فالصواب أنه ابدال الهمزة الساكنة على قاعدة حمزة وهشام وقفا فينبغى أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالا

(وبعد) معرفة (تجويدك للحروف * لابد) لك من (معرفة الوقوف والابتدا) والوقوف جمع وقف جمعه باعتبار أنواعه المذكورة بقوله (وهى تقسم إذن) زائدة (ثلاثة) هى (تام) بتخفيف الميم للوزن (وكاف وحسن) والوقف لغة الكف ؛ واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها سكتة طويلة فان لم يكن بعدها شىء سمى بذلك قطعا (وهى) أى الوقوف المذكورة إنما تكون (لما تم) معناه (فان لم يوجد) فيما وقف عليه (تعلق) بما بعده لا لفظا ولا معنى (أوكان) فيه تعلق به (معنى) لا لفظا (فابتدى) أنت بما بعده من القسمين وقل أما الوقف فى الأولى منهما

(فالتام) سمى به لتمام الكلام وانقطاع مابعده عنه وأما فى الثانى (فالكافى) سمى به للاكتفاء بالوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام (و) ان كان فيه تعلق بمابعده (لفظا) ومعنى (فامنعن) الابتداء بما بعده (إلارؤوس الآى جوز) أى جوز الابتداء بما بعده لورود السنة بالوقف على العالمين والابتداء بالرحمن الرحيم ولأن رؤوس الآى فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافى وأما الوقف على ما فيه التعلق المذكور (فالحسن) سمى به لحسن الوقف عليه والمراد بالتعلق المعنوى أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الاعراب كالاخبار عن حال الكافرين أو حال المؤمنين أو تمام قصة واللفظى أن يتعلق به من حيث الاعراب ككونه صفته أو معطوفا عليه فمثال الوقف التام « وإياك نستعين وأولئك هم المفلحون » وأكثر ما يوجد فى الفواصل ورؤوس الآى وقد يوجد قبل الفاصلة نحو « وجعلوا أعزة أهلها أذلة » إذ قوله أذلة هو آخر كلام بلقيس وكذلك يفعلون هو رأس الآية وقد يوجد بعد انقضائها نحو وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل، إذ رأس الآية مصبحين، وتمام الكلام قوله وبالليل لأنه معطوف على المعنى أى بالصبح وبالليل وكذا عليها يتكئون وزخرفا فان رأس الآية يتكئون وتمام الكلام زخرفا لأنه معطوف على سقفا ومثال الكافى « لاريب فيه ، ومما رزقناهم   اى
ينفقون » ومثال الحسن الحمدلله فالوقف عليه حسن لأن المعنى مفهوم ولا يحسن الابتداء بما بعده لكونه تابعا لما قبله وليس رأس آية

على الاعلال .

(فالتام فالكافى ولفظا فامنعن
إلارؤوس الآى جوّز فالحسن)

الفاء الأولى للتفصيل أو للتفريع وما بعدها للترتيب فى التنويع وفيه لف ونشر مرتب فى الصنيع وتقدير الكلام وقل أما الوقف على الأوّل منهما فالتام سمى به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه فى المعنى وأما الوقف على الثانى فالكافى وسمى به للاكتفاء فى الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام ولفظا عطف على معنى فى البيت السابق أى وان كان فيه تعلق لما بعده لفظا ومعنى لأنه يلزم من اللفظ تعلق المعنى بخلاف عكس المبنى كما سيأتى فى تحقيق التعلق وقوله ، فامنعن بالنون الساكنة المخففة دخلت على الأمر للتأكيد والفاء لأنه جواب للشرط المقدر والمعنى فامنع الابتداء حينئذ بما بعده بل ابتدئ بما قبله إلارؤوس الآى التى فيها التعلق اللفظى يجوز الابتداء بما بعدها لورود الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرحمن ولأن رؤوس الآى بمنزلة فواصل السجع فى النثر وفى مرتبة القوافى بالشعر من حيث إنها محال التوقف وقوله فالحسن فالفاء بناء على أنه جواب إن المقدرة أى وان كان التعلق لفظا فوقفه الحسن أو فاسم وقفه الحسن. فاذا عرفت ذلك فاعلم أن الوقف على ما فيه التعلق اللفظى مطلقا سمى بالحسن لحسن الوقف عليه وان كان تفصيل فى الابتداء بما بعده فقوله الحمد مثلا لفظ غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة وأما الحمد لله فوقفه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده فلا بد أن يعيد ما قبله كله أو بعضه وأما رب العالمين فوقفه حسن أيضا لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤوس الآى على خلاف فى أن الوقف على مثله أولى أو وصله بما بعده من أصله أعلى وسيجىء تحقيقه وكذلك الكلام على الرحيم وأما الوقف على مالك يوم الدين فكاف وكذلك على نستعين فلا خلاف أن الوقف عليهما هو الأولى قال ابن المصنف والوقف التام عند تمام القصص وأكثره ما يكون موجودا فى الفواصل ورؤوس الآى كقوله تعالى «وأولئك هم المفلحون» زاد الشيخ زكريا وإياك نستعين وفيه بحث والله هو المعين، وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى: «وجعلوا أعزة أهلها أذلة». قال ابن المصنف وهذا الوقف تام لأنه انقضاء كلام بلقيس وهو رأس آية اهـ يعنى قوله تعالى، وكذلك يفعلون ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرته وفيه أن له تعلقا معنويا فلا يكون وقفه تاما بل كافيا وقال بعض المفسرين ان قوله وكذلك يفعلون أيضا من كلامها تأكيدا لما قبلها فالوقف على أذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف أيضا لأن ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوى بما قبله ثم قال وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالى وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل لأنه معطوف على المعنى أى فى الصبح والليل يعنى فيهما وفيه البحث السابق إذ من جملة التعلق المعنوى قوله أفلا تعقلون فهو وقف تام وما قبله كاف ثم قال وأما التعلق من جهة المعنى دون اللفظ فنحو قوله حرمت عليكم أمهاتكم والابتداء بما بعد ذلك فى الآية كلها وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظى فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال وكذلك القطع على الفواصل فى سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن وفيه أن رؤوس آى هذه السور المختلفة الصور فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له إلمام بالمبانى العربية والمعانى التفسيرية خصوصا فى فواصل سورة الجن فان أرباب الوقوف جعلوا الخلاف فى جواز وقفها بناء على كسر الهمزة بعد الواو فيها وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف على لاريب فيه وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف ينافيه فبعضهم وقف على لاريب بناء على أن خبر لا محذوف لحذفه كثيرا بلا شك وأن قوله فيه خبر مقدم لقوله « هدى للمتقين»

أى هداية وباعثة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه بناء على أنه خبرلا وأن هدى خبر مبتدأ محذوف تقديره هوهدى أوذو هداية وسمى بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب يسمى عند أرباب الوقوف معانقة أومراقبة بمعنى أنه إذا وقف على الأول يصل فى الثانى أوبالعكس فلايجوز وقفهما ولاوصلهما ومثال ذلك فى القرآن مواضع جمعها بعضهم . ثم اعلم أن الوقف على رؤوس الآى سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلى أم سلمة رضى الله تعالى عنها « كان إذا قرأ قطع آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف » قال ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو أصل فى هذا الباب. أقول فظاهر هذا الحديث أن رؤوس الآى يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظى أم لا وهو الذى اختاره البيهقى وقال أبو عمرو هو أحب إلىّ لكنه خلاف ماذهب إليه أرباب الوقوف كالسجاوندى وصاحب الخلاصة وغيرهما من أن رؤوس الآى وغيرها فى حكم واحد من جهة تعلق مابعده بماقبله وعدم تعلقه ولذا جعلوا رمز لا ونحوه فوق الفواصل كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤوس الآى بخلاف ماسواها مما لايكون علامة الوقوف فوقها وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره ﷺ بل فرقوا فى رؤوس الآى بحسب اختلاف القراء المقتضى لاختلاف الإعراب الموجب للتعلق وعدمه فوقفوا فى سورة إبراهيم على قوله تعالى « العزيز الحميد » إذا قرء والنافع والشامى برفع مابعده ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وأمثال ذلك كثيرة فى القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الأعيان وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشأن وأهمل أمره قراء العرب فى هذا الزمان حتى ذكر مولانا نورالدين عبدالرحمن الجامى قدس سره السامى بطريق اللطافة أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام فكأن قضاتهم لماضيةوا أوقاف كل مكان رفعوا أيضاً وقوف القرآن هذا والتعلق اللفظى هو أن يكون مابعده متعلقا بماقبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أومعطوفا بشرط أن يكون ماقبله كلاما تاما وأما التعلق المعنوى فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شىء من تعلقات الإعراب كالإخبار عن حال المؤمنين فى أول سورة البقرة مثلا فإنه لايتم إلا إلى قوله المفلحون ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى ولهم عذاب عظيم ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله وإن الله على كل شىء قدير حيث لم يبق لمابعده تعلق بماقبله لا لفظا ولامعنى وقد اعتنى أبو عمرو الدانى برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقف من التام والكافى والحسن فى جميع السور . وأما قول الأزهرى والمختار أن التام والكافى حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخروج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء ومبنى على عدم التميز بين مراتب الوقوف والابتداء.

(وغير ماتم قبيح وله يوقف مضطرا ويبدا قبله)

يبدأ بصيغة المجهول وسكن همزته ضرورة ثم أبدل الفا وقال اليمنى الهمزة فى يبدأ ساكنة على نية الوقف كما فى رواية قنبل بسبأ وضبط الرومى بصيغة الفاعل حيث قال ويبدأ القارئ لكنه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع مايفوته من المناسبة بين يبدأ ويوقف على مافيه من نظام المرام وفى أصل زكريا الوقف مضطرا بفتح همزة أل للابتداء وقال التقدير للقارئ الوقف على ذلك وفى نسخة يوقف أى ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرا الخ وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر وهو كذلك فى النسخ باعتبار الأكثر ومعنى البيت مجملا أى غير ماتم من الكلام قبيح الوقف عليه عند القراء الفخام حال الاختيار دون وقت الاختيار والانتظار والاضطرار فالمراد بالاضطرار أعم من الحقيقى والحكمى فى الاعتبار وقوله مضطرا حال من الواقف بناء على نسخة

(وغير ماتم) معناه الوقف عليه (قبيح) كالوقف على المضاف دون المضاف إليه وعلى الرافع دون مرفوعه وعلى الناصب دون منصوبه وعلى الشرط دون جوابه وعلى الموصول دون صلته إذا لم يتم معناه بدونها وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف (وله) أى للقارئ (الوقف) على ذلك وفى نسخة يوقف أى ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه (مضطرا) لعىّ أو غيره (و) لكن (يبدأ) بما (قبله) أى من الكلمة التى وقف عليها ليصل الكلام بعضه ببعض وأقبح من الوقف على ماذكر من الأمثلة الوقف على قوله تعالى « لقد سمع الله قول الذين قالوا » وعلى قوله : وقالت اليهود والنصارى فان وقف عليهما مضطرا فلا يبتدئ بقوله إن الله فقير وقوله نحن أبناء الله بل يبتدئ بما وقف عليه فان لم يفعل فقد أخطأ

الوقف ومن الوقف على نسخة يوقف ولا يبعد أن يجعل المضطر مصدرا للعلة والأظهر أنه صفة مصدر محذوف أي يوقف وقفا مضطرا لعي وحصر وغيرهما لكن حينئذ يبدأ بما قبل موضع الوقف من الكلمة التي وقف عليها وبيان تفصيله بحسب تمثيله أن الوقف على الحمد قبيح وكذا على بسم الله كما صرح به ابن المصنف وأما ما سبق من المصرى أن الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام فغلط قبيح منه فان الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن لأنه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدر كلام تام كما ورد فى أحاديثه عليه السلام من الاكتفاء على بسم الله فى ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام وإنما يقبح الوقف على بسم لأنه لا يعلم لأى شىء أضفته وكذا الوقف على المضاف دون المضاف إليه والصفة دون الموصوف والرافع دون المرفوع والناصب دون المنصوب والمنصوب دون الناصب وكذا الوقف على المعطوف دون ماعطفته عليه وعلى إن وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى كان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى ظننت وأخواتها دون منصوباتها وعلى صاحب الحال دونها وعلى المستثنى منه دون الاستثناء وعلى المفسر دون المفسر وعلى الذى وما ومن دون صلاتهن وعلى صلاتهن دون معمولاتهن وعلى الفعل دون مصدره وعلى مصدره دون آلته وعلى حرف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه وعلى حروف الشرط دون المشروط وعلى المشروط دون الجزاء وعلى الأمر دون جوابه إلا أن يكون القارىء مضطرا فإنه يجوز الوقف حال اضطراره كانقطاع نفس ونحوه لكن إذا وقف يبتدىء من الكلمة التى وقف عليها يعنى إذا حسن الابتداء بها كذا ذكره المصنف ولعله مبنى على أن التمام عنده ما يحسن السكوت عليه من الكلام وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم وتقسيمه إلى أنواع التعلق فمعنى التام استيفاء الكلام للمسند والمسند إليه ثم يرد على ابن المصنف فى اطلاق أمثلته إذا وقع شىء منها فى رؤوس الآى فإنه ليس الوقف عليها بقبيح إجماعا وإنما اختلفوا فى الوجه الأولى وكذا يرد على قوله والمعطوف دون ماعطفته عليه ما سبق منه أن الوقف على قوله « حرمت عليكم أمهاتكم » هو الكافى ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد كقوله والله ورسوله وكذا يرد على قوله وعلى الموصوف دون الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال واعلم أن من الوقف القبيح الوقف على غير من غير المغضوب عليهم وعلى إله من إله الناس كما يفعله جهلة القراء ويستدلون برقم السجاوندى على ما قبل هذه الكلمات لا أى لا وقف. فليت شعرى هل نهاك عن الوقف على رؤوس الآى الذى هو سنة وأمرك بالوقف على المضاف دون المضاف إليه من غير وإله يعنى وتخالف السنة وأئمة الوقوف فى القراءة فتقف تارة بعد تمام الآى وتارة قبلها لسكون كتابة لا على رؤوس الآى وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية أن الوقف على أنعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وأمثال ذلك فهذا نقل باطل ليس فيه وجه طائل وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على والسماء ذات الرجع مبطل للصلاة وكفر فى خارجها تعمدا فمن أقبح الروايات لأنه مخالف لإجماع أرباب القراءات وقواعدهم المأخوذة من الأصول العربية لاسيما وقد وردت الأحاديث النبوية بخصوص رؤوس الآى القرآنية ثم قال وأقبح من هذا الوقف على قوله لقد سمع الله قول الذين قالوا لقد كفر الذين قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وفاعبدون وقالوا ومن إفكهم ليقولون وهم مهتدون ومالى ومن يقل منهم ومن الخاسرين فبعث إلا أن قالوا أبعث والابتداء بقوله تعالى إن الله فقير وإن الله هو المسيح ابن مريم ويد الله مغلولة والمسيح ابن الله واتخذ الله وولد الله ولا أعبد الذى فطرنى وإنى إله من دونه والله غرابا والله بشرا لأن المعنى يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله . قلت أما الابتداء فى المثالين الآخرين فإنه يشتبه على العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع فى حكم الكلام ونظام المراد وأما فى سائر الأمثلة فالوقف

ليس بقبيح فضلا عن أن يكون أقبح وإنما القبيح فى غاية القبح هو الابتداء بما بعد لما يتفرع على الابتداء من توهم الإنشاء وسيأتى تحقيق أساس ذلك البناء ومن هذا القبيل الوقف على نحو قل يأأيها الكافرون لا والابتداء بقوله أعبد ماتعبدون ثم قال ومثله فى القبح الوقف على قوله فبهت الذى كفر والله وللذين لايؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله وإن الله لا يستحى إن لايهدى ولايبعث الله وشبهه لأن المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده . أقول وانما قال ومثله وفصل عما قبله لأن الوقف على هذه المواضع قبيح جدًّا لما يترتب عليه من قبح العطف أو ترك المفعول وأما الابتداء بما بعده فليس بقبيح بخلاف الأمثلة التى قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ماقبله ويصل الكلام بعضه ببعض فإن لم يفعل أثم انما يستقيم فى الأمثلة الأولى وأما فى الأمثلة الثانية فينبغى أن يعود فالعود أحمد ثم قال وكان ذلك أى الابتداء فى القسم الأوّل والوقف فى الثانى من الخطأ العظيم الذى لو تعمده متعمد لخرج بذلك عن دين الإسلام لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عزوجل وجهلا به سبحانه . وأقول وأماقول قاضيخان من علمائنا الحنفية فى فتاواه وإن غير المعنى تغيرا فاحشا بأن قرأ إنما يخشى الله من عباده العلماء برفع الهاء ونصب العلماء وقرأ إن الله برىء من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وماأشبه ذلك مما لو تعمده به يكفر وإذا قرأ خطأ فسدت صلاته فى قول المتقدمين فسهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة القراءة الشاذة ووجوه القواعد العربية إذ نصب العلماء روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى إمام الفقهاء ووجه بأن يخشى بمعنى يعظم على قاعدة التجريد فان الخشية خوف مقرون بالتعظيم ووجه كسر رسوله المقروء فى الشواذ أيضا بأن واوه للقسم أو جره للجوار كاذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل فى غير موضعه وفصل فى غير موضعه فان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا بأن وقف على الشرط وابتدأ بالجزاء فقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو فصل بين الصفة والموصوف نحو إن قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد صلاته لأن مواضع الفصل والوصل لا يعرفها الا العلماء وإن تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ الله لا إله ثم يبتدىء بقوله الا الله أو إلا هو وقرأ قالت اليهود ويقف ثم يبتدىء بقوله عزير ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لاتفسد صلاته وقال بعضهم تفسد اهـ وفى الخلاصة لو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله لاتفسد صلاته بالاجماع . أقول ولعل وجهه ماروى عن عبدالله بن المبارك وأبى حفص الكبير البخارى ومحمد بن مقاتل وغيرهم من أن عدم فساده لما فيه من ضرورة سبق اللسان ثم قال فى الخلاصة ولو لم يقف عند قوله انهم أصحاب النار بل وصل بقوله « الذين يحملون العرش » لاتفسد لكنه قبيح اهـ ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذى هو علامة الوقف اللازم على قوله أصحاب النار لأن فى وصله ايهام أن يكون مابعده صفة لماقبله وهو يغير المعنى تغيرا فاحشا لأن قصد ذلك المعنى يكون كفرا وبهذا التقرير وماسبق به من التحرير تبين معنى قول الناظم النحرير (وليس فى القرآن من وقف وجب) وفى نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للمبالغة فى النفى فيجوز وصل الكلمات من أوّلها الى آخرها فى القرآن العظيم ولا يكون فاعله تاركا لواجب عليه بمعنى أنه يأثم بترك الوقف لديه وانما ينبغى له بالوجوب الاصطلاحى ويستحب له باللزوم العرفى مراعاة الوقوف القرآنية لماورد أن عليا كرّم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ولماورد عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لقد عشنا برهة من دهرنا وان أحدنا ليؤتى الايمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبى ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها وماينبغى أن يوقف عنده منها قال الناظم ففى كلام على رضى الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته وفى كلام ابن عمر رضى الله تعالى عنهما برهان

(وليس فى القرآن من) زائدة (وقف وجب) وفى نسخة يجب حتى إذا تركه القارىء .

علىأن تعلمه إجماع من الصحابة رضى الله عنهم وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالحقال ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيزأن لايجيز أحدا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء وقال الإمام أبوزكريا الوقف فى الصدر الأول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الأعصار واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة ففى الصحيحين أن أم سلمة قالت كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف الحديث وروى أن رجلين أتيا النبى ﷺ فتشهد أحدهما وقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما ووقف فقال النبى ﷺ قم بئس الخطيب أنت قال بعضهم إنما قال ذلك لقبح لفظ وكان حقه أن يقف على رشد أو على غوى أو يصل الجميع فانظر كيف كره قبح لفظ وإن كان مرادة الخير لا الشر اه ولا يخفى أن قوله وماينبغى أن يوقف عنده منها لايبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة فى معناها فليس فى الحديث الثانى نص على الوقف المصطلح عليه (ولاحرام غير ماله سبب) يجوز رفع حرام على أنه معطوف على محل من وقف لأنه اسم ليس وجره للعطف على لفظه كما قرئ بالوجهين فى قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه مالكم من إله غيره لكن الجمهور بالرفع وأما غير فى البيت فتابع لحرام فى إعرابه وجوّز نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء أيضاً . وحاصل معنى البيت بكماله أنه ليس فى القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف حرام يأثم بوقفه لأنهما لايدلان على معنى فيختل بذهابهما إلا أن يكون لذلك سبب يستدعى تحريمه وموجب يقتضى تأثيمه كأن يقصد الوقف على مامن إله وإنى كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه وإذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف فى مبناه وأما غير الواقفين على معناه ففى الأمر سعة عليهم إذ لا يتصوّر القصد لديهم لكن الأحسن مع عدم القصد أن يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقا للإبهام على خلاف المرام لاسيما إذا كان مستمعا فى ذلك المقام . ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أن الخطأ إن كان فى الإعراب لايفسد الصلاة مطلقا وإن كان مما اعتقاده كفر لأن أكثر الناس لايميزون بين وجوه الإعراب قال قاضيخان وماقاله المتأخرون أوسع وماقاله المتقدمون أحوط لأنه لو تعمده يكون كفرا وما يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلما بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف وهو كفر قال شارح المنية ولا يقاس مسئلة زلة القارئ بعضها بما ليس مذكورا عن الأئمة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذكور إلا بعلم كامل فى اللغة وهو العربية والمعانى ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير ليعلم ما اعتقاده كفر وما هو متغير فاحشا أو غير فاحش ثم قال وأما الحكم فى قطع بعض الكلمة عن بعض بأن أراد أن يقول الحمد لله فقال أل فانقطع نفسه أو نسى الباقى ثم تذكر فقال حمد الله أو لم يتذكر فترك الباقى وانتقل إلى كلمة أخرى فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى يفتى بالفساد فى مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لاتفسد لعموم البلوى فى انقطاع النفس والنسيان . أقول وفيه بحث لأن المثال المذكور لايصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة فإن لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة ولا يستحسن قطعها عما بعدها وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها رسما فالمثال اللائق فيما نحن فيه أن يقول الحمد لله بأن يقف على الميم وابتدأ بالدال فتأمل فى تحقيق تصوّر المثال قال وأما الوقف فى غير موضعه والابتداء فى غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضاً لعموم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى فى حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسبة إلى الخوّاص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد إن تغير المعنى تغيراً فاحشا نحو أن يقرأ لا إله ووقف

(ولا حرام) حتى إذا فعله يأثم (غير ماله سبب) لأن الوقف والوصل لايدلان على معنى حتى يختل بتركهما فإن كان له سبب يستدعى تحريمه كأن قصد الوقف على ومامن إله وإنى كفرت ونحوهما من غير ضرورة حرم ومع عدم القصد فالأحسن أن يجتنب الوقف على ذلك للابهام ، ويجوز رفع حرام عطفا على محل وقف لأنه اسم ليس وجره عطفا على لفظه ومثله لفظة غير فان رفع رفعت وإن جر جرت ويجوز نصبها حالا . ولما كان القارئ يحتاج فى الوقف إلى معرفة المقطوع والموصول بينهما بقوله :

وابتدأ بقوله إلا الله وهذا امثال الوقف أوقرأ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدأ بقوله وإياكم أن اتقوا الله أوقرأ يخرجون الرسول وابتدأ بقوله وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم وأمثال ذلك مما تقدم فالصحيح عدم الفساد فى ذلك، والله أعلم. ثم قال ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ إياك نعبد وإياك نستعين بوصل كاف إياك بالنون أوقرأ إنا أعطيناك الكوثر وماأشبه ذلك فان صلاته لاتفسد على قول العامة من العلماء قال قاضيخان وإن تعمد ذلك وفى شرح التهذيب هو الصحيح لأن من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولى بالثانية قال فى فتاوى الحجة المصلى إذا وصل فى الفاتحة إياك نعبد وإياك نستعين لاينبغى أن يقف على إياك ثم يقول نعبد بل الأولى والأصح أن يصل إياك نعبد وإياك نستعين قال صاحب المنية وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلاته والظاهر أن مراد هذا القائل إنما هو عند السكت على إيا ونحوها وإلا فلا ينبغى لعاقل أن يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم هذا وبعض المشايخ فصلوا وقالوا إن علم القارئ أن القرآن كيف هو أى علم أن الكاف من الكلمة الأولى لامن الثانية إلا أنه جرى على لسانه هذا الوصل لاتفسد صلاته وإن كان فى اعتقاده أن القرآن كذلك أى إن الكاف مثلا من الكلمة الثانية تفسد صلاته لأن ماقرأ ليس بقرآن نظرا إلى ماأراده والصحيح قول العامة لأن هذه كلها تكلفات باردة وإذا اتسق اللفظ فلا عبرة بإرادة. أقول وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القرآن فى سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء فى مثل هذه التراكيب من البناء خطأ فاحش وإطلاق قبيح ثم سكتهم عن نحو دال الحمد وكاف إياك وأمثالها غلط صريح. ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس والسكت قطع الصوت زمانا أقصر من زمن التنفس ثم الوقف اختيارى وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب فى جهاته واضطرارى وهو مايعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته واختبارى وهو مايمتحنه الأستاذ بقوله كيف تقف على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته فى وجوه قراءته وانتظارى وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته. ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافيا على إعراب وتفسير وغير كاف على آخر نحو قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله فانه كاف على أن مابعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم رضى الله عنهم ومذهب أبى حنيفة وأكثر أهل العلم وذهب إليه الفراء والأخفش وأبو حاتم وغيرهم قال عروة والراسخون فى العلم لايعلمون التأويل ولكن يقولون آمنا به وعند غيرهم الوقف كاف على والراسخون فى العلم فانه عندهم معطوف عليه وهو رواية عن ابن عباس واختاره ابن الحاجب ومن تبعه والمعتمد هو الأول وعند أرباب الوقوف هو المعول ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة للايماء إلى أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد وأما جعل المصرى الوقف على الجلالة تاماً فغير تام لأن مابعده له تعلق معنوى بماقبله بل عند المحققين من أرباب التفسير إثبات تعلق المعنى فى جميع الآيات ولو مابين القصص وبين السور من سائر الكلمات. والحاصل أن الناظم جعل الوقوف على ثلاث مراتب تبعاً لأبى عمرو الدانى وأما السجاوندى وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافى لكنه جعلها على مراتب من وقف مطلق ورمزه الطاء حيث لم يجوز فيه الوصل ومن وقف جائز وهو صلة والأولى وقف ورمزه الجيم ومن وقف مجوز وصله أولى ورمزه الزاى وجعل لطول الكلام وقفاً سماه مرخصاً ورمزه الصاد وجعل بعض أنواع المطلق وقفاً لازماً ورمزه الميم وذلك لما كان فى وصله حصول خلل فى المعنى نحو قوله تعالى: وماهم بمؤمنين يخادعون الله فان حال الوصل قد يتوهم أن قوله يخادعون قيد للنفى لكونه وصفاً أو حالا والصواب أنه استئناف ونحو قوله تعالى: ولا يحزنك قولهم إن العزة لله، وإنا نعلم مايسرون فان وصله موهم أن القول هو مابعده وليس كذلك بل القول مقدر أى فينا أو فيك أو فى كتابنا ثم الجملة

استئنافية معللة لنفى الحزن وتسلية له صلى الله عليه وسلم وتهديد لهم وقديكون الاختلاف باختلاف القراءة فنحو قوله تعالى: يحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيعذب ويغفر ووقف حسن لمن يجزمهما لكن لايستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بمابعده وقس على هذا ماوقع فى القرآن مثله وقدجاء فى سؤال عن بعض فضلاء اليمن فى الفرق بين قوله تعالى: وإلى عاد أخاهم هوداً وبين قوله سبحانه وإلى ثمود أخاهم صالحاً حيث جعل رمز الوقف على الأول مطلقا وعلى الثانى لازما مع أن مابعدهما قال: ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره بلاتفاوت فى الموضعين. فقلت لأن الأول علم جامد لايصلح أن مابعده وهو قوله: قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره وصف له بخلاف الثانى فانه علم مشتق وقع فى صورة النكرة فقديتوهم أن مابعده نعت له ومن تحقيق أرباب هذا الفن وتدقيق نظرهم فى التعبير وكمال حذاقتهم فى علم التفسير أن السجاوندى جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال رب السموات والأرض ومابينهما ورب المشرق والمغرب ومابينهما مطلقا وعلى قوله سبحانه وتعالى فى الدخان رب السموات والأرض ومابينهما لازما مع اتحاد مابعدهما بقوله تعالى إن كنتم موقنين وقد جاء صاحب الخلاصة وجعل رمزهما مطلقا من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميز باختلاف رمزهما وأقول: الصواب هو الأول لأن الوصل فى الآية الأولى ليس بموهم لخلل فى المعنى بخلاف الآية الثانية لأن ماقبلها فيه خطاب للنبى صلى الله عليه وسلم حيث قال تعالى: إنا كنا مرسلين رحمة من ربك فلو وصل لربما يتوهم أن الخطاب فى كنتم له صلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم أوله ولأمته على جهة التغليب وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخى فى الحرمين الشريفين أعنى شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور له أبى الحرم المدنى وشيخ القراء بمكة الأمينة أستاذنا المبرور سراج الدين عمر الشوافى اليمنى فاستحسنا ماذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين وقداعتنى بعضهم برسالة مختصة فى وقف اللازم والعوام يحسبون أنه واجب ووصله حرام ويغفلون أنه مقيد بماذكره الناظم من سبب قصد المخالف المرام. وقدصنفت كتباً فى الوقوف القرآنية بعضها مداً ببيان إعراب المبانى وإعراب المعانى والمصاحف المصححة المقروءة على قراء العجم مرموزة فى مشتبهات المثانى. فان قلت ماوجه أرباب الوقوف أنهم كتبوا لافى بعض المواضع ولم يثنوا بعدم كتابة رمز الدال على نفى الوقف فى أكثرها. قلت لأن تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف وانقطاع لها عمابعدها فنبهوا على خلاف مايتوهم من ظواهرها هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفى والبصرى فى بعض رؤوس الآى فجعل رمز آية الكوفى لب وعلامة خمسهم الهاء وعشرهم رأس العين أوحرف الياء ورمز آية البصرى تب وخمسهم خب وعشرهم عب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم فى الفاتحة آية للكوفى وأنعمت عليهم آية للبصرى مع الإجماع على أن سورة الفاتحة سبع آيات وأما البسملة فى سائر السور فليست بآية اتفاقاً وكذا الم البقرة آية عند الكوفى خلافا للبصرى وتفصيل ذلك يطول ويضر للملول والعاقل يكفيه الإشارة ثم اعلم أنه قديقع الوقف كافياً على إعراب وحسناً على آخر نحو قوله تعالى: هدى للمتقين فانه إن جعلت الموصول بعده نعتاً له فالوقف حسن وإن جعلته مرفوعا أومنصوبا على القطع أومبتدأ فوقفه كاف وبمراعاة هذه الملاحظات فى إعراب الآيات وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية فتلذذ فى التلاوة على وجه الغاية والنهاية. وأما إذا لم يلاحظ الإعراب والمعنى فقديقع الواقف فى خطأ المبنى كما إذا وقف على نحو قوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه وكذا الوقف على لاتقربوا الصلاة وكذا على فويل للمصلين وإن كان رأس آية ولايقاس هذا على نحو رب العالمين لمابينهما من الفرق الجلى المعنوى وأما قول المصرى الوقف على ختم الله قبيح والابتداء بالله أقبح فليس بصحيح لأن الوقف على ختم الله حسن إلا أنه يبدأ بما قبله والابتداء

بختم أحسن من الابتدا بالجلالة ثم قوله وقديكون الوقف قبيحا والابتداء بجيداً نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا هذا فان الوقف على هذا قبيح لفصله بين المبتدا والخبر ولأنه يوهم أن الإشارة إلى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير ففيه تنبيه حسن إلا أن الأقبح منه وصل مرقدنا فان وقفه عند أرباب الوقوف لازم لماسبق وإن وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار حفص عن عاصم السكت على مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المبنى ولأن هذا ومابعده مع ماقبله داخلان فى أجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم فتأمل فانه موضع تحقيق ومحل تدقيق كما اختار السكت أيضا على قوله فى سورة الكهف ولم يجعل له عوجاً وغيره جعل وقفه مطلقا مع أنه من رؤوس الآى ويتبين لك وجه سكته وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجاً قيما صفة لعوجاً قال فقلت له ياهذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين فى عوجاً وقفة لطيفة رفعاً لهذا الوهم وإنما قيما حال إما من اسم محذوف هو وعامله أى أنزله قيما وإما من الكتاب وجملة النفى معطوفة على الأول ومعترضة على الثانى على ماذكره المفتى (واعرف لمقطوع وموصول وتا) أى كن عارفاً بها وعالماً بمواضع اختلافها وقدم المقطوع لأنه الأصل الموضوع (فى مصحف الإمام فيما قد أتى) والمراد بالتاء تاء التأنيث التى كتبت بالتاء المجررزة وحقها على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم العثمانى وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناء على قواعد كتابة العربية نخرج بما قررنا نحو قالت والمؤمنات فانه لاخلاف فيهما رسما ووقفاً عند جميع القراء والمراد بمصحف الإمام هو مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه الذى اتخذه لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه كما توهمه بعضهم على ماذكره الشيخ خالد ولعله أراد الشارح اليمنى حيث قال المراد بمصحف الإمام فى البيت ما كتبه أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه لنفسه على الخصوص اه وهو وهم اه إذ هو أمر زيد بن ثابت كاتب الوحى وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها إلى مواضع مختلفة واختار واحداً منها لنفسه ولأهل المدينة وما بقى منها شىء والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذه لنفسه فى المدينة ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها ولام لمقطوع زيد للتأكيد التعدية والتقوية وقصر تا كوقف حمزة وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله وقد أبعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال واعرف تاء التأنيث الخ وكذا قول المصرى إنه يحتمل أن يكون بمعنى على والتقدير اعرف الوقف على المقطوع والموصول ليس فى محله لأن المراد ههنا معرفة المقطوع والموصول رسما وإنما يترتب عليه علم الوقف والوصل فرعا وأما قول ابن المصنف ومن تابعه الرومى إنها بمعنى فى كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فليس فى محله ولذا قال المصرى ولامعنى لقول القائل واعرف فى مقطوع لكنى أقول يمكن أن يقال التقدير واعرف المرسوم فى مقطوع وموصول وتاء كائنة فى مصحف الإمام فى ما قد وصل رسمه إلينا من طريق علمائنا الأعلام . والحاصل أنه لاعبرة بكتابة مصاحف العوام .

ثم اعلم أن الناظم أتى بجملة من المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المقنع لأبى عمرو الدانى ونظمه الشاطبى فى الرائية وهى مشروحة مبسوطة وإنما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها من المنافع المسطورة أما فى المقطوع فانه يجوز الوقف على الكلمة الأولى وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول فانه لايجوز فيه كلاهما وأما تاء التأنيث فلما تقدم والله أعلم . ومما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا إلا على الكتابة الأولى وقال أبو عمرو الدانى ولا مخالف فى ذلك من علماء الأمة وهذا معنى قول الشاطبى فى الرائية :

(واعرف لمقطوع وموصول) بزيادة اللام للتأكيد (و)اعرف (تا) التأنيث التى تكتب تاء مجرورة لاهاء مربوطة كما أن ذلك موجود (فى مصحف الإمام) عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه الذى اتخذه لنفسه (فيما قد أتى) رسمه فيه ثم بين المواضع التى يحتاج القارىء فى الوقف إلى معرفتها من ذلك

وقل مالك القرآن يكتب بالكتاب الأول لامستحدثاً سطرا

(فاقطع بعشر كلمات أن لا) ضبط بتنوين كلمات وإضافتها والثاني يحتاج إلى تقدير أي اقطع أن في عشر كلمات أن لا والأول أسلس في المبنى وأحسن في المعنى فأن لا مفعول اقطع أو خبر مبتدا محذوف تقديره هي أن لا حال كونها مقارنة (مع ملجأ ولا إله إلا) فالأول قوله تعالى في التوبة أن لا ملجأ من الله والثاني قوله في هود أن لا إله إلا هو وفتح ملجأ على الحكاية ويجوز جره منوناً على الإعراب أو للضرورة وفي نسخة ملجأ أن لا إله إلا وهي أولى كما لا يخفى قال ابن المصنف اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون أن الناصبة للفعل وأن الناصبة للاسم عن لا النافية في عشرة مواضع اه وتبعه الشيخ زكريا والرومي أيضا والظاهر أن يقال نون المفتوحة المخففة عن لا النافية الداخلة على الاسم كما تقدم والناصبة الداخلة على الفعل كما في قوله (وتعبدوا يسٓ ثاني هود لا) أي وأن لا تعبدوا الشيطان الواقعة في سورة يسٓ فنصب يسٓ على الظرفية وكان حقه أن يقول وثاني هود بالنصب فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة والمراد به قوله تعالى: أن لا تعبدوا إلا الله واحترز بثانيها عن أولها فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله (يشركن تشرك يدخلن تعلوا على) أي على أن لا يشركن بالله شيئاً في الممتحنة وأن لا تشرك بي شيئاً في الحج وأن لا يدخلنها اليوم في نٓ وخفف نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسما لضرورة الوزن وأن لا تعلوا على الله في الدخان وبقيد على بالألف احترز مما في سورة النمل ألا تعلوا عليّ بتشديد الياء (أن لا يقولوا لا أقول) أي أن لا يقولوا على الله إلا الحق في الأعراف وأن لا أقول على الله إلا الحق فيها أيضا في أول السورة وأخر للضرورة ولا أقول عطف على لا يقولوا بحذف العاطف لا أن أن حذف ضرورة كما توهم المصري وقال الرومي قوله أن لا يقولوا عطف على ما سبق وكرر أن لا ههنا لطول العهد وقوله لا أقول عطف على أن لا يقولوا بحسب المعنى فتقديره أن لا أقول وإنما ذكر لا وحذف أن الوزن لكن جعل لا أقول منصوبا بالبدل على تقدير أن اه ولا يخفى أن لا معنى لطول العهد أصلا في ذكر أن لا فانه على أصله وصلا وفصلا والصواب ما قدمناه من أن لا أقول عطف على لا يقولوا كما هو صحيح المبنى فلا يحتاج عطفه على أن لا يقولوا بحسب المعنى وبهذا تمت العشرة والمفهوم من إفادة الحصر أن كلما جاء أن لا من غيرها تكون موصولة اتفاقا نحو ألا يرجع اليهم قولا وألا تزر وازرة وزر أخرى إلا في سورة الأنبياء من قوله أن لا إله إلا أنت فانهم اختلفوا في قطعها ووصلها ويمكن إدراجها تحت عموم قوله سابقا ولا إله إلا أو يقال لعل مختار الشيخ أنه موصول وقد ذهب الشيخ زكريا إلى ظاهر كلام المصنف رحمه الله حيث قال وما عدا العشرة موصول نعم قال اللبيب والوصل أشهر فالقطع هو الأولى فانه الأصل من انفصال احدى الكلمتين عن الأخرى ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لأن النون لما أدغمت بلا غنة فكأنها ذهبت بالكلية لفظا فسقطت رسما فيجرى عليها حكم نون جنة المدغمة من أنها لم ترسم فانها لكمال اتصالها عدت كلمة واحدة واعتبرت تلك الحالة ثم المراد بالوصل وصل اعتباري وهو أن يوجد هنالك حذف حرف لا وصل صوري لاستحالة اتصال الهمزة بالنون في الكتابة ثم قال (ان ما بالرعد والمفتوح صل وعن ما) أي وكذا اتفقوا أيضا على قطع إن الشرطية عن ما المؤكدة في قوله تعالى: وإن ما نرينك بعض الذي نعدهم بالرعد واتفقوا على وصل ميم أم بما الاسمية حيث جاءت نحو أما اشتملت عليه بالأنعام وأما يشركون وأماذا كنتم كلاهما بالنمل لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم أم هنالك وأما قول ابن المصنف في هذه الأمثلة انهم اتفقوا على وصل أن المفتوحة بما الاسمية فوهم لذكرهم هذه الأمثلة في مقابلة إن المكسورة مع ما جاء في سائر السور من قوله تعالى: فإما يأتينكم مني هدى في البقرة وإما تخافن بالأنفال فإما ترين بمريم وإما نرينك بيونس وغافر فقوله والمفتوح صل أراد به أما

قال (فاقطع بعشر كلمات) يعني فاقطع كلمة أن الناصبة للاسم أو للفعل بأن ترسمها مقطوعة عن لا النافية في عشرة مواضع وهي (أن لا مع ملجأ) في التوبة (و) أن (لا إله إلا) هو بهود (و) أن لا (تعبدوا) الشيطان في (يسٓ) وأن لا تعبدوا إلا الله (ثاني هود) بخلافه في أولها فانه موصول وأن (لا يشركن) بالله شيئاً في الممتحنة وأن لا (تشرك) بي شيئاً في الحج وأن لا (يدخلن) ها اليوم في نٓ وأن لا (تعلوا على) الله في الدخان و (أن لا يقولوا) على الله إلا الحق وأن (لا أقول) على الله إلا الحق كلاهما في الأعراف وما عدا العشرة نحو أن لا تعبدوا إلا الله إني لكم وأن لا يرجع اليهم قولا وأن لا تزر وازرة وزر أخرى موصول لا ترسم فيه النون واقطع (إن ما) في قوله تعالى وإن ما نرينك بعض الذي نعدهم (بالرعد) وما عداه نحو وإما نرينك بيونس وغافر وإما تخافن بالأنفال وإما ترين من البشر أحدا بمريم موصول (و) أما (المفتوح) الهمزة (صل) ميم أم منها بما الاسمية نحو أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين في الأنعام وأما يشركون وأماذا كنتم كلاهما في النمل (وعن ما)

نهوا فى الأعراف (اقطعوا) وماعداه نحو عما يقولون وعما يشركون   وعم يتساءلون وعما قيل موصول

المفتوح الهمز ولو كان أصله أم لا ان ما وإنما ذكره بعد استطرادا ولما بينهما من نسبة اللفظ اشتباها ذكر المصرى أنه قال فى المقنع وقوله أما اشتملت هى فى المصحف حرف واحد ومعناها أم الذى . قلت وأطلق الناظم الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب لاتفاق المصاحف عليه وأفهم كلام المقنع تقييده بما اشتملت وليس كذلك . أقول التخطئة خطأ فاحش على امام الكل فى هذا الفن وإنما نشأ هذا من قصور فهم القائل لأن قوله أما اشتملت أول ما وقع فى القرآن وقد بينه بتعليل الشامل له أولغيره حيث قال معناه أم شىء فكل الصيد فى جوف الفرا فافهم بلا امترا واتفقت المصاحف أيضا على قطع عن عن ما الموصولة فى قوله تعالى «فلما عتوا عن ما نهوا عنه» فى الاعراف وإليه أشار بقوله (نهوا اقطعوا من ما ملك روم النسا) ففى غير الاعراف تكون موصولة كما فى قوله تعالى عما تعملون ولئن لم ينتهوا عما يقولون وسبحانه وتعالى عما يشركون وعم يتساءلون وعما قليل هذا وقد ضبط روم بالرفع وبالنصب وهو الأولى ليكون نصبه على نزع الخافض ويؤيده ما فى نسخة صحيحة وهى أصل الشيخ زكريا : نهوا اقطعوا مما بروم والنسا . والمعنى أن المصاحف اتفقت على قطع من الجارة عن ما الموصولة نحو من ما ملكت أيمانكم من شركاء بالروم فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم بالنساء وقدم الروم لأجل الوزن والخطاب فى اقطعوا للقراء ولكتبة المصاحف ومفعوله عن ما نهوا وما بعده معطوف على ما قبله بحذف العاطف (خلف المنافقين أم من أسسا) بألف الاطلاق معروفا ومجهولا كما قرىء بهما فى السبعة والأكثر على الأول . أقول خلف ضبط بالرفع أى خلف ما فى المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا وبالنصب على أنه ظرف لاقطعوا بتقدير مضاف أى مع خلف المنافقين والمعنى اختلف المصاحف فى قطع وأنفقوا مما رزقناكم فى المنافقين بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا نحو مما رزقناهم ينفقون ومما نزلنا على عبدنا وأما قوله من مال الله ومن ماء مهين وشبهه فمقطوع ولعله قيده بقوله ملك لهذا وكذا لا خلاف فى نحو ممن منع وممن افترى ونحو ذلك فى أن من موصولة بمن الموصولة ثم قوله أم من أسسا معطوف على مفعول اقطعوا بحذف العاطف والجملة بينهما معترضة والمعنى أنهم اتفقوا على قطع أم عن من الاستفهامية فى أم من أسس بنيانه فى التوبة وأم من يأتى آمنا فى فصلت وأم من يكون عليهم وكيلا بالنساء وأم من خلقنا فى الذبح بكسر الذال وهو الصافات لقوله تعالى فيها «وفديناه بذبح عظيم» كما قال (فصلت النسا وذبح حيث ما) وقصر النساء ضرورة وكذا حذف العاطف فيهما وقد أغرب المصرى حيث قال أبعد المصنف فى الدلالة بقوله وذبح . ولو قال * فصلت النساء خلقنا حيث ما * لكان أقرب كعادته ولعدم نظيره اه وغرابة تعبيره لا تخفى وأما قول الرومى ان النساء عطف على فصلت بحسب المعنى فلا معنى له إذ يصح من حيث المبنى واتفقوا على وصل ما عدا الأربعة نحو أمن لا يهدى وأمن خلق السموات وأمن يجيب المضطر إذا دعاه فوجه الفصل كونه الأصل ووجه الوصل التقوية ووجه الخاف الجمع ثم قوله حيث ما معطوف المحل على مفعول اقطعوا والمعنى أنهم اتفقوا على قطع حيث عن ما فى موضعى البقرة ولم يات غيرهما وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وقوله وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا وقد دل إطلاق النظم على إرادة شمولهما وفاقا للشاطبى فى الرائية وقد نص المقنع على موضعى البقرة و (أن لم المفتوح كسران ما) بنصب المفتوح على أنه مفعول تقديره واقطعوا أن لم المفتوح همزته وهو أن المصدرية عن لم الجازمة أينما وقعت لإطلاق حكمه نحو ذلك أن لم يكن ربك فى الانعام أيحسب أن لم يره أحد فى البلد وقيد بالمفتوح احترازا عن المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول كما سيأتى وكسران ما منصوب أيضا على المفعولية أى اقطعوا إن المكسورة عن ما الموصولة بالانعام فقط

و (اقطعوا من ما) ملكت أيمانكم (بروم) أى بسورة الروم (والنسا) وأنفقوا من ما رزقناكم بالمنافقين لكن (خلف) ما فى (المنافقين) ثبت ففى بعض المصاحف مقطوع وفى بعضها موصول ووجه القطع فيه وفيما يأتى مما اختلف فيه كون الأصل انفصال إحدى الكلمتين عن الأخرى ووجه الوصل التقوية وقصد الامتزاج وفى نسخة بدل مما بروم والنساء مما ملك بروم النسا (أم من أسسا) بألف الاطلاق أى واقطعوا أم من قوله أم من أسس بنيانه بالتوبة ومن قوله أم من يأتى آمنا فى (فصلت) ومن قوله أم من يكون عليهم وكيلا فى (النسا) ومن قوله أم من (خلقنا فى الذبح) أى الصافات سميت به لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم وما عدا ذلك نحو أمن لا يهدى وأمن خلق السموات والأرض وأمن يجيب المضطر إذا دعاه موصول واقطعوا (حيث) من قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره فى موضعى البقرة (و) اقطعوا (أن لم المفتوح) همزته حيث وقع نحو ذلك أن لم يكن ربك أيحسب أن لم يره أحد و (كسران ما) يعنى اقطعوا إن المكسورة من قوله تعالى ان ما توعدون لآت

فى (الانعام) بنقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل وماعداها نحو إنما صنعوا كيد ساحر وإنما توعدون لواقع موصول (و) اقطعوا أنما (المفتوح) همزته من قوله تعالى وأن ما (يدعون) من دونه (معا) أي فى الحج ولقمان (وخلف) بما فى (الأنفال) بدرج الهمزة (ونحل) أى وفى الأنفال والنحل من قوله تعالى فى الأولى واعلموا أن ماغنمتم من شىء وقوله فى الثانية إن ماعندالله هو خير لكم (وقعا) بألف الإطلاق وماعداهما نحو «فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين» موصول (و) اقطعوا لام وآتاكم من (كل ما سألتموه) بإبراهيم (واختلف) فى قطع كلما (ردوا) إلى الفتنة بالنساء وكلما دخلت أمة بالأعراف وكلما جاء أمة رسولها كذبوه بالمؤمنين وكلما ألقى فيهافوج بالملك وماعداذلك نحو «أفكلماجاءكم رسول» وكلما نضجت جلودهم ، وكلما أوقدوا نارا للحرب موصولة وقدنبه الزجاجى على أن كلما إن كانت ظرفا كتبت موصولة أو شرطا فمقطوعة فهى إن لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى «وآتاكم من كل ماسألتموه» فمقطوعة وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفافيهاخلاف وإن تعينت للظرفية فموصولة (كذا) اختلف فى قطع بئس من قوله تعالى (قل بئسما) يأمركم به إيمانكم بالبقرة (والوصل صف) فى بئسما (خلفتمونى) بالأعراف (و) بئسما (اشتروا) به أنفسهم بالبقرة وماعداهما مقطوع وذلك فى قوله تعالى ولبئس ماشروا به أنفسهم بالبقرة وفى قوله ولبئس ما كانوا يصنعون ولبئس ما كانوا يفعلون ولبئس ماقدمت لهم أنفسهم بالمائدة (فى ماقطعا) أى واقطع فى عن ما الموصولة فى قوله تعالى قل لا أجد فى ما

نحو إن ماتوعدون لآت ولهذا قال (الانعام والمفتوح يدعون معا) اعلال الأنعام سبق فى الأضراس وهو منصوب على نزع الخافض والمفتوح منصوب أى اقطعوا أن ما المفتوح همزته من قوله تعالى «وأن ما يدعون من دونه هو الباطل» فى الحج وأن مايدعون من دونه الباطل فى لقمان على خلاف خطابهما وغيبتهما وهذا معنى قوله معا أى فى الموضعين جميعا وحذف تنوينه وقفا (وخلف الانفال) بالنقل (ونحل وقعا) بألف الإطلاق نظرا إلى إفراد لفظ الخلف أو بألف التثنية نظرا إلى وقوع الخلف فى السورتين والتقدير وخلف مافيهما وقع فى رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لفا ونشرا مشوشا من أن المكسور والمفتوح معما . والحاصل أنهم اختلفوا فى وصل إنما المكسورة وقطعه فى قوله تعالى «إنما عند الله هو خير لكم» فى النحل والوصل أثبت كما فى الرائية والباقى موصول اتفاقا نحو إنما صنعوا كيدساحر إنما توعدون لصادق إنما توعدون لواقع إنما الله إله واحد إنما أنت منذر إنما أنابشر مثلكم وكذا اختلفوا فى وصل أنما المفتوح وقطعه فى قوله واعلموا أنماغنمتم من شىء بالأنفال والوصل أثبت كما فى الرائية واتفقوا على وصل ماعداه نحو يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد إن يوحى إلى إلا أنما أنا نذير مبين ، وفاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين . ثم اعلم أن فى كلامه ما لا يخفى من الايهام والإبهام فإنه أوهم أن كلا منهما مفتوحة وأبهم المكسورة مع أن فى النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة قال بحرق وإنما تعينت لكونها اسمية وما عداها فعلية إنما يبلوكم إنما سلطانه ، إنما قولنا لشىء اه وخطؤه مما لا يخفى لأن كلا من المثالين الآخرين اسمية ولا يفيده وقوع الجمل الفعلية بعدها من قوله إذا أردناه ومن قوله يتولونه إلا بتكلف لا يخلو من تعسف فى الجملة نعم لو قال وماعداها عرفية لكان تفرقة منه خفية (وكل ماسألتموه واختلف) بكسر كل على الحكاية وإلا فهو منصوب على المفعولية أى اقطعوا لفظ كل عن ما فى سألتموه فى سورة إبراهيم واختلف أرباب الرسوم فى غيره فوقع الاختلاف فى كل ما (ردوا كذا قل بئسما والوصل صف) فكل ماردوا إلى الفتنة بالنساء مختلف فى فصله وقطعه وكذا وقع الاختلاف فى كل مادخلت أمة فى الأعراف وكل ماجاء أمة بالمؤمنين وكل ماألقى بالملك كما نص أبو عمرو الدانى فى المقنع على الخلاف فى هذه الثلاثة ففى هذا قصور من الناظم للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصنف وعبارة الناظم لاتفهم الخلاف إلى هذه الثلاثة وأما قول الرومى ولعله سكت عنها اكتفاء بذكر واحد منها ولاشتهار ماعداه عندهم فعذر بارد وعن خطور الفهم شارد فنظمت فقلت :

وجاء أمة وألقى دخلت فى وصلها وقطعها واختلفت

فماعدا الخمسة اتفقوا على وصله نحو أفكلما جاءكم رسول كلما نضجت كلما أوقدوا نارا للحرب هذا ومن المعلوم أن خطين لا يقاسان خط العروض وخط المصحف وإنما يتبع الرسم تعبدا وتبركا واقتداء بالصحابة الكرام كتابة أو قراءة وقدنبه الزجاج على أن كلما إن كانت ظرفا كتبت موصولة أو شرطا فمقطوعة فهى إن لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى «وآتاكم من كل ماسألتموه» فمقطوعة أى قطعا وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفا ففيها خلاف وإن تعينت للظرفية فموصولة . قلت فكأنه أخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم كلما المسطورة وأما ماعداها نحو كلما أضاء لهم فموصول ثم قال (كذا قل بئسما) أى بئس مايأمركم به إيمانكم بالبقرة مختلف أيضا فى وصله وقطعه ثم جزم بقوله والوصل صف (خلفتمونى واشتروا فى ماقطعا) أى صف الوصل فى بئسما خلفتمونى من بعدى

بالأعراف وبئسما اشتروا به أنفسهم بالبقرة اتفاقا ومفهوم كلامه أن ماعدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهوحيثما وقع بئسما مقرونا باللام وهى خمسة ولبئس ماشروابه أنفسهم البقرة لبئس ما كانوا يعملون لبئس ما كانوا يصنعون لبئس ما كانوا يفعلون لبئس ماقدمت لهم أنفسهم بالمائدة أو مقرونا بالفاء وهو موضعان فبئس مايشترون فى موضعى آل عمران بالمجموع سبعة لاستة كما توهم المصرى ثم قوله فى ماقطعا ابتداء كلام وأصله اقطعن قلبت النون المخففة ألفا حال الوقف لا لضرورة الوزن كما ذكره اليمنى وفيما مفعول مقدم والمعنى اقطع فى عن ما الموصولة فى أحدعشر موضعا كما بينها بقوله:

(أوحى أفضتم واشتهت يبلو معا * ثانى فعلن وقعت روم كلا * تنزيل شعرا وغيرها صلا)

أى صلن أمر بالوصل مؤكدا بالنون المخففة المبدلة ألفا حال الوقف أراد قوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى إلىّ محرما » بالأنعام وفيما أفضتم فيه بالنور وفى ما اشتهت أنفسهم بالأنبياء ولكن ليبلوكم فيما آتاكم بالمائدة ليبلوكم فيما آتاكم آخر الأنعام واليهما أشار بقوله معا ثانى فعلن احترازا من أوله وهو قوله فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف وننشئكم فى مالا تعلمون بالواقعة وهل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فى مارزقناكم بالروم يحكم بينهم فى ماهم فيه يختلفون أنت تحكم بين عبادك فى ما كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر وأشار بقوله كلا تنزيل إلى قوله تعالى « أن تتركون فى ماههنا آمنين » بالشعراء ثم الضمير فى قوله وغيرها صلا راجع الى سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولأنه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح الشاطبى فى قوله * وفى سوى الشعرا بالوصل بعضهم * وفى نسخة : وغير ذى صلا ، وفى أخرى وغيره صلا بالتذكير فهو راجع الى لفظ الشعراء فانه لا خلاف فى قطعه وبخلاف ماعدا المذكورات فانه لا خلاف فى وصله سواء كان ماخبرية أو استفهامية نحو فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف فى أول البقرة كما فهم من قيد ثانى البقرة ونحو فيم كنتم وفيم أنت وقوله تعالى ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون فحصل أن مافى سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به المصنف وسائر المذكورات قد اختلفوا فى وصلها وقطعها وانما حكم عليها بالقطع أولا ثم جوز وصلها آخرا إشعارا بأن القطع هو الأولى لأنه هو الأصل فى رسم المبنى فقول خالد الأزهرى وأما آية كون فيما ههنا آمنين فى الشعراء فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهو منه خطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية وأما قول ابن المصنف أى وغير هذه الأحدعشر موضعا صله بلا خلاف فيفهم منه أن المواضع الأحد عشر كلها ليس فيها خلاف وليس كذلك لما تقدم ولما صرح أيضا من أن قطع فى عن ما الموصولة فى عشرة مواضع بخلاف وفى موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم لأنه لم يذكره صريحا ولا إشارة اه فتبين لك أن ضمير غيرها الى جميع المذكورات خطأ ظاهر ويترتب عليه فساد باهر وقد غفل عنه المصنف أيضا وأما قول الرومى وقد جزم الناظم فى جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف فى العشرة الأولى منها والجزم الحادى عشر فقط اللهم الا أن يترجح عنده جانب القطع فيها أيضا فغلط منه وكأنه تبع خالدا فى نقله وقلد ابن المصنف فى مرجع ضمير غيرها وأما الشيخ زكريا فقد استراح فى هذا المقام واكتفى بتحصيل المرام حيث قال وهذه الأحد عشر فيها خلاف إلا الأخير فمتفق على قطعه لكن غفل عن موضع حله إذ قال وغير ذى أى المواضع الأحدعشر فتدبر ثم قوله صلا أى صلها غير صحيح لأن مفعول صل غيرها وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا فى هذا المحل وقد وقع فى الوهل من جهة الحل ولهذا اعترض المصرى عليه بقوله إنه أجرى الخلاف فى التى فى الشعراء وجزم بالقطع فى العشرة وهو مخالف لما فى المقنع اه ولا يخفى أنه ليس مخالفا للمقنع لا باعتبار أول كلامه ولا بالنسبة الى آخر مرامه فتأمل فانه موضع زلل ، والله سبحانه هو الملهم بالصواب واليه المرجع والمآب .

(أوحى) إلىّ محرما فى الأنعام وفى قوله لمسكم فى ما (أفضتم) فيه النور وفى قوله فى ما (اشتهت) أنفسهم فى الأنبياء وفى (يبلو) من قوله تعالى ليبلوكم فى ما آتاكم (معا أى بالمائدة والأنعام) وفى (ثانى فعلن) من قوله تعالى فى مافعلن فى أنفسهن من معروف بالبقرة وفى قوله نشئكم فى مالا تعلمون فى إذا (وقعت) وفى قوله تعالى فى ما رزقناكم فى (روم) أى فى الروم وفى قوله فى ماهم فيه يختلفون وفى بما كانوا فيه يختلفون بالزمر وإلى ذلك أشار بقوله (كلا تنزيل)وفى قوله أتتركون فى ما هاهنا آمنين فى (الشعرا)ء وهذه الاحدى عشر متفق على قطعها وأما الأخيرة فمختلف فيه فذكره مع المتفق على قطعه سهو (وغير ذى) أى المواضع الأحدعشر نحو «فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف » فى البقرة « وفيما كنتم ، وفيما أنتم » (صلا) أى صله

(فأينما كالنحل صل) أى صل أينما فى قوله تعالى أينما تولوا فثم وجه الله فى البقرة كالنحل أى كما تصله بها فى قوله تعالى أينما يوجهه لايأت بخير فى النحل (ومختلف) أى والاختلاف فى أينما كنتم تعبدون (فى الشعرا) أو أينما ثقفوا فى (الأحزاب و) أينما تكونوا يدرككم الموت (فى النساء وصف) أى ذكره أهل الرسم وماعدا الثلاثة نحو فاستبقوا الخيرات ، أين ماتكونوا يأت بكم الله جميعا وأين ما كنتم تدعون وأين ما كنتم تشركون وأين ما كانوا مقطوع (وصل فإلم) يستجيبوا لكم فى (هود) وما عداه نحو فإن لم تفعلوا وان لم ينتهوا فإن لم يستجيبوا لك مقطوع وصل نحو (ألن نجعلا) أى ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن (نجمع) عظامه فى القيامة وما عداهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد مقطوع وصل (كيلا) من قوله لكيلا (تحزنوا) على ما فاتكم بآل عمران ولكيلا (تأسوا على) ما فاتكم بالحديد وفى لكيلا يعلم من بعد علم شيئا فى (حج) أى فى الحج ولكيلا يكون (عليك حرج) بالأحزاب وما عدا ذلك وهو لكى لايكون على المؤمنين حرج بالأحزاب وكى لايكون دولة مقطوع (و) ثبت (قطعهم) عن فى قوله تعالى ويصرفه (عن من يشاء) بالنور وعن (من تولى) عن ذكرنا فى النجم وماعداهما مبتدأ موصول ويوم فى قوله (يومهم) بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون بالذاريات لأن هم مرفوع بالابتداء فيهما فالمناسب القطع وماعداهما نحو يومهم الذى يوعدون وحتى يلاقوا يومهم الذى فيه يصعقون موصول لأن هم مجرور فالمناسب الوصل

(فأينما كالنحل صل ومختلف   فى الشعر الأحزاب والنساء وصف)

بصيغة المجهول أى وصف الاختلاف فى السور الثلاثة قال اليمنى وفى بعض النسخ تصف والمعنى واحد. أقوله وفيه أن المبنى مختلف لأن الفعل اللازم لايبنى مجهولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والتقدير مختلف رسمه والرسم مختلف وقوله وصف الجملة استئنافية وأغرب بحرق حيث قال ومختلف .مال أى وصف لنا مختلفا وقصر الشعراء والنساء ضرورة وفى نسخة بدل الشعراء الظلة وهى أصل الشيخ زكريا لما جاء فى السورة عذاب يوم الظلة أى اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله بالبقرة وكذلك أينما يوجهه لايأت بخير بالنحل فالفاء فى الآية الأولى من نفسها وقوله كالنحل بالعطف على المعنى أو على أصل المبنى لئلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه كما لايخفى ثم تصرف الأولى للبقرة لأنها فى الاطلاق أول سورة وهى أول ماوقع فيها وقال اليمنى وعلم كونه فى سورة البقرة من الفاء فى أينما بالفاء لأن أينما بالفاء لم يقع فى غيرها والمعنى صل بالبقرة كوصلك بالنحل وأما قوله أينما كنتم تعبدون فى الشعراء وقوله أينما ثقفوا بالأحزاب وأينما تكونوا يدرككم الموت فى النساء فأكثر المصاحف على قطع أين عن ما كذا ذكره الشراح والمفهوم من الرائية أن وصل النساء قليل ويستوى الأمران فى الأحزاب والشعراء وأما مابقى متفق على قطعه نحو قوله فاستبقوا الخيرات أينما تكونوا وقوله أينما كنتم تدعون وفى بعض نسخ ابن المصنف أينما كنتم تعبدون وهو وهم وسهو قلم وأينما كنتم تشركون وأينما كانوا فوجه القطع الأصلى ووجه الوصل شبهة التركيب للجزم وهو معنى قول ابن قتيبة لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف حيث كما قال الجعبرى (وصل فإلم هود ألن نجعلا) بألف الاطلاق وهو معطوف بالعاطف المقدر على فإلم هود وهو منصوب على الاضافة لكونها علم السورة أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية . والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل إن الشرطية بلم فى قوله تعالى فإلم يستجيبوا لكم بهود وعلى قطع ماعداه نحو فان لم تفعلوا الثن لم ينتهوا فإن لم يستجيبوا لك فوجه القطع هو الأصل ووجه الوصل اتحاد عمل إن ولم وكذلك اتفقوا على وصل أن المصدرية بلن الناصبة فى موضعين قوله تعالى ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن نجمع عظامه بالقيامة وعلى قطع ماسواهما نحو أن لن ينقلب الرسول وألن تقول الانس والجن وألن يقدر عليه أحد وأما قوله ألن تحصوه فقال بعضهم موصول وقال آخرون مفصول وعلى مافى المقنع ولعل الشيخ اختار الفصل الذى هو الأصل ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه فوجه القطع الأصل مع التنبيه على أن العمل للثانى ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الادغام وهذا معنى قوله (نجمع كيلا تحزنوا تأسوا على) نجمع عطف على نجمع وكيلا عطف على فإلم وتأسوا على تحزنوا وعلى يتعلق بتأسوا . والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل كى بلا فى أربعة مواضع لكيلا تحزنوا على مافاتكم بآل عمران كيلا تأسوا على مافاتكم بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيئا بالحج لكيلا يكون عليك حرج وهو الثانى من الأحزاب ولهذا احترز بقوله عليك من أوله لأنه متعلق على المؤمنين واتفقت على قطع ماعداها وهو الأول من الأحزاب لكى لايكون على المؤمنين حرج وكى لايكون دولة بالحشر ولكى لايعلم بعد علم شيئا بالنحل فوجه القطع الأصل ووجه الوصل التقوية مع تحقق عدم الحجر وهذا معنى قوله : (حج عليك حرج وقطعهم   عن من يشاء من تولى يومهم) أى ثالثها موضع حج أى ماوقع فى سورة الحج ورابعها الذى بعده عليك حرج كما سبق ثم قوله وقطعهم

مبتدأ أى مقطوع أرباب الرسوم واتفاقهم على قطع عن من الموصولة فى موضعين وهما قوله ويصرفه عن من يشاء بالنور وعن من تولى عن ذكرنا بالنجم وليس ثم غيرهما كما نبه عليه ابن المصنف وتبعه الأزهرى وقد قال فى المقنع وليس فى القرآن غيرهما قال الجعبرى أى لا مفصولا ولا موصولا وأما قول الشيخ زكريا وتبعه الرومى بأن ماعداهما موصول فوهم منهما وكذا اتفقت المصاحف على قطع يوم عن هم المرفوع المحل وحده فى موضعين ويوم هم بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون فى الذاريات واتفقت على وصل يومهم المجرورة المحل نحو « من يومهم الذى يوعدون ، حتى يلاقوا يومهم الذى فيه يصعقون » فوجه القطع أن هم مرفوع بالابتداء منفصل فيناسبه الفصل مع كونه هو الأصل ووجه الوصل أن المجرور متصل حكما فيلائمه الوصل وقد أغرب اليمنى حيث قال وقطع لفظ هم الساكن الميم وقفا ووصلا ثابت أيضا فى السورتين قال وانما قيدنا بالساكن الميم احترازا من يومهم الذى فانه موصول اهـ ووجه غرابته أن هذا فرق عام لفظى لا حكم خاص حقيقى مع أن ميم الأولين ليس ساكنا فى الوصل عند الكل بل فيه خلاف لبعضهم وأما الوقف فلا فرق أصلا (ومال هذا والذين هؤلاء) أى وجب قطعهم أو وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها فى أربعة مواضع مال هذا الكتاب فى الكهف ومال هذا الرسول فى الفرقان فالمراد بهذا جنس هذا الواقع بعد مال فمال الذين كفروا بالمعارج فمال هؤلاء القوم بالنساء وعلى وصل لام الجر بمجرورها فيما عداها نحو فمالكم ومالك لا تأمنا ومالأحد عنده فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على أنها كلمة برأسها ووجه وصلها بما بعدها تقويتها لأنها على حرف واحد ولأنها غير مستقلة ولأنها تكتب موصولة بما دخل عليه غالبا كما هو قاعدة كتابة العربية ثم ما فى هذه الأربعة للاستفهام فالجمهور يقفون اختيارا واضطرارا لا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وأبو عمرو يقف فى هذه الأربعة على ما والكسائى يقف على ما فى رواية وعلى اللام فى الأخرى وفى نسخة بعدها ولانها من تتمة المسئلة السابقة ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهى قوله (تحين فى الامام صل ووهلا) بألف الاطلاق وبضم الواو وتشديدها مكسورا أى ضعف وغلط قائله وانسب إلى الوهل والوهم ناقله وفى أكثر النسخ وقيل لا كما نص عليه الرومى واختاره الأزهرى أى وقيل لا وصل أو المعنى لا تتصل بل اقطع التاء عن حين لكن تعبيره بقيل مشعر بتضعيفه وهو خلاف ماعليه الجمهور فالصواب الأول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه المعول فتكتب التاء مفصولة من الحاء على هذه الصورة لات حين مناص لا على هذه الكيفية لا تحين واعلم أن أبا عبيد قال رسم فى الامام يعنى مصحف عثمان رضى الله عنه الخاص به لا تحين نص على أن التاء متصلة بحين وفى رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطأ ومتصلة بلا حكما وذلك لأن لات فى قول الأكثرين هى لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على رب وثم لذلك فقيل ربة وثمة فهى زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى ليست تلك المدة حين الفرار واختلف القراء فالكسائى يقف بالهاء لأصالتها والباقون يقفون بالتاء تبعا لرسمها فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء بتحين وبهذا يظهر صحة نسخة وهلا وإنما خالفهم أبو عبيد حيث قال الوقف عندى على لا والابتداء بقوله تحين فيكون قراءة شاذة لأنها مخالفة لقواعد العربية فى المبنى والمعنى وأن وجه قراءته بقوله لأنى نظرتها فى الامام فوجدتها تحين قال وهذه التاء تزاد فى حين فيقال هذا تحين كان كذا وأنشد شعرا :

العاطفون تحين مامن عاطف والمطعمون زمان أين المطعم

قال الناظم فى النشر انى رأيتها مكتوبة فى المصحف الذى يقال له الامام مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه لا مقطوعة والتاء موصولة ورأيت به أثر الدم وتتبعت فيه ماذكره أبو عبيد فرأيته كذلك

(و) ثبت قطعهم لام الجر عن مجرورها فى قوله تعالى (مال هذا) الكتاب بالكهف ومال هذا الرسول بالفرقان (و) فمال (الذين) كفروا بالمعراج وفمال (هؤلاء) القوم بالنساء وما عداها نحو فمالكم كيف تحكمون ومالك لا تأمنا وما لأحد عنده من نعمة تجزى موصول وأبو عمرو يقف فى الأربعة التى فى النظم على ما والكسائى عليها وعلى اللام ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة على اللام اتباعا للرسم وما فى الأربعة للاستفهام (تحين فى الامام صل) أى وصل التاء من تحين من قوله تعالى ولات حين مناص فى ص كما هو فى مصحف الامام (ووهلا) أى غلط قائله وفى نسخة وقيل لا أى لا تصلها بها ولات هى لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على رب وثم كذلك . واختلف القراء فى الوقف عليها فالكسائى يقف بالهاء لأصالتها والباقون بالتاء وقال أبو عبيدة الوقف عندى على لا والابتداء بتحين لأنى نظرتها فى مصحف الامام تحين وقال وهذه التاء تزاد فى حين يقال هذا تحين

(ووزنوهم وكالوهم) بالمطففين (صل) أى صلهما حكما لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفا (كذا من أل) ولو معرفة (وها) ء التنبيه (ويا) ء النداء أى كذا (لا تفصل) ما بعد الثلاثة منها بل صله بها قراءة ورسما وان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج نحو الكتاب والرجل والمتقين ونحو هاأنتم وهؤلاء وهذا ونحو ياأيها ويا آدم فلا تقف على أل وها ويا وتبتدئ بكتاب ورجل ومتقين وأنتم وأولاء وذا وأيها وآدم [تتمة] نعما بالبقرة والنساء ومهما بالأعراف وربما فى الحجر موصول وكذا كل كلمة على حرف واحد نحو بالله وربه إلامامر فيما تقدم وكذا حينئذ ويومئذ ونحو منسكم وأنلزمكموها وكذا يبنؤم بطه وأما قال ابن أم بالاعراف فمفصول ثم فى المنفصلين وقفان على آخر كل منهما وقف وفى المتصلين وقف واحد آخر الثانية وويكأن الله وويكأن موضعان فى القصص يوصل فيهما الياء بالكاف قاله الدانى فى مقنعه والشاطبى فى عقيلته ووقف أبو عمرو على الكاف والكسائى على الياء. وويك كلمة تندم وتنبيه على الخطأ واعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم لنفسه فالياء منه ساقطة نحو ياقوم اعبدوا الله وياقوم اذكروا الله ورب ارجعون وياعباد الذين آمنوا اتقوا ربكم إلا ياعبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة وياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم فالياء فيهما ثابتة بالاتفاق واختلفت المصاحف فى قوله تعالى ياعباد لاخوف عليكم وسقطت الياء أيضاً باتفاق فى نحو فارهبون وفاتقون ولا تكفرون وأطيعون وبالواد المقدس وثبتت باتفاق فى نحو اخشونى ولأتم نعمتى ويأتى من
بالشمس وفاتبعونى يحببكم الله وثبتت قراءة لارسما بخلاف وادى النمل فالكسائى يقف بالياء والباقون بحذفها والوادى الايمن بالقصص وبهادى العمى بالروم لحمزة والكسائى يقفان بالياء والباقون بحذفها وقد عد ابن الناظم وغيره المواضع المتفق على حذف الياء فيها والمواضع المتفق على إثباتها فيها وكل واو فى الواحد والجمع ثابتة نحو ويرجو رحمته ويعفو عن كثير وبنو إسرائيل ويمحو الله مايشاء وصالو النار وصالوا الجحيم إلا أربعة مواضع حذفت فيها واو الواحد وهى ويدع الإنسان بالشر ويمح الله الباطل ويوم يدع الداعى وسندع الزبانية

وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة اه وقال القسطلانى الأكثرون على خلاف ذلك وحملوا ماحكاه أبو عبيد على أنه مما خرج فى خط المصاحف عن القياس وأما قول المصرى فحيث صح النقل عن أبى عبيد إنه وجد ذلك كذلك فى مصحف الامام فيكون كافيا فى حكم المرسوم فيكون حكمه كحكم غيره إذ لافرق فمدفوع لأن الفرق هو مخالفته للجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف فغايته أن وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر فى نقله (ووزنوهم) بالاشباع (وكالوهم صل) بالاشباع أى كتب أرباب الرسوم إذا كالوهم أو وزنوهم موصولين أى حكما لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفا فعدم الألف يدل على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة بخلاف قوله تعالى : وإذا ماغضبوا هم يغفرون فى سورة الشورى فإن الألف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف على غضبوا وكذا الابتداء بقوله هم قال ابن الأنبارى قال أبو عمرو وعاصم وعلى يعنى الكسائى والأعمش أى من الأربعة عشر كالوهم حرف واحد أى حكما والأصل كالوا لهم فحذف اللام على حد كلتك طعاما فحذفت اللام وأوقع الفعل على هم فصارا حرفا واحداً لأن الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى بن عمرو يقول كالوهم أو وزنوهم كلمتان أى كل منهما وكان يقف على كالوا ووزنوا ويبتدئ بهم والمعنى أنه كان يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم لأنه كان يفعل اختياراً بخلاف القراء أجمع فانهم لايجوزون الوقف على الواو أصلا ولذا قال أبو عبيد والاختيار الأول أى قال مختار الجمهور هو المعول . ثم اعلم أن فى معنى وزنوهم نحو رزقناهم وأعطيناك وأنزلناه وأنلزمكموها وأورثتموها وأمثال ذلك (كذا من أل وها ويا لاتفصل) بالاشباع أى لاتفصل مدخول لام التعريف من أل ولو قمرية لا كتابة ولا قراءة وكذا مدخول هاء التنبيه وياء النداء وإن كانت كلمات مستقلة لقلة الامتزاج بينهما فى الصورة نحو الحمد والحق والأرض والآخرة ونحو ياأيها ويا آدم ويابنى ونحو هاأنتم وهؤلاء وهذا وأمثال ذلك فلا يوقف على أل ويا وها ولا يبتدأ بحمد وحق وأرض وآخرة وآدم وبنى وأنتم وأولاء وذا فى الأمثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفا عليها وبدأ بما بعدها وقد أخطأ الرومى حيث قال فى إعراب البيت واضافة الياء إلى الضمير العائد إلى أل للمناسبة بينهما فى التعريف فإن الصواب أن ها عطف على يا وليس تلك الواو علامة ضمة الهمزة وفى نسخة بالعكس وهو الأولى كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كما لايخفى وأيضاً من فى البيت ليست زائدة كما قررناه خلافا للرومى ثم قول الناظم كذا محمول على التشبيه المعنوى بين قوله صل ولاتفصل لأن مؤداهما واحد وإن كان بين الأمر والنهى خلاف صورى ومما يجب التنبيه عليه أن نعما ومهما وربما موصولة فى جميع المصاحف قال ابن الأنبارى حدثنا خلف قال قال الكسائى نعما حرفان أى كلمتان لأن معناه نعم الشئ وكتب بالوصل أى كلمة واحدة ثم قال ابن الأنبارى عن الكسائى ومن قطع لم يخطئ أى فى اللفظ بناء على الأصل وإن أخطأ

من حيث إنه خالف الرسم ثم كل كلة على حرف واحد متصلة اما أولا وإما آخرا بخلاف الواو العاطفة نحو بالله ورسوله وكلة ربه وحينئذ ويومئذ موصولات وممن كله موصول وأنلزمكموها كذلك وأن يعلى هو مفصول وكتبوا ابن أم فى سورة الاعراف مفصولا وصورة يبنؤم بطه حرف النداء موصول بالباء وكتبوا صورة الهمزة واوا متصلة بالنون ومن المعلوم أن فى المنفصلين يجوز الوقف على آخر كل منهما بخلاف المتصلين فانه لا وقف إلا فى آخر الثانية وويكأن الله وويكأنه فى موضعى القصص يوصل فيهما الياء بالكاف كما قال الدانى فى مقنعه والشاطبي فى عقيلته لكن وقف أبو عمرو على الكاف والكسائى على الياء والجمهور على آخرهما على وفق رسمهما ومعناه تندم وتنبه على الخطأ فأما ياعبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعة وياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم فياء الاضافة ثابتة فيهما اتفاقا كما اتفقوا على حذفها فى ياعباد الذين آمنو اتقوا ربكم فى الزمر واختلفوا فى قوله سبحانه وتعالى ياعبادى لاخوفُ عليكم فى الزخرف وحذف ياء الاضافة أيضا بعد نون الوقاية كثير نحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وإن يردن الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب ومآب ومحل بسطها كتب الرسم ومنها واخشون فهى محذوفة بالمائدة فى الأولى وهى التى بعدها اليوم وثابتة فى البقرة وهى قوله واخشونى ولأتم اجماعا فيهما كتابة وقراءة وأما الثانية فى المائدة وهى التى بعدها ولاتشتروا فمحذوفة رسما ويثبتها أبو عمرو وصلا ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤت الله المؤمنين ويقض الحق على قراءة الضاد المعجمة وننج المؤمنين بيونس وبالواد المقدس وواد النمل إلا أن الكسائى يقف فيه بالياء وبهاد العمى بالروم الا أن حمزة والكسائى يقفان بالياء وصال الجحيم فما تغن النذر الجوار المنشئات الجوار الكنس وأما قوله ومن آياته الجوار فمحذوفة الياء أيضا لكن أثبتها نافع وأبو عمرو وصلا وابن كثير فى الحالين ثم قوله ذا الايد وكذا والسماء بنيناها بأيد فيصح الآخر لأن وزنه فعل فمعنى الأيد القوة بخلاف أولى الايدى لأنه جمع يد أصلها يدى وأما هاد ووال وباق وواق فمحذوف الياء إلا أن ابن كثير يثبتها وقفا والمهتدى بالأعراف ثابتة وفى غيره محذوفة لكن فيه انحلال كما سبق فى ومن آياته الجوار وأمثال ذلك كثير محله الشاطبية الصغرى وهى الرائية من جهة الرسم والكبرى من جهة اختلاف القراء وحذفت الواو من لام الفعل من غير جازم فى أربعة مواضع يدع الانسان بالشر ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية وليس منه وقل لعبادى يقولوا التى كما فى بعض مصاحف العوام فانه خطأ عظيم فى هذا المقام وصالح المؤمنين فالحذف اتفاقا على خلاف فى كونه جمعا أو مفردا أريد به الجنس : ثم اعلم أنه كان مكى يقول فى نحو يقض الحق بأنه لا ينبغى للقارئ أن يقف عليه لأنه ان وقف على الرسم خالف الأصل وان وقف على الأصل خالف الرسم قال الحافظ أبو عمرو الدانى وكان أبو حاتم سهل بن محمد وغيره من النحويين لايجيزون الوقف على ذلك الابرد ما حذف وهو القياس فى العربية قال على أن الأئمة على خلاف ذلك والقراءة سنة متبعة اه وفيه بحث لايخفى إذ لم يثبت القراءة بالوقف عن الصحابة فى مثل تلك الكلمة لامقطوعة ولاموصولة وإنما ثبت على خلاف القياس ورسم الكتابة فالتحقيق ماقاله المكى حيث لاضرورة فى العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية قال المصرى فان قلت كيف يوقف على نحو يحى الأرض. قلت يوقف على ذلك برد الياء لأنها حذفت من الكتابة لكراهة الجمع بين صورتين متفقتين واكتفاء بالكسرة التى قبلها وماحذف لذلك لم يحذف فى الوقف بل يرد ماحذف والله أعلم. قلت يرد عليه أن هذا خلاف ما أجمع عليه القراء وكان اختيار بعض النحاة فى هذا الاكتفاء على أن عروض السكون فى الوقف لايرفع حكم كسر ماقبلها ولذا جوز النحاة أيضا اجتماع الساكنين حينئذ حيث

(ورحمت) ربك فى موضعى (الزخرف بالتا) لا بالهاء (زبره) أى كتبه عثمان رضى الله عنه وزبر أيضا بالتاء ورحمت الله (فى الاعراف) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل وفى (روم) أى فى الروم وانظر إلى آثار رحمت الله و (هود) من قوله رحمت الله وبركاته ورحمت ربك فى (كاف) أى كهيعص ذكر رحمت ربك ورحمت الله فى (البقرة) من قوله تعالى أولئك يرجون رحمت الله وماعدا هذه السبعة ترسم بالهاء وأبو عمرو وابن كثير والكسائى يقفون بالهاء كسائر الهآت الداخلة على الأسماء كفاطمة وقائمة وهى لغة قريش والباقون يقفون بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهى لغطيء وحمير . واختلفوا فى التاء الموجودة فى الوصل والهاء الموجودة فى الوقف أيتها الأصل للأخرى فذهب سيبويه وجماعة إلى أن التاء هى الأصل مستدلين بجريان الاعراب عليها دون الهاء وبأن الوصل هو الأصل والوقف عارض قالوا وإنما أبدلت هاء فى الوقف فرقا بينها وبين التاء فى عفريت وملكوت وقال ابن كيسان بل الفرق بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب آخرون إلى أن الهاء هى الأصل فلذا سميت هاء التاء لأن تاء التأنيث إنما جعلوها تاء فى الوصل لأنها حينئذ تتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة لخفائها فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها وهو التاء وزبر بالتاء أيضا (نعمتها) أى البقرة من قوله تعالى واذكروا نعت الله عليكم ونعمت الله (ثلاث) أخيرات فى (نحل) فى قوله تعالى وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا نعمت الله وفى (ابرهم) أى إبراهيم (معا) أى فى موضعين منها آخرين وهما بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لاتحصوها فقوله (أخيرات) صفة لثلاث النحل وموضعى ابراهيم احتراز عما فى أولهما وزبر بالتاء نعمت الله فى (عقود الثان) أى فى ثانى العقود الذى فيه (هم) من قوله اذكروا نعمت الله عليكم إذ همّ قوم وفى نسخة بدل هم ثم أى هناك وزبر بالتاء نعمت فى

لم يعتبروا بالعارض (ورحمت الزخرف بالتازبره) برفع رحمت ونصبها أى رسم عثمان رضى الله عنه أو كتب أهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ رحمت فى سورة الزخرف وكذا (فى الاعراف روم هود كاف البقره) بحذف العاطف فى الكل للوزن وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل فى الاعراف وضبط هود وكاف بالفتح لأنهما اسما سورتين وأما قول الرومى وإضافة الاعراف إلى الروم والكاف إلى البقرة لفظا لأدنى ملابسة فمحمول على عدم الملاحظة لما قدمناه من حسن المقابلة . ثم اعلم أن هاء التأنيث فى المصحف الكريم ينقسم إلى مارسم بالهاء وهو المسمى بالتاء المربوطة وإلى مارسم بالتاء وهو المسمى بالتاء المجرورة فأما مارسم بالهاء فان الوقف عليها بالهاء مما اتفق عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية وأما مارسم بالتاء فانه مما اختلف فى الوقف عليه فابن كثير وأبو عمرو والكسائى يقفون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء من نحو فاطمة وقائمة إجراء لهاء التأنيث على سنن واحد وهى لغة قريش ويترتب عليه أيضا إمالة الكسائى وكذا جواز الروم والاشمام وعدمهما للكل والباقون يقفون بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهى لغطيء فلابدّ للقارىء من معرفة مارسم بالتاء والهاء ليتحرى فى جميعهما الصواب فى الأداء وقد خص الناظم مارسم من ذلك بالتاء لقلته ويعرف ماعداها بكثرته ومجموع ماذكره من رحمت سبعة لأنها فى الزخرف موضعان أهم يقسمون رحمت ربك ورحمت ربك خير مما يجمعون والعموم يفهم من اطلاق الناظم ومن الاضافة الجنسية وفى الأعراف ان رحمت الله قريب من المحسنين وفى الروم فانظر إلى آثار رحمت الله وفى هود رحمت الله وبركاته وفى مريم ذكر رحمت ربك عبده زكريا وفى البقرة يرجون رحمت الله وماعدا هذه السبعة بالهاء نحو قوله تعالى لاتقنطوا من رحمة الله (نعمتها ثلاث نحل ابرهم) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة فى ابراهيم كما صرح به صاحب القاموس فلا يحتاج إلى قول برهان الدين الحلبى فى شرحه للمقدمة حذف منه الألف والياء لأنه اسم أعجمى والعرب إذا عربته تخالف بين ألفاظه للخفة وينضم إلى ذلك ضرورة الوزن اه وفى جعله معربا نظر لايخفى والمراد به سورته وثلاث بالرفع عطف على نعمتها بحذف العاطف والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنهما منصوبان حيث قال وزبر بالتاء أيضا نعمتها ولا يصح قول الرومى انه نصب على الظرفية إذ ليس فى الكلام مايصلح أن يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقوله نعمتها مخلّ بالمعنى لأن ضمير نعمتها راجع إلى البقرة . والحاصل أن لفظ نعمت رسم بالتاء فى أحد عشر موضعا فى البقرة واذكروا نعمت الله عليكم وماأنزل عليكم وفى النحل ثلاث مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا نعمت الله وفى ابراهيم موضعان بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لاتحصوها واليهما أشار بقوله (معا أخيرات عقود الثان همّ) ضبط أخيرات بالنصب على الحال من مجموع ثلاث نحل وموضعى ابراهيم احتراز من أوائل النحل وأوّل ابراهيم وبالرفع على أنه خبر مبتدإ محذوف أى وهن أخيرات وقال ابن المصنف أخيرات

صفة لثلاث النحل وموضعى إبراهيم الأخيرين اه ولا يخفى أن الأخيرين فى قوله ليس فى محله واحترز به عما فى أول النحل : وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وعما فى أول إبراهيم: اذكروا نعمة الله عليكم ثم ضبط قوله عقود الثان بضم الدال وفتحها والضم هو الأتم على أنه عطف على ثلاث والمراد بالعقود سورة المائدة ووقع نعمت فيها فى موضعين والمراد هنا الثانى المقرون بهمّ بتشديد الميم الساكن وقفا أى بقوله هم يعنى فى قوله اذكر وانعمت الله عليكم إذهمّ قوم وأما ما فى نسخة بدل هم ثم بفتح المثلثة أى هناك كما نقله الشيخ زكريا فهو تصحيف للمبنى وتحريف للمعنى وأغرب من هذا ماذكره اليمنى من أن فى بعض النسخ ثم بضم الثاء أى ثم لقمان (لقمان ثم فاطر كالطور) برفع لقمان وفاطر وفى نسخة بنصبهما على منوال ماسبق فى عقود ولعل وجه النصب على نزع الخافض أو على أنه مفعول زبر كما تقدم وكذا قوله (عمران لعنت بها والنور) إلا أن قوله لعنت مبتدأ منقطع عما قبله والنور مجرور عطفا على ضميره المجرور فى بها الراجع إلى عمران المراد به سورته من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمع من البصريين وهو مُختار المتأخرين من القراء والمفسرين كما حققناه فى الحاشية المسماة بالجمالين للجلالين عند قوله تعالى «تساءلون به والأرحام» حيث قرأ حمزة بالجر . والحاصل أن فى لقمان عند قوله تعالى «فى البحر بنعمت الله» وفى فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله وفى الطور فما أنت بنعمت ربك وفى آل عمران واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء مكتوب بالتاء المجرورة ولم يرتب بين السور للضرورة وماعدا هذه المواضع المذكورة فكل نعمة بالهاء مسطورة نحو قوله وأما بنعمة ربك فحدث . ثم أخبر أن لفظ لعنت مرسوم بالتاء فى موضعين فى آل عمران فنجعل لعنت الله على الكاذبين وفى النور والخامسة أن لعنت الله عليه هذا وعبارة الناظم قاصرة عن المراد بما فى سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيد بما يفهم المقصود منها إذ جاء فيها أيضاً أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق فى رحمت الزخرف مع أن المتبادر من إطلاقها العموم فرحم الله الشاطبى حيث تفطن لها وقيد فى الرائية بقوله *فنجعل لعنت الله ابتدارا* مع الإشعار بأنه هو الواقع فى أولها ثم ماعدا هذين فبالهاء كقوله تعالى «أولئك عليهم لعنة الله» (وامرأت يوسف عمران القصص) بتنوين امرأة على أنه مبتدأ وبنصب يوسف وعمران على الظرفية أى الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن بالوقف والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن امرأت منصوبة مضافة حيث قدر وزبر فتدبر وقال اليمنى مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره ومنها امرأت أى ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرأت وقوله يوسف مبتدأ خبره محذوف أى محلها سورة يوسف وقوله عمران القصص معطوفان على يوسف وحرف العطف محذوف للوزن وأغرب الرومى حيث جعل امرأت مضافة إلى يوسف وهو مضاف إلى عمران وهو إلى القصص بناء على أن الإضافة لأدنى ملابسة ووجه الغرابة لا يخفى على ذوى النهى ويستفاد عموم موضعى يوسف مما قدمناه فى رحمة الزخرف فتدبر (تحريم معصيت بقد سمع يخص) فتحريم منصوب أيضا على الظرفية أو على المفعولية والمراد به سورة التحريم ومعصيت منون لكونها مبتدأ وجوز جره حكاية لأنها وردت فى القرآن مجرورة ويخص بصيغة المجهول ويجوز تذكيره باعتبار لفظ قد سمع وتأنيثه باعتبار سورته والمعنى أن امرأت مرسومة بالتاء فى سبع مواضع امرأت العزيز تراود وامرأت العزيز الآن كلاهما بيوسف وإذ قالت امرأت عمران فى آل عمران وقالت امرأت فرعون فى القصص وامرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون فى التحريم وماسواها بالهاء والقاعدة الكلية أن المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء وغيرها بخلافها كما فى قوله تعالى «وإن امرأة خافت» ثم أخبر أن لفظ معصيت

(لقمان ثم) فى (فاطر كالطور عمران) أى كما فى الطور وآل عمران من قوله تعالى فى الأولى ألم تر أن الفلك تجرى فى البحر بنعمت الله وفى الثانية والرابعة نعمت الله وفى الثالثة فما أنت بنعمت ربك وماعدا هذه الاحدى عشرة مرسوم بالهاء وزبر بالتاء (لعنت بها) أى بآل عمران (والنور) من قوله تعالى فى الأولى فنجعل لعنت الله على الكاذبين ومن قوله تعالى فى الثانية والخامسة أن لعنت الله عليه وما عداهما مرسوم بالهاء (و) زبر بالتاء (امرأت) إذا أضيفت لزوجها وذلك فى قوله تعالى امرأت العزيز فى موضعى (يوسف) وفى قوله امرأت (عمران) فى آل عمران وفى قوله امرأت فرعون فى (القصص) وفى قوله امرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون فى (تحريم) أى التحريم وماعدا هذه السبعة مرسوم بالهاء وزبر بالتاء (معصيت) من قوله تعالى معصيت الرسول فى موضعين (بقد سمع يخص) ذلك وزبر بالتاء

(شجرت) من قوله تعالى إن شجرة الزقوم فى (الدخان) و(سنت) باسكان التاء من قوله تعالى سنت الأولين ولسنت الله تبديلا ولسنت الله تحويلا فى (فاطر كلا) أى فى حالة كون كل منها فى فاطر (و) من قوله سنت الأولين فى (الانفال و) من قوله تعالى سنت الله التى قد خلت من (حرف غافر) أى آخرها أى فى آخر غافر ، وزبر بالتاء (قرت عين) لى ولك فى القصص و(جنت) فى قوله وجنت نعيم (فى) إذا (وقعت) و (فطرت) من قوله فطرت الله فى الروم و(بقيت) من قوله بقيت الله خير لكم بهود (وابنت) من قوله تعالى ومريم ابنت عمران فى التحريم (وكلت) من قوله تعالى وتمت كلت ربك الحسنى فى (أوسط الأعراف وكلما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتاء عرف) أى رسم بها وذلك فى قوله تعالى آيات للسائلين بيوسف قرأها ابن كثير بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله فيها أيضا وألقوه فى غيابت الجب وأن يجعلوه فى غيابت الجب قرأهما نافع بالجمع والباقون بالتوحيد وفى قوله تعالى لولا أنزل عليه آيات من ربه بالعنكبوت قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائى بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله وهم فى الغرفات آمنون بسبأ قرأها حمزة بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله فهم على بينات منه بفاطر قرأها نافع وابن عامر وشعبة والكسائى بالجمع والباقون بالتوحيد وفى قوله جمالات صفر بالمرسلات قرأها حفص وحمزة والكسائى بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا بالأنعام قرأها عاصم وحمزة والكسائى بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله وكذلك حقت كلمات ربك بأول يونس قرأها نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد واختلفت المصاحف فى ثانى يونس إن الذين حقت عليهم كلمات ربك وفى قوله فى الطول وكذلك حقت كلت ربك والقياس فيهما التاء قرأهما نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد

مخصوص بموضعى قد سمع ويتناجون بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول، فلا تتناجوا بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول ولا ثالث لهما ويستفاد العموم من إطلاقها (شجرت الدخان سنت فاطر) بجر الدخان على أن الإضافة بمعنى فى ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض وأسكن تاء سنت ضرورة وهى مضافة إلى سورة فاطر (كلا والانفال وأخرى غافر) فقوله كلا حال من سنت الواقعة فى فاطر والانفال بالنقل عطف على فاطر وأخرى أى وسنت أخرى هى فى غافر فأخرى فى محل جر وغافر بدله وفى بعض الأصول وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله إن شجرت الزقوم فى سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى الزقوم إنها شجرة وكذلك سنت فى خمسة مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة فى فاطر إلا سنت الأولين فلن تجد لسنت الله تبديلا ولن تجد لسنت الله تحويلا وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله كلا وفى الانفال مضت سنت الأولين وفى غافر سنت الله التى قد خلت فى عباده وخسر هنالك الكافرون وهى آخر السورة لكن قول ابن المصنف أخرى غافر أى آخرها غير مستقيم للفرق بين الآخر والأخرى كما لا يخفى على ذوى النهى ومع هذا هو بيان لمحله لا احتراز عن أوله أو آخره لعدم تحقق تعدده ثم ماعدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد أرسلنا ثم كان حقه أن يذكر سنة أولا لكونها من الألفاظ المكررة ثم يذكر شجرة الدخان فإنها من الكلمات المفردة. والاعتذار عنه ارتكاب الضرورة (قرت عين جنت فى وقعت) أى وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون قرت عين لى ولك فى القصص وبالإضافة إلى لفظ عين احترز عن المضاف إلى أعين فى قوله تعالى قرة عين فى الفرقان ومن قرة أعين فى السجدة وريحان وجنت نعيم فى سورة الواقعة التى أولها إذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة الخلد (فطرت بقيت) بسكون التاء فيهما (وابنت) بالتنوين (وكلت) ولو قال كلمة كان أكثر سلاسة أى وكذا رسم بالتاء فطرت الله بالروم «وبقيت الله خير لكم» فى هود ولعلها كتفى باللفظ عن القيد بعدم التنوين أو لوجودها كذلك فى هود لخرج ببقيت البقية المنونة فى قوله تعالى وبقية مما ترك آل موسى وأولو بقية ومريم ابنت عمران فى التحريم ولم يقع غيرها وتمت كلت ربك الحسنى فى الأعراف بقوله (أوسط الأعراف) بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى «وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا» لكن كلت التى فى الأنعام بالتاء أيضا إلا أنه مندرج فى ضمن قوله (وكل ما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتاء عرف) بصيغة المجهول فيهما فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية وهى كل ما اختلف القراء فى إفراده وجمعه قراءة فانه يكون فى رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد أن مفرده أيضا بالتاء إذ لا خلاف فى أن الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا أجمع القراء فى الوقف عليها بالتاء واختلفوا فى مفردها ومجموعها اثناعشر موضعا وذلك قوله تعالى وتمت كلت ربك صدقا وعدلا فى الأنعام قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائى وكذلك حقت كلت ربك على الذين فسقوا أول يونس قرأها بالإفراد غير نافع وابن عامر واختلف المصاحف فى ثانى يونس إن الذين حقت عليهم كلت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت كلت

ربك على الذين كفروا فى الطول والقياس فيهما التاء إذ قرأهما غير نافع وابن عامر بالتوحيد وآيات للسائلين فى سورة يوسف قرأها ابن كثير بالإفراد وألقوه فى غيابت الجب وأن يجعلوه فى غيابت كلاهما فى يوسف أيضا قرأهما غير نافع بالتوحيد ولولا أنزل عليه آية من ربه فى العنكبوت قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائى وهم فى الغرفات آمنون فى سبأ قرأها بالتوحيد حمزة فهم على بينة منه فى فاطر قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة وما تخرج من ثمرات من أكمامها فى فصلت قرأها بالتوحيد ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائى وجمالت صفر قرأها بالإفراد أى صورة وإلا فهى جمع حقيقة حفص وحمزة والكسائى . ثم اعلم أنهم اختلفوا فى التاء الموجودة فى الوصل والهاء الموجودة فى الوقف أيتهما الأصل للأخرى فذهب سيبويه وجماعة إلى أن التاء هى الأصل مستدلين بجريان الإعراب عليها دون الهاء وبأن الوصل هو الأصل والوقف عارض قالوا وإنما أبدلت هاء فى الوقف فرقا بينهما وبين التاء التى فى عفريت وملكوت وقال ابن كيسان بل فرقا بينهما وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب آخرون إلى أن الهاء هى الأصل ولهذا سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث وإنما جعلوها تاء فى الوصل لأنها حينئذ يتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة لشبهها حروف العلة لخفائها فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها وهو التاء . ومما يجب التنبيه عليه أن قوله ياأبت مرسوم بالتاء والشامى يفتحها ويقف عليها بالهاء ووافقه ابن كثير وكذلك هيهات مرسوم بالتاء ووقف عليها البزى والكسائى بالهاء وكذا مرضات ولات واللات وذات وقف عليها الكسائى بالهاء وقد نظمتها فى بيت وقلت :

واللات مع لات كذا مرضات   وياأبت وذات مع هيهات

(وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم) مع ضم الهمزة لكن لا مطلقا فى جميع الأحوال بل كما قال : (إن كان ثالث من الفعل يضم) بصيغة المجهول خبر كان أى مضموما . اعلم أن الهمزة فى أول الكلمة إما همزة قطع وهى التى تثبت وصلا وبدءا وإما همزة وصل وهى التى تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج قال ابن المصنف ووقوع همزة القطع فى الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل ليعلم بذلك أن ما عداها همزة قطع اه وفيه بحث لا يخفى والظاهر أن همزة الوصل أكثر وجودا من همزة القطع فى الكلام إلا أن الضابط فى همزة الوصل أقرب وأظهر فلهذا اختار بيانها ومن المعلوم أن الابتداء لا يمكن إلا بمتحرك فأول الكلمة إن كان متحركا فظاهر وإن كان ساكنا فيحتاج إلى همزة الوصل وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولذا سماها الخليل سلم اللسان ثم همزة الوصل توجد فى الأسماء والأفعال والحروف ومن شأنها أنها لا تكون فى مضارع مطلقا ولا فى ماض ثلاثى كما مر أو رباعى كأكرم بل فى الخماسى كانطلق والسداسى كاستخرج وحكمها فى الماضى المعروف الكسر لا غير وأما فى المجهول فلا يكون إلا مضموما وأما الأمر الحاضر ففيه تفصيل كما ذكره الناظم وقدم حكم الأفعال لأن همزة الوصل فى الأفعال بالأصالة وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل الأمر إذا كان ثالثه مضموما ضما لازما لا عارضا كما سيأتى نحو انظر واعبد وإنما عدل عن الكسرة إلى الضمة مع أن الأولى هى الأولى لكونها الأكثر فى همزة الوصل لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة والحال أن لا عبرة بالساكن بينهما حيث إنه ليس بحاجز ولمناسبة عين الفعل وأما إن كان ثالثه مكسورا كسرا لازما أصلياً أو مفتوحا فابتدئ بها مكسورة على أصلها نحو اضرب واذهب وأشار إلى ذلك بقوله (واكسره حال الكسر والفتح وفى) أى واكسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه أما وجه كسره فى مكسوره فهو لمناسبة بينهما كما فى ضمه مع مضمومه وأما وجه كسره فى مفتوحه فالحمل له على

(وابدأ) وجوباً (بهمز الوصل من فعل بضم) أى مع ضم الهمزة (إن كان ثالث من الفعل يضم) ضما لازما ولو تقديرا نحو انظر واخرج وادع ونحو اغزى ياهند إذ أصله اغزوى نقلت كسرة الواو إلى الزاى قبلها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الواو بخلاف نحو امشوا فانه يجب كسر همزته كما يعلم مما يأتى لأن ضم ثالثه عارض إذ أصله امشيوا بكسر الشين نقلت ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الياء ويجوز فى ضم همزة نحو اغزوا إشمامه بالكسر بأن ينحو بالضمة نحو الكسرة (واكسره) أى الهمز (حال الكسر والفتح) لثالث الفعل نحو اضرب وارجع وامش واذهب واعلم وانطلق واستخرج وابتدئ فهمزة الوصل فيما ذكر مكسورة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ومن هنا سميت همزة وصل ولذلك سماها الخليل سلم اللسان ووجه الضم فى مضموم ثالث الفعل وكسره فى مكسوره المناسبة فيهما وطلب الخفة ووجه كسره فى مفتوحه الحمل له على مكسوره كنظيره فى إعراب المثنى والجمع وذكر ابن الناظم هنا فوائد لا يفتقر إليها المشروح (وفى

مكسوره كنظيره فى إعراب المثنى والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا والأظهر لدفع الاشتباه فى بعض الصور باعتبار بعض الصيغ ولأن همزة القطع غالبا تكون مفتوحة فلابد من ظهور المغايرة وأما إذا كان ثالث الفعل مضموما ضما غير لازم بأن يكون عارضا لإعلال كسرته أيضا نحو امشوا فان أصله امشيوا نقلت ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار امشوا وكذا قوله ائتونى وقد ذهب ابن المصنف وتبعه الشراح إلى أن حصر تصوير الأمثلة مختص بالأوامر من الثانى المجرد ولعلهم غفلوا عن أنه كذلك حكم الأمر مطلقا والماضى من الثلاثى المزيد ماعدا باب الأفعال فان همزته مطلقا قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضى معلوما أو مجهولا نحو اجتمعت واجتثت واستكبر وأوتمن واشترى واتخذناهم سخريا لمن قرأ بالإخبار ونحو انطلقوا واستغفروا بعد ذلك التعميم أشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل ولم يقل عين الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وابدأ وجوباً ولعله أشار إلى الخلاف الواقع فى نحو قل ادعوا حال الوصل كما بينه الشاطبى رحمه الله بقوله :

وضمك أولى الساكنين لثالث   يضم لزوما كسره فى ندخلا

ثم قول الناظم وفى حرف جر مدخولها قوله (الاسماء غير اللام كسرها وفى) بتشديد الياء سكن وقفا أو خفف فهو فعيل بمعنى واف أى تام والمعنى كسر الهمزة فيها تام بخلافها فى لام التعريف فانها تفتح طلبا للخفة فيما يكثر دوره وغير إما مجرور على أنه نعت الأسماء أو منصوب على الاستثناء والمراد باللام لام التعريف وكسرها مرفوع على أنه مبتدأ وضميرها راجع إلى الهمزة فى أول الأسماء وخبره وفىّ وفى الأسماء متعلق بكسرها واللام فى الأسماء متحركة منقولة إليها من الهمزة بعدها حيث أدرجت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل فالمعنى أن همزة الأسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فانها تكون مفتوحة دائما طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع لأنها حرف لا اسم ومن ثمة قال ابن المصنف ليس مستثنى منها بل من قوله واكسره يعنى من ضميره أى واكسر الهمز فيما ذكر غير همز لام التعريف وفيه بعد من حيث اللفظ كما قال زكريا :

ابن مع ابنة امرئ واثنين   وامرأة واسم مع اثنتين

فقوله ابن بالجر بدل من الأسماء كما ذكره الشيخ زكريا أو عطف بيان وهو الأظهر فالمراد بالأسماء الآتية وأما قول الرومى وفى الأسماء خبر مقدم لقوله كسرها وفى ابن عطف على قوله وفى الأسماء فليس فى محله بل خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى أما المبنى فلأنه يلزم منه عيب فى كلام الناظم وهو الإبطاء بخلاف ماقدمناه فى تحقيق المبنى وأما المعنى فلأن الأسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف فى الأسماء المذكورة فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة وأيضا لايصح حمل الأسماء على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص لأن جميع همزات الأسماء ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكأن الشيخ أراد بالأسماء مافيه الهمزة المكسورة السماعى فلا يرد عليه القياسى وهو كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعدا كالافتعال والانفعال والاستفعال مما ورد فى القرآن أو لم يرد أو لأنه اكتفى بما يفهم من كسر همزه فى الفعل وكسر همزه فى مصدره بالقياس وأما تفسير اليمنى الأسماء بالمصادر من نحو ابتغاء الفتنة واختلاف الليل والنهار وانتقام فليس فى محله لما سبق من تحقيق المرام وأما سائر الأسماء فمختلفة الأوائل فمنها مفتوحة كآدم أو مكسورة كإبراهيم أو مضمومة كأجاج وقد يقال إن هذا كله يندفع بأن الضمير فى اكسره إلى همزة الوصل لا إلى الهمز مطلقاً ثم مااختاره الناظم من أن التعريف باللام وحده والهمزة زائدة إذ لو كانت مقصودة لم تحذف كما لاتحذف همزة أم وأن هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة خلافا لما ذهب اليه الخليل من أن أل حرف ثنائى تفيد التعريف لأنها من

الاسماء) الآتية بدرج الهمزة والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل (غير اللام) أى لام التعريف (كسرها) أى كسر الهمزة قبلها (وفىّ) أى تام بخلافها فى لام التعريف فانها تفتح طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع لأنها حرف لا اسم ومن ثم قال ابن الناظم ليس مستثنى منها بل من قوله واكسره يعنى من ضميره أى واكسر الهمزة فيها فيما ذكر غير همز أل المعرّفة وفيه بعد من حيث اللفظ وقد بين الناظم الأسماء بقوله (ابن) بالجر بدل من الأسماء (مع ابنة امرئ واثنين * وامرأة واسم) أصله سمو وقيل وسم (مع اثنتين) وبقى من الأسماء المشهورة التى تكسر همزة الوصل فيها قياسا اثنان واست وأصله سته لجمعه على أستاه وابنم بمعنى ابن زيدت فيه الميم تأكيداً ومبالغة ويقال فى امرأة مرأة ومرة

خصائص الأسماء وتفيد معنى فيها وهى بمنزلة قد وهل فى الأفعال وذلك ثنائى فكذلك هذه . أقول ولعل وجه حذف همزه كثرة الاستعمال . والحاصل أن الناظم يريد همزة الوصل فى السماعى وهو عشرة أسماء وقد ذكر سبعة منها لورودها فى القرآن إلا أنه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله المصرى وسبقه الرومى منها ابن وأصله بنو بفتحتين لقولهم فى تكسيره أبناء وأفعال فى الأصل جمع فعل نحو نبأ وأنباء وخبر وأخبار فأعلّ بأن استثقل الضمة على الواو وحذف اللام لالتقاء الساكنين وأسكن الأول وأدخلت عليه همز الوصل ومنها ابنة وأصله بنوة كشجرة وهى مؤنثة ابن فحكمها حكمه ومنها امرؤ للمذكر وامرأة للمؤنث وفيهما لغة أخرى مرء ومرأة وإنما أدخلوا الهمزة عليهما وان كانا تامين من حيث إن لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مرأة ومرة فجريا مجرى ابن وابنة ومنها اثنان للمذكر واثنتان للمؤنث وأصلهما اثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى فحذفت اللام وأسكنت الثاء وجىء بهمزة الوصل ومنها اسم وأصله سمو بوزن قنو وصنو فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وأتى بهمزة الوصل وهذا مذهب البصريين وفيه أن العلة المذكورة منقوضة فى دلو اللهم إلا أن يقال بأن استعمال الاسم أكثر من الدلو واطراد العلة غير لازم وأما مذهب الكوفيين أن أصله وسم أى علامة لأن الاسم علامة للمسمى ويعرف هو به والمختار مذهب البصريين لقولهم فى تكسيره أسماء لا أوسام وفى تصغيره سمى لا وسيم وعند إسناد الضمير المرفوع المتحرك سميت لا وسمت كوعدت قال ابن الناظم ومنها است وأصله سته كجمل لتكسيره على أستاه وأهمله الناظم لأن البيت لم يسعه قلت الصواب فى الاعتذار أن يقال لعدم وروده فى الكتاب لاسيما وذكره مستهجن عند أولى الألباب وأما قول خالد وينبغى أن يريد أل الموصولة وايم لغة فى أيمن فان قالوا هى أيمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم وحكمها مع ماذكرنا الكسر ومع لام التعريف الفتح فالجواب أن لام التعريف يشمل نوعيه وايم لم يجىء فى القرآن العظيم وكذا ابنم مع أنه علم حكمه من ابن فان الميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الأزرق ومراد المصنف بيان ما فى الكتاب والله أعلم بالصواب وأما قول ابن المصنف وقد تبعه الرومى لو قال الناظم مكان كسرها أيمن وفى لوفى فمدفوع كما لا يخفى على أرباب الوفا لعدم وجود الاستيفاء وقال الشيخ زكريا ابن الناظم ههنا فوائد لا يفتقر اليها المشروح ، قلت وهو كذلك ولذلك أعرضت عما فيه من المغلوق والمفتوح (وحاذر الوقف بكل الحركه) الجار متعلق بالوقف وهو مفعول وحاذر أمر بمعنى احذر على المبالغة فان المفاعلة إذا لم يصح منها المغالبة فهى للمبالغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهال القراء فى نحو تب . ثم اعلم أن الوقف لغة مصدر وقفت الدابة وقفا حبستها فوقفت هى وقفا فهو لازم ومتعد والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا ورجوعا وصدّ صدا وصدودا . واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها إن كان بعدها شىء وإلا فيسمى قطعا كذا ذكروه ولا يدعى أو يسمى وقفا أيضا لأن بعض القرآن يتعلق ببعض ويستحب الحالّ والمرتحل فيصدق الوقف على أول السور وعلى آخر القرآن غايته أن بسملة الفاتحة حكما كما عرف فى محله . ثم أنواع الوقف ثلاث أولها الاسكان المحض وهو الأصل لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل الراحة . وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت خفى وكأنه يضعف صوتها لقصر زمانها فيسمعها القريب المصغى دون البعيد لأنها غير تامة والمراد بالبعيد أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل الأصم والقريب إذا لم يكن مصغيا . وثالثها بالاشمام وهو أن تضم شفتيك بعد الاسكان اشارة إلى الضم وتترك بينهما بعض انفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت

(وحاذر) أى احذر (الوقف بكل الحركه) بل قف بالاسكان المحض أو مع الاشمام الآتى بيانه لأن الغرض من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيلها

(إلا إذا رمت فبعض الحركة) أى ائت به فالروم هو الاتيان ببعض الحركة ومن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغى دون البعيد (لا بفتح) وهو حركة البناء (أو بنصب) وهو حركة الاعراب فلا ترم فيها لخفتها وسرعتها فى النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها فى الوصل، والروم يشارك الاختلاس فى تبعيض الحركة ويخالفه فى أنه لا يكون فى فتح ولا نصب كما عرف ويكون فى الوقف دون الوصل والثابت من الحركة فيه أقل من الذاهب والاختلاس يكون فى الحركات كلها كما فى أمن لايهدى ونعماهى ويأمركم عند بعض القراء ولا يختص بالوقف والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب كأن يأتى بثلثيها فيكون الذاهب أقل (وأشم * إشارة بالضم فى رفع وضم) خاصة نحو من قبل ونستعين لأنك لو ضممت الشفتين فى غيرهما لأوهمت خلافه وحقيقة الاشمام أن تضم الشفتين بعد الاسكان اشارة إلى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شئ يختص بإدراك العين دون الأذن فلا يدركه الأعمى بخلاف الروم واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ماهو متحرك فى الوصل فسكن للوقف وبين ماهو ساكن فى كل حال. واعلم أن الروم والاشمام لايدخلان فى هاء التأنيث التى لم ترسم تاء تشبيها لها بألف التأنيث أى أما التى ترسم بالتاء فيدخلانها ولا فى ميم الجمع نحو قال لهم الناس وأنتم الأعلون قطعا لأن الغرض من الروم والاشمام بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل وحركة الميم فيما ذكر عارضة كحركة وأنذر الناس ونحو لكم واليكم ولو على قراءة ابن كثير وفاقا للدانى والشاطبى وخلافا للمكى لعروض حركتها أيضا لأنها انما حركت لأجل واو الصلة بخلاف هاء الكناية فيما يأتى لأنها محركة قبل الصلة فلا

بضمهما الاشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها فهو شىء يختص بادراكه العين دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع وانما هو تحرك عضو فلا يدركه الأعمى والروم يدركه الأعمى والبصير لأن فيه مع بعض الحركة صوتا تاما يكاد الحرف أن يكون به متحركا واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والمراد بالاشمام هو الفرق بين ماهو متحرك فى الأصل فأسكن للوقف وبين ماهو ساكن فى كل حال فاذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم (إلا إذا رمت فبعض الحركه) استثناء مفرغ من أعم الأحوال والبعض مضاف الى الحركة وهو مفعول لفعل مقدر أى واحذر الوقف بتمام الحركة فى جميع أحوال الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر نحو نستعين وقيل والعالمين والصراط والرحيم وسير إلا إذا رمت وقف الروم فأت ببعض الحركة ولكن محله إذا كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة بخلاف ما إذا كانت مفتوحة أو منصوبة ولهذا قال (الا بفتح أو بنصب) وبنسخة وبنصب (وأشم) أى قف به بالاشمام (اشارة بالضم فى رفع وضم) أى للاشارة إلى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها فى رفع وضم أى إذا كانت تلك الكلمة مرفوعة أو مضمومة بخلاف ما اذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو مخفوظة أو مكسورة والمغايرة بين أنواع الاعراب لافادة عموم الحكم بين الحركات الإعرابية وبين الحركات البنائية فان الرفع والنصب والجر من ألقاب الاعراب والضم والفتح والكسر من القاب البناء فيستوى فى الأحكام المذكورة المنون وغير المنون والمعرب والمبنى من الاسم ونحوه ثم اعلم أن الروم والاختلاس يشتركان فى التبعيض الا أن الروم أخص من حيث انه لا يكون فى الفتح والنصب ويكون فى الوقف دون الوصل والثابت من الحركة أقل من الذاهب والاختلاس أعم لكونه يتناول الحركات الثلاث كما فى لايهدّى ونعما ويأمركم عند بعض القراء فى الأمثلة الثلاثة ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة أكثر من الذاهب وذلك أن يأتى بسببها وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب أداء القراءة. ثم اعلم أن الروم والاشمام لايدخلان فى هاء التأنيث لا فى ميم الجمع ولا فى الحركة العارضة كما بينه الشاطبى رحمه الله فى قوله:

وفى هاء تأنيث وميم الجمع قل   وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

أما هاء التأنيث فانها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو وهدى ورحمة وتلك نعمة وإلى ما رسم بالتاء نحو يرجون رحمت الله واذكروا نعمت الله فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة إذ المراد بالروم والاشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة فى الأصل إذ هى مبدلة من التاء والتاء معدومة فى الوقف وأما ما رسم بالتاء فإن الروم والاشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لأنها تاء محضة وهى التى كانت فى الوصل ولذا قال الشاطبى وفى هاء تأنيث ولم يقل فى تاء تأنيث وأما ميم الجمع نحو عليهم وإليكم فهى تنقسم إلى ما تحرك فى الوصل للجمع نحو وأنتم الأعلون ونحوه مما يقع قبل السكون وإلى ما تحرك بالضم أو الكسر موصولا لبعض القراء ويسكن لبعضهم فأما النوع الأول

فلايدخله روم ولا إشمام لأن حركته عارضة كحركة «وأنذر الذين، وأنذر الناس، ولم يكن الذين كفروا» والغرض من الروم والاشمام إنما هو بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الأصل . وأما النوع الثانى فعند من يقرأ بالاسكان فلايدخلان فيه على قراءته لانهما إنما يدخلان فى المتحرك ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل أيضا على قراءته روم ولا اشمام عند الحافظ أبى عمرو الدانى وأبى القاسم الشاطبى رحمهما الله لأن ميم الجمع لا حركة لها فى الأصل وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة والتقاء الساكنين وقال مكى يدخلان عليه لأن حركتهما بنائية كهاء الكناية وفرق الدانى بين ميم الجمع وهاء الكناية بأن الهاء محركة قبل الصلة بخلاف الميم يعنى بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء فى الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهو كالذى تحرك لالتقاء الساكنين وهنا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبى فى قوله * وفى الهاء للاضمار قوم أبوهما * البيتين . وحاصله أنه ان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لا تخلفه وبمزحزحه وعقلوه ولا ريب فيه فبعض يجوّز الروم والاشمام وبعض يمنع فما وجه الجواز إجراؤه على القاعدة ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل إلى مثله والإشارة إليه فى موضع الاستراحة وأما إن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له أو ناداه دخله الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة منهما وأما الحركة العارضة وهو ما حرك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو ولا تنسوا الفضل وأنذر الناس ويومئذ وحينئذ وقل أوحى وقد أفلح ومن إستبرق فلا يجوز فى هذا روم ولا إشمام لأن الحركة انما عرضت لساكن لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام بخلاف نحو مل ء ودف ء إذا نقلت حركة الهمزة على ما قبلها فى قراءة حمزة وهشام حيث قرآ بالروم والاشمام فيهما لأنها حركة الهمزة وهى تدل عليها فكأن الهمزة ملفوظ بها كما صرح به مكى فنظمت هذه الأحكام التى فى حكم المستثنى من المرام فقلت :

وهاء تأنيث وعارض الكلام   ممتنع الروم مع الاشمام

ولا يخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج إلى الفرق هذا وفى النظم أيضا تكرر الحركة وهو عيب فلو قال بعض بركة برفع بعض على أن تنوينه بدل من المضاف إليه أى وبعض من الحركة بركة وكناية .

وقد ختم المصنف مباحث علم التجويد بمباحث الوقف ايماء إلى حسن المقطع ولقد أحسن فى ذلك وأجاد فيما أفاد والله الهادى إلى الرشاد والملهم إلى السداد (وقد تقضى نظمى المقدمه) بفتح ياء الاضافة على لغة لا كما قال المصرى إنه للضرورة والنظم مصدر ويحتمل أن يراد به المنظوم والمفعول واللام فى المقدمة للعهد الذى تقدم وبينها وبين ما يجىء من لفظه صنعة الجناس نحو قوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم على ماهو مقرر ومحرر فى صنع البديع (منى لقارئ القرآن تقدمه) تقضى أصله تقضض فأبدلوا من الضاد الأخير ياء لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقض الحائط سقط والمراد انقضى نظمى المقدمة وفى بعض النسخ وقد انقضى والأول أصح كذا ذكره الرومى لكن كون تقضى مضاعفا غير صحيح بل هو ناقص ففى الصحاح تقضى وانقضى بمعنى واحد وان كان بابهما مختلفا نعم باب التفعل أصله للتكلف فمعناه الانقضاء شيئا فشيئا والظاهر أن المراد هنا مجرد الانتهاء أى وقد انتهى نظمى لهذه المقدمة فى علم تجويد القراءة وهى منى لقارئ القرآن تحفة متقدمة وهدية متصلة فجزاه الله عنا خير الجزاء والمثوبة فتقدمة مبتدأ مؤخر وقال اليمنى حال كونها تقدمة . قلت فمنى بها متعلقة ويجوز أن يكون قارئ القرآن مفردا مرادا به الجنس أو جمعا حذف نونه للاضافة (والحمد لله لها ختام) بكسر الخاء وجملة الحمد لله مما يختم به للمقدمة ليكون الشكر أولا وآخرا على جزيل النعمة وجميل المنة وليكون ختامه مسكا كما قال الله تعالى فى حق رحيق الجنة يسقون من رحيق مختوم ختامه

بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء فى الوقف معاملة سائر الحركات وعوملت الميم بالسكون كالمحرك لالتقاء الساكنين وأما هاء الكناية فان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لا تخلفه وبمزحزحه وعقلوه ولا يأتيه فبعضهم أجاز فيها الروم والاشمام إجراء لها على القاعدة وبعضهم منعها لاستثقال الخروج من ثقيل إلى مثله فان انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له وناداه دخلا فيها بلا خلاف لانتفاء العلة السابقة (وقد تقضى) أى انتهى (نظمى) لهذه (المقدمه) وهى (منى لقارئ القرآن تقدمه) أى تحفة وهدية (والحمد لله لها ختام .

مسك أى آخر مايجدون رائحة المسك بعد تمام الشربة فى مقام اللذة . وأصل الختام الطين الذى يختم به الإناء للعصمة أو الحرمة ففيه تلويح إلى تأكيد ختم المقدمة وتلميح إلى ذكر صاحب ختم النبوة ولذا قال (ثم الصلاة بعد والسلام) أى ثم الصلاة على خاتم الأنبياء بعد حمد الله تعالى ختام وكذا السلام ويحتمل أن يكون السلام معطوفا على الصلاة وخبرهما محذوف لأنه معلوم بقرينة المقام ولتعينه عليه السلام بهذا المرام ولهذا جاء فى نسخة بعد قوله (على النبى أحمد وآله) بتنوين أحمد للضرورة وفى نسخة بدل لفظ أحمد المصطفى وهو أولى كما لا يخفى (وصحبه وتابعى منواله) بكسر الميم أى طريقه وحاله فى أفعاله وأقواله ، وفى بعض النسخ :

على النبى المصطفى المختار　　وآله وصحبه الأطهار

وحاصله أن الصلاة والسلام لها ختام كما أن الحمد لله سبحانه لها ختام ولا يبعد أن يقال الصلاة والسلام والحمد ختام ففيه إيماء إلى معنى كلمتى التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لأرباب التأييد ويحتمل أن يكون قوله والسلام كلاما مبتدأ مآله تمام اكتفاء بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ والسلام كما قيل :

وكنت ذخرت أفكارى لوقت　　فكان الوقت وتلك والسلام

وكنت كطالب الدنيا لحر　　فأنت الحر واقطع الكلام

وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى أهل طاعتك أجمعين والحمد لله رب العالمين .

﴿ قال شارحه الملا على بن سلطان القارى رحمه الله ذاكراً من أخذ هو عنه القراآت من مشايخه الأجلة الثقات ﴾ :

وأما سندى فى تحقيق القراآت وتدقيق الروايات فعلى المشايخ العظام والقراء الكرام من أجلهم فى هذا الفن الشريف وأكملهم شيخ القراء بمكة الغراء وحيد عصره وفريد دهره العالم العامل والصالح الكامل الشيخ سراج الدين عمر اليمنى الشوافى بلغه الله سبحانه المقام العالى الوافى وجزاه عنى وعن سائر المسلمين الجزاء الكافى وقد قرأ على جماعة قرءوا على الامام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وإمامها وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغنى الهيتمى المصرى وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزرى قدس سره السرى وهو أخذ عن شمس الدين بن الكيانى عن اللبان عن التقى الصالح كمال الدين العباسى عن الامام ولى الله أبى القاسم الشاطبى عن ابن نجاح عن ابن هذيل عن أبى عمرو الدانى وسنده مذكور فى كتابه التيسير منتهيا إلى البشير النذير ﷺ وعلى آله وأصحابه وأحبابه وعلى الأئمة المجتهدين فى أنواع علوم الدين وعلى إخوانه من النبيين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

﴿ هذه مقامات الامام أبى القاسم الشاطبى رحمه الله تعالى ﴾ (١)

وحيث وفق الله اللطيف لاتمام شرح هذا المتن الشريف فلنختمه بترجمة المصنف المنيف فنقول: هو الامام المولى بالاتفاق أحد الائمة فى الآفاق أبو القاسم بن فيره بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرعيصى الشاطبى كان إماما فى القراءة والتفسير وحافظا فى الحديث مصحح نسخ البخارى ومسلم من حفظه ويملى النكت على المواضع المحتاج إليها من لفظه أستاذاً فى العربية عارفا بعلم الرؤيا له كرامات كثيرة شهيرة . ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وأخذ القراءة عن أبى هذيل عن أبى داود عن أبى عمرو الدانى عن

ثم الصلاة بعد والسلام)
أى ثم بعد حمد الله الصلاة والسلام
(على النبى المصطفى المختار) سيدنا محمد (وآله وصحبه الأطهار)
ختام لها كما أن ذلك ابتداء لها كما مر وفى نسخة بعد والسلام :
على النبى المصطفى وآله
وصحبه وتابعى منواله
(أبياتها قاف وزاى فى العدد
من يحسن التجويد يظفر بالرشد)

---

(١) هذه الترجمة محلها شرح الشاطبية وقد نقلت فى شرح الملا عليها ولكن وجدناها بالأصول فأثبتناها كما هى والتزمنا التنبيه عليها اه مصححه .

شيوخه المذكورة فى أسانيد قراءتهم فى التيسير وغيره وسمع الحديث من السلفى ونحوه وكان ضريراً ومع ذلك لايظهر منه لذكائه وفطانته مايظهر من الأعمى فى حركاته وكان لايتكلم إلا بما تدعو الضرورة إليه ويسمع الأذان من غير المؤذن كرامة لديه ويعذل أصحابه عن أشياء أخفوها عليه ولايجلس للإقراء إلا على طَهارة فى هيئة حسنة وخضوع واستكانة ويمنع جلساءه من الخوض إلا فى العلم والقرآن وكان يعتل العلة الشديدة ولايشتكى ولايتأوّه وإذا سئل عن حاله قال العافية لايزيد على ذلك وله غير هذه القصيدة اللامية كالقصيدة الرائية فى مرسوم الخط العثمانى وقصيدة دالية خمسمائة بيت لخص فيها التمهيد لابن عبد البر وهو اثنا عشر مجلدا وقد تطفلت بهذا الشرح على جنابه رجاء الدخول فى زمرة أصحابه . وتوفى الشيخ رحمه الله تعالى يوم الأحد بعد صلاة العصر وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة ودفن يوم الاثنين فى مقبرة النيسانى وتعرف تلك الناحية بسارية وقبره بمصر يزار ويتبرك به . وأما طريقى إلى المصنف فى رواية القصيدة إجازة فيما ذكره شيخ مشايخى خاتمة المجتهدين والحافظ العلامة فى علوم الدين جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى أخبرنى شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقينى إجازة أخبرنا أبوإسحق إبراهيم بن أحمد المقرى إجازة أخبرنا العلامة بدر الدين ابن جماعة قال أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الأزرقى قال أخبرنا الإمام أبو القاسم الشاطبى رحمه الله تعالى ؛ وقد نقل القرطبى أن الشاطبى رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول الكعبة الشريفة اثنى عشر ألف أسبوع كلما جاء فى أماكن الدعاء قال اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة رب هذا البيت العظيم انفع بها كل من قرأها وروى عنه أيضاً أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام فقام بين يديه وسلم عليه وقدم القصيدة إليه وقال ياسيدى يارسول الله انظر هذه القصيدة فتناولها النبى صلى الله عليه وسلم بيده المباركة وقال هى مباركة من حفظها دخل الجنة زاد القرطبى بل من مات وهى فى بيته دخل الجنة اه والله أعلم .

بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب « المنح الفكرية على المقدمة الجزرية »
مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة **أحمد سعد على**

[القاهرة فى يوم الخميس ١٦ ربيع الثانى ١٣٦٧ هـ / ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ م]

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

مدير المطبعة
رستم الحلبي

فهرس

المنح الفكرية على المقدمة الجزرية

صحيفة
٢ خطبة الكتاب
٧ مطلب بيان وجوب التجويد
٨ مطلب بيان مخارج الحروف
٩ مطلب بيان أن الألف على نوعين لينة وغيرها
١٠ مطلب مخرج حروف المد
١١ مطلب حروف الحلق وأقسامها
١٢ مطلب بيان أن الأسنان على أربعة أقسام
١٦ مطلب بيان أن الحروف المهموسة مجتمعة فى كلمات مركبة منها : « فحثه شخص سكت »
١٩ مطلب بيان تحتم الأخذ بالتجويد
٢٠ مطلب بيان أن كتاب الله يقرأ بالترتيل مع نبذة لطيفة من الأحاديث
٢٤ مطلب بيان أن الألف لاتوصف بترقيق ولا تفخيم
٢٨ مطلب حروف القلقلة
٣١ باب اللامات
٣٥ مطلب إدغام المتجانسين
٤٣ باب التحذيرات
٤٤ مطلب بيان أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام
٤٥ باب حكم النون الساكنة والتنوين
٤٧ مطلب بيان أن القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الحلق جميعها سوى أبى جعفر
٥٠ باب المدود ، مطلب بيان أن حروف المد ثلاثة
٥١ مطلب بيان أن أهل الأداء اتفقوا على إشباع المد للساكن
٥٥ مطلب فى بيان دقيقة لطيفة
٥٦ مطلب بيان أن أسباب المد منها لفظى ومنها معنوى
٥٧ مطلب بيان الوقوف وتقسيمها إلى تام وكاف وحسن
٥٨ مطلب بيان أن الوقف على رؤوس الآى سنة
٦٣ مطلب بيان أن الوقوف على ثلاث مراتب
٦٥ مطلب بيان المقطوع والموصول
٧٥ مطلب فى رسم هاء التاء على ماقى المصحف الكريم
٨٢ ذكر سند الشارح فى القراآت
٨٢ مقامات لأبى القاسم الشاطبى